مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية

في نظر حكومة الهند البريطانية

في بداية الحرب العالمية الأولى

للدكتور

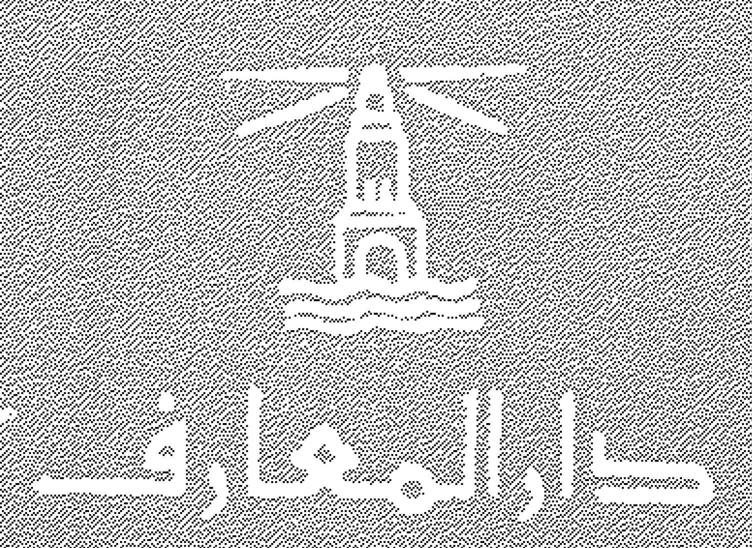
فاروق عثمان اباظة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

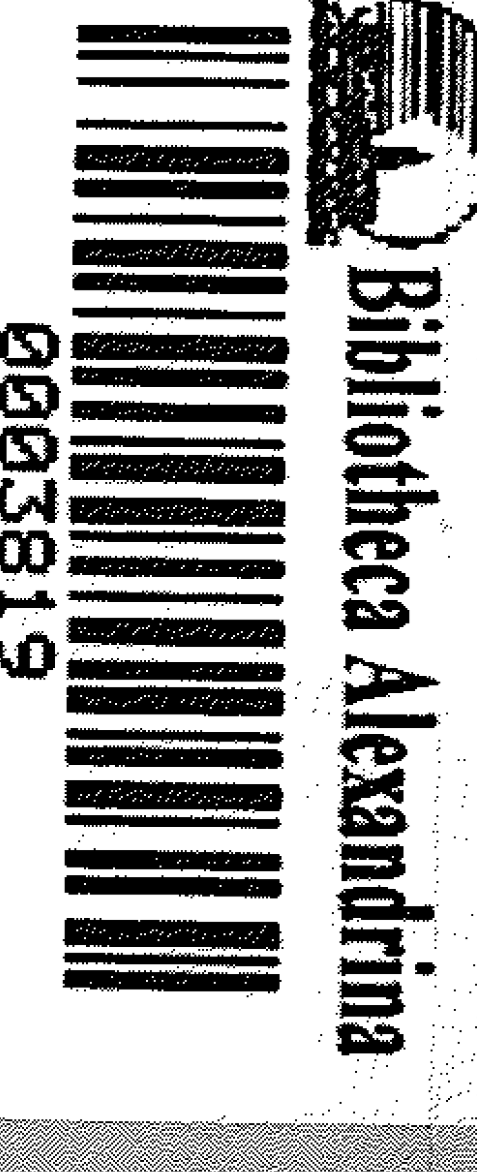
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



١٩٨٦



دار المعارف



مستقبل الجانب الشرقى

من الدولة العثمانية

مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية

في نظر حكومة الهند البريطانية

في بداية الحرب العالمية الأولى

(دراسة وثائقية عن العراق والخليج والجزيرة العربية)

الدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



دار المعارف

بسم الله

محتــوى البحــث

الصفحة

مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية
فى نظر حكومة الهند البريطانية
فى بداية الحرب العالمية الأولى

(دراسة وثائقية عن العراق والخليج والجزيرة العربية)

كانت السيطرة على الجانب الشرقى من الدولة العثمانية ، الذى يضم أراضى العراق الواقعة شمالى الخليج العربى وفى الشمال الشرقى من الجزيرة العربية ، تشكل واحدا من الأهداف الكبرى التى وضع البريطانيون نصب أعينهم ضرورة التوصل إليها فى إطار استراتيجيتهم العامة فى بداية الحرب العالمية الأولى . ووقع أمر تنفيذ ذلك على عاتق حكومة الهند البريطانية آنذاك ، باعتبارها المختصة برعاية شئون بريطانيا فى هذا النطاق . وقدشرعت بريطانيا فى تحقيق هدفها هذا بعد قيامها هى وفرنسا باعلان الحرب على الدولة العثمانية فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ . حيث وجهت بريطانيا حملة من قواتها البريطانية فى الهند بقيادة «كولونيل دلامين(١) W.S. Delamin» تمركزت فى البحرين فى الخليج العربى ، ثم تحركت منها شمالا حتى وصلت إلى منطقة شط العرب فى جنوب العراق فى اليوم المذكور ، وقامت باحتلال البصرة فى اليوم الثالث والعشرين من نفس الشهر(٢) ، أى أن الحملة كانت معدة بمعرفة البريطانيين قبيل بدء الحرب ، وكان إعلان الحرب مبررا لقيامها بمهامها المرسومة .

---

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، ص ٨ .

(2) Rothwell, V.H. : Mesopotamia in British War Aims, 1914 — 1918, The Historical Journal, XIII, 2. (1970) Printed in Great Britain, p. 273.

وكانت الدولة العثمانية قد تحالفت مع الألمان بعقد المعاهدة الدفاعية السرية معهم فى اليوم الثانى من شهر أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو نفس اليوم الذى أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا . وقامت بعدها بارسال الأسطول العثمانى لضرب الموانى الروسية المطلة علـــى البحر الأسود فى اليوم التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩١٤ . ومن هنا ردت روسيا على هذا الاعتداء العثمانى باشهارها الحرب على الدولة العثمانية . كما أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على العثمانيين فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، مما جعل الدولة العثمانية بدورها تعلن الحرب على الدولتين فى اليوم الحادى عشر من نفس الشهر ، وبذلك أصبح العداء واضحا وصريحا بينها وبين دول الوفاق(١) ، مما حدا ببريطانيا إلى مهاجمة الجانب الشرقى من الدولة العثمانية بتوجيهها للحملة المذكورة للسيطرة على العراق . والتى بدا واضحا أنها كانت معدة لهذا الغرض قبيل انفجار الحرب .

وقد شرعت حكومة الهند البريطانية بعد نجاح قواتها فى احتلال البصرة فى اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ تفكر فى مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية المتمثل فى العراق على وجه الخصوص(٢) ، وقد بدا ذلك واضحا فى المراسلات والتقارير التى وجهتها حكومة الهند البريطانية إلى وزارة الهند فى لندن عقب هذا التاريخ والتى سنتناولها بالدراسة والتحليل فى بحثنا هذا(٣). غير أنه ينبغى علينا أن نسترجع بايجاز تطلعات بريطانيا للسيطرة على هذه المنطقة قبيل التوجه لاحتلالها ، متتبعين الجذور التاريخية لهذه التطلعات منذ بدايتها فى نهاية القرن السادس عشر ، مما يوضح نوايا بريطانيا وأبعاد

---

(1) Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, pp. 37, 38.

(2) Howard, H.N. : The Partition of Turkey, pp. 51 — 59.

(3) India Offiee Libray ,London 213, Secrot Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settlement of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 - 17 the March 1915, pp. 1 - 18.

أهدافها من وراء حملتها ، وخاصة من وجهة نظر حكومة الهند البريطانية ، المعنية — بالدرجة الأولى — بهذا النطاق الاقليمى . فى إطار مخطط بريطانيا الاستراتيجى العام آنذاك .

. وكان البريطانيون قد دخلوا ميدان التنافس الدولى على الخليج العربى وما يتصل به من أنهار العراق منذ نهاية القرن السادس عشر ، حيث حاولوا منافسة النشاط البرتغالى الذى كان قد سبقهم بالوصول إلى هناك قبل ذلك بقرن من الزمان(١) . وبعد أن دخلت البرتغال تحت حكم أسبانيا فى سنة ١٥٨٠ ، ثم وقع الاشتباك البحرى الذى تغلب فيه الأسطول الانجليزى على الأرمادا الأسبانى فى سنة ١٥٨٨ ، فقد ترتب على ذلك أن أصبحت الطرق الملاحية المحيطية مفتوحة أمام سفن الأسطول البريطانى تمخر عباب مياه الهند والمياه العربية الجنوبية بوجه عام واعتمد الانجليز على «شركة الهند الشرقية الانجليزية The East India Company » التى وقعت الملكة اليزابيث الأولى «Elizabeth 1. » وثيقة انشائها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠(٢) ؛ واستمرت تمارس نشاطها حتى سنة ١٨٥٨ . وكان الهدف من إنشائها بسط سيطرة البريطانيين على تجارة شبه القارة الهندية واستغلالها ، وتحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية فى بلاد الشرق بوجه عام . وبتحالف الانجليز كذلك مع عباس الثانى شاه فارس وأحد اقطاب الأسرة الصفوية البارزين (١٦٤٢ — ١٦٦٧) ، فقد تمكنوا من طرد البرتغاليين نهائيا من هرمز . تلك الجزيرة الهامة المسيطرة على المدخل الجنوبى للخليج العربى (٣) مما جعل هذا الخليج

---

(1) Longrig, S.R. : Iraq 1900 — 1950, pp. 3,4.

(2) Hoskins, H.L. : British Routes to India, pp. 4,5.

(3) George, H.B. : A Historical Geography of the British Empire, pp. 217, 228.

مفتوحا أمام السفن الانجليزية التى تنقل المتاجر إلى البصرة وتبحر فى أنهار العراق . وأخذ التفوق البريطانى فى الخليج العربى وفى البصرة وأنهار العراق يتضح تدريجيا من الناحيتين البحرية والتجارية (١) .

ولم تكن للسيادة والسيطرة العثمانية على سواحل الخليج العربى من القوة بحيث تدرأ عنها محاولات البريطانيين المستمرة لفرض سيطرتهم على مناطق عديدة منها . ذلك لأن اعتماد الدولة العثمانية على العصبيات المحلية فى المناطق التابعة لها فى أمور الحكم والادارة والدفاع فى مختلف ولايات الدولة . كان يجعل على كل ولاية أن تواجه بمفردها مختلف الضغوط الاستعمارية الأوربية، وتعجز فى كثير من الأحيان عن صدها . وقد تعرضت البصرة لهذه الضغوط فى الفترة التى حكمتها فيها أسرة «آفراسياب» فيما بين عامى ١٥٩٥ و ١٦٦٩ ؛ كما تعرضت هذه الضغوط كذلك بغداد أثناء حكم المماليك لها فيما بين عامى ١٧٤٩ و ١٨٣١ . إذا استطاعت شركة الهند الشرقية الانجليزية أن تزيد نفوذها فى الخليج والبصرة (٢) منتهزة فرصة عدم إدراك المماليك هناك لخطورة التغلغل الانجليزى الاقتصادى فى العراق آنذاك . كما أن الدولة العثمانية نفسها لم تتنبه بقدر كاف إلى خطورة الأطماع الأوربية فى الشرق منذ

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية فى أنهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤ ، دراسة وثائقية للتطورات التى أدت إلى إحتكار بريطانيا الملاحة فى العراق ، ص ١٣ .

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) : دور البصرة فى أحداث نجد وشرقى شبه الجزيرة العربية فى عهد محمد على ١٨١٩ - ١٨٤٠ من خلال الوثائق المصرية ، مستخرج من العدد الرابع من حوليه كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ص ٦١ . وقد أشار إلى أن موقع البصرة الفريد ، على رأس الخليج العربى ، على شط العرب ، على بعد ثلاثمائة ميل إلى الجنوب الشرقى من بغداد ، له أهمية فائقة منذ بداية العصر الحديث ، بالاضافة إلى ما أضفاه عليها هذا الموقع من أهمية اقتصادية وتجارية جعلها محط أنظار القوى الأوربية المختلفة ، كالبرتغاليين ، والهولنديين ، والانجليز وغيرهم . فضلا عما أضفاه هذا الموقع على البصرة من أهمية ثقافية حيث أصبحت مركزا ثقافيا مزدهرا فى العالمين العربى والاسلامى .

أن أفل نجم البرتغاليين فى المحيط الهندى فى نهاية القرن السادس عشر حتى فوجئت باحتلال فرنسا لمصر فيما بين عامى ١٧٩٨ و ١٨٠١ .

وعندما تولى حكم بغداد داود باشا (١٨١٧ — ١٨٣١) حاول أن ينشىء جيشا جديدا وأن يدخل إصلاحات حديثة من شأنها أن تجعل مهمة السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) فى السيطرة عليه صعبة(١) . غير أن انتشار الطاعون وابادته لمعظم جيش داود باشا واجتياح فيضان نهر دجلة لمدينة بغداد اضطره للاستسلام أمام جيش السلطان العثمانى بقيادة على رضا الذى قضى نهائيا على حكم المماليك فى العراق سنة ١٨٣١ .

وبعد عودة العراق إلى الحكم العثمانى المباشر ، وقيام محمد على والى مصر بشن هجومه على الشام ، واندفاع قواته إلى قلب الأناضول حتى كوتاهية ، فقد تدخلت الدولة الأوربية الكبرى لوضع حد لتطلعات محمد على بعقدصلح كوتاهية فى سنة ١٨٣٣ . وتزعمت انجلترا بصفة خاصة الجهود المبذولةلتسوية المشكلات بين الدولة العثمانية ومحمد على والى مصر على أساس إبعاد قواته عن سواحل الخليج العربى من جهة ، وصرفه عن تنفيذ مشروعه لغزو العراق(٢) من جهة أخرى ، حتى لا يسيطر على أقصر طريقين مؤديين إلى الهند والشرق الأقصى(٣) . وكانت الحكومة البريطانية تخشى من وقوع هذين الطريقين فى يد قوة منافسة ، ولهذا وضعت بريطانيا خطتها على أساس خلق وجود بريطانى فى أنهار العراق يمهد لها السيطرة على طريق العراق ، وربط الشرق

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : داود باشا والى بغداد ، ص ٢٤٠ .

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : محمد على ومشروع غزو العراق ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ١٩٦٩ ، ص ٥٠ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، ص ٢٣٥ .

والغرب بخطوط للسفن البخارية المنتظمة بعد اقتحام العالم لعصر البخار. وأرسل البريطانيون بعثة بحرية بريطانية إلى العراق لتكشف عن مدى صلاحية نهر الفرات للبواخر. واستصدر البريطانيون من السلطان العثماني فرمانا عام ١٨٣٤ أعطى لهم الحق بموجبه باستخدام باخرتين في نهر الفرات، وسارعوا في إرسال باخرتين إلى العراق بقيادة «فرانسيس راودن جسني F. Rawden Ghesney الذي قام بدراسة نهري الفرات ودجلة وانتهى من مهمته في سنة ١٨٣٧ (١).

وبعد ذلك بعامين أرسل البريطانيون ثلاث بواخر مسلحة إلى العراق للعمل على مواجهة أي تعاون عراقي مصري، خاصة بعد وصول قوات محمد على بقيادة خورشيد باشا إلى الاحساء والقطيف وقيامه بعقد اتفاق عن طريق وكيله محمد رفعت أفندي مع أمير البحرين. وكان خورشيد باشا قد حاول اغراء محمد على للقيام بغزو البصرة وبغداد وأخذ يعد العدة لتنفيذ هذا المشروع(٢) غير أن تحذيرات بريطانيا المتكررة، والموقف الدولي آنذاك، قد أديا إلى إحجام محمد على عن القيام بهذا المشروع، خاصة عندما وصلت الأمور بينه وبين السلطان العثماني إلى ذروتها من التفاقم وتحولت إلى أزمة دولية بعد انتصار قواته في معركة نزيب، وزحف هذه القوات نحو العاصمة العثمانية. مما أدى إلى تصدى الدول الكبرى لمحمد على، وارغامها له بموجب معاهدة لندن في سنة ١٨٤٠ – على سحب قواته من بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية(٣)

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): المصالح البريطانية في أنهار العراق، ص ١٧.
Ghesney, F.R. : The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, Vol. 1, p. 447.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): دور البصرة في أحداث نجد وشرق شبه الجزيرة العربية في عهد محمد على ١٨١٩ – ١٨٤٠ من خلال الوثائق المصرية ص ٧٤–٧٥.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): محمد على وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩ – ١٨٤٠، ص ٣٨٨.

وبذلك زالت أكبر عقبة أمام البريطانيين تحول دون بسط سيطرتهم على المشرق العربى الذى يشكل فى معظمه الجانب الشرقى من الدولة العثمانية .

وعندما حاول العثمانيون فى منتصف القرن التاسع عشر إنعاش العراق اقتصاديا باستخدام بواخر عثمانية فى نهر دجلة ، فقد حرصت بريطانيا على مواجهة هذا النشاط العثمانى ومنافسته . وقد بدا هذا التنافس واضحا بعد نجاح بريطانيا فى تأسيس «شركة ستيفن لينش» للملاحة التجارية فى نهرى دجلة والفرات بواسطة البواخر فى سنة ١٨٦٠ والتى عرفت باسم (١) :

«Messers. Lynch of the Euphrates and Tigris Steam Navigation Company».

وكان مقرها فى لندن ، بينما كان ممثلها فى العراق «بيت لينش» الذى شرع فى استخدام البواخر فى الأنهار العراقية لنقل المتاجر التى تتعلق به . وقد ازداد النفوذ البريطانى فى العراق عما كان عليه من قبل فى عهد الوالى داود باشا والى بغداد (١٨١٧ — ١٨٣١) نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية التى مارستها بريطانيا على الحكومة العثمانية عن طريق السفير البريطانى فى الآستانة «السير بلور Bulwer » آنذاك مما جعل البريطانيين يحظون بحرية الحركة فى الأنهار العراقية(٢) . ولم تقو محاولات مدحت باشا والى بغداد (١٨٦٩ — ١٨٧٢) فى الوقوف فى وجه المنافسة البريطانية عن طريق استخدام أعداد كبيرة من البواخر العثمانية فى أنهار العراق ، نظرا لأن مدة حكمه كانت قصيرة كما أن الجهود التى بذلت من بعده لم يحالفها التوفيق.وعندما أراد السلطان عبدالحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) أن يوقف الملاحة البحرية البريطانية فى العراق نهائيا

---

(١) Hoskins, H.L. : Op. Cit., p. 211.

Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI., pp. 11, 12.

فى سنة ١٨٨٣ بعد احتلال بريطانيا لمصر فى سنة ١٨٨٢ واتفاقها مع فرنسا أن تكون تونس للأخيرة ومصر للانجليز ، فان جهود عبد الحميد الثانى باءت بالفشل وظل يخشى من أن يكون مصير العراق هو نفسه مصير مصر .وحاول عبد الحميد أن يوفق بين الامتيازات التى تتمسك بها «شركة لينش» ومشروع مد خط حديدى إلى بغداد ولكنه فشل فى ذلك أيضا لأن «شركة لينش» كانت ترى فى إنشاء خط حديد بغداد قضاء على نشاطها فى العراق بوجه عام(١) .

وقد تزايدت قوة بريطانيا نتيجة لعقدها الوفاق الودى مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ والوفاق الودى مع روسيا فى سنة ١٩٠٧ مما جعلها أقدر على حرية الحركة فى الخليج العربى والعراق . ويرجع ذلك إلى أن العثمانيين اتبعوا سياسة خاطئة حين كانوا يصدرون الموافقة على الامتياز بعد الامتياز للبريطانيين وهم مكرهين عاجزين أمام الضغط البريطانى مما جعلهم يفضلون اتباع أساليب ملتوية أمام هذا الضغط المتزايد . ورغم أن العثمانيين قد أدركوا — على نحو ما بدا بوضوح منذ عام ١٨٨٣ — أن الامتيازات البريطانية فى المياه العراقية أصبحت خطرا شديدا يهدد مستقبل العراق ، فانهم عجزوا عن أن يوقفوا بواخر «شركة لينش» عن العمل فى أنهار العراق بعد أن شهر الانجليز فى وجه الحكومة العثمانية سلاح التهديد بفتح المياه العراقية للملاحة الدولية .

وقد تابعت «شركة لينش» نشاطها بقوة أكثر عن ذى قبل رغم محاولات السلطات العثمانية عرقلة هذا النشاط بل أن هذه الشركة قد حصلت بالتدريج على امتيازات جديدة متعددة أهمها حق استخدام مقطورات ، وحق استخدام باخرة ثالثة على أن تعمل تحت العلم العثمانى وذلك فى سنة ١٩٠٧ . وهذا يعنى

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية فى أنهار العراق ص ١١٠ — ١١١ .

أن السلطات العثمانية كانت لا تريد التمسك بأن عدد بواخر الشركة يجب ألا يزيد عن اثنتين ، وهو العدد الذى حدد فى فرمانى ١٨٣٤ / ١٨٤١ . وقد قبلت الشركة البريطانية رفع العلم العثمانى على باخرتها الثالثة عندما بدأت تواجه منافسات خطيرة من جانب البواخر الحميدية ، ومن جانب مشروع خط حديد بغداد . ولهذا فقد قويت المجهودات البريطانية فى نهاية العقد الأول من القرن العشرين وحتى قبيل اعلان الحرب العالمية الأولى من أجل السيطرة البريطانية على البواخر العثمانية العاملة فى نهر دجلة عن طريق دمجها مع «شركة لينش» . وفشلت محاولات بريطانيا فى هذا السبيل فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، ولكنها نجحت بعد ذلك فى أعقاب الانقلاب العثمانى فى سنة ١٩٠٨ ؛ فقد صدر فرمان بلمج البواخر الحميدية «بشركة لينش» مع إعطاء الشركة الجديدة حق احتكار الملاحة فى نهر دجلة . وأدرك النواب العرب فى البرلمان العثمانى أن سياسة الحكومة العثمانية آنذاك كانت تهدف إلى التضحية بمصالح العرب ، فضلا عن العمل على تتريكهم ؛ مما أدى إلى تكتلهم ضد هذه السياسة(١) . وتعتبر الحكومة العثمانية — فى أعقاب الانقلاب العثمانى فى سنة ١٩٠٨ — مسئولة مسئولية مباشرة عن إهمال أمر العراق والتساهل مع «شركة لينش» حتى أصبحت هذه الشركة تشكل قوة اقتصادية وسياسية لا يستهان بها. وقد كانت قوة بريطانيا العسكرية والبحرية وسيطرتها الاقتصادية على العراق هما السلاح الحقيقى الذى جعل البريطانيين يتمتعون بامتيازات واسعة للغاية هناك من ناحية . وجعل العثمانيين يرضخون لما تتطلبه المصالح البريطانية فى المياه العراقية آنذاك من ناحية أخرى . (٢)

(١) توفيق على برو (دكتور) : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨ — ١٩١٤ ، ص ١٨١ — ١٨٢ .
(٢) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية فى أنهار العراق ، ص ٢٢٥—٢٢٧ .

على أن بريطانيا لم تتوقف مطامعها عند هذا الحد ، بل إنها اتجهت إلى بسط سيطرتها الفعلية الكاملة على الجانب الشرقى من الدولة العثمانية الذى يضم أراضى العراق الواقعة شمالى الخليج العربى ، وعلى سواحل الجزيرة العربية المطلة عليه . وذلك فى مطلع الحرب العالمية الأولى . إذ حاولت بريطانيا فرض سيطرتها على هذه المنطقة منتهزة فرصة إعلان الدولة العثمانية الحرب عليها كى تطيح بسيادتها على الأجزاء الشمالية للخليج ، تلك السيادة التى كانت مقررة للدولة العثمانية بمقتضى الاتفاق الانجليزى – العثمانى الذى عقد بين الحكومتين فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ .(١)

ورغم أن بريطانيا قد نجحت قبيل الحرب العالمية الأولى فى إقصاء القوى الأوربية من جهة . وكذلك الدولة العثمانية من جهة أخرى عن التطلع إلى السيطرة على الخليج العربى ومنافستها فيه . إلا أن المجال لم يلبث أن ترك مفتوحا بالنسبة لعلاقاتها مع القوى المحلية هناك . وإذا كانت بريطانيا قد استطاعت فى السنوات السابقة للحرب أن تنجح فى ربط هذه القوى بعجلة سياستها ، فان ظروف الحرب كانت العامل الفعال فى إحكام هذه العلاقات . ذلك أن بريطانيا تحركت سياسيا وعسكريا لبسط سيطرتها على الخليج العربى وضرب الوجود العثمانى فى السواحل المطلة عليه منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، كما حرصت على النفاذ إلى القوى المحلية هناك وتوجيهها فى اتجاه سياسى موحد خدمة لمصالحها حتى يمكنها فصلها بشكل تام عن أى تعاون مع أية دولة أجنبية

---

(١) وقد نشر هذا الاتفاق فى كل من :

Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol I., pp. 269, 270.

Goech and Temperley : British Documents on the Origins of the War, Vol. X. Port II., p. 190.

وخاصة الدولة العثمانية ، التى كانت تحاول التأثير على هذه القوى المحلية بثقلها الروحى تحت شعار حركة الجهاد الدينى لنصرة الخلافة العثمانية (١) . ونجحت بريطانيا فى الحصول على تأييد الزعماء العرب فى الجزيرة العربية والخليج العربى لها ، وفى إقرار الهدوء فى علاقات هؤلاء الزعماء بعضهم بالبعض الآخر . بحيث لا يشكل صراعهم الداخلى خطرا على مصالحها أثناء فترة الحرب . وتم لها ذلك بالفعل بموجب سلسلة من التسويات خصصتها لتحديد الحدود بين مناطق نفوذ كل منهم . وعلى الرغم من أن المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع الزعماء العرب فى الخليج وسواحل الجزيرة العربية ظلت فى نطاقها السلبى أكثر من كونها ايجابية . إذ أنها لم تفدها فى محاربة الدولة العثمانية . إلا أنها استفادت منها مع ذلك فى منع هؤلاء الزعماء من الانضمام إلى الأتراك العثمانيين وفى توطيد نفوذها السياسى على سواحل الجزيرة العربية . كما ساعدتها فى تنفيذ مخططها فى العراق منذ بداية الحرب العالمية الأولى (٢) .

وكانت أهم المشكلات التى واجهت بريطانيا فى الخليج العربى فى مطلع الحرب العالمية الأولى تنحصر فى حرصها على الدفاع عن حقول البترول ومعامل التكرير البريطانية فى جنوب فارس . وحماية خطوط الأنابيب الموصلة بينهما. كما كان على بريطانيا كذلك أن تقدم حمايتها لشيوخ الخليج المتعاقدين معها ، والذين أصبحوا مهددين بسيطرة الدولة العثمانية عليهم فى حالة دخولها الحرب ضد بريطانيا وكانت أكثر الامارات العربية تعرضا لهذه الأخطار الامارات الواقعة فى شمال الخليج وهى امارة المحمرة التى كان يحكمها الشيخ خزعل خان.

---

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربى ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس عشر ١٩٦٩ ، ص ١١٥ .

(2) Kedourie, Elie : England and the Middle East; The Destruction of the Ottoman Empire 1914 — 1921, pp. 10 — 11.

وعلى الرغم من أن الشيخ خزعل كان يمارس نفوذا فعليا فى إمارته الا أنه كان يخضع للحكومة الفارسية من الناحية الاسمية . وكذلك إمارة الكويت التى كان يحكمها الشيخ مبارك بن الصباح الذى كان لايزال تحت السيادة العثمانية من الناحية الاسمية ، وإن كانت ظروف علاقته ببريطانيا جعلت من مشيخته إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية . وفقا لما سبق أن نصت عليه الاتفاقية الانجليزية الكويتية فى سنة ١٨٩٩ وكذلك الاتفاق الانجليزى العثمانى فى سنة ١٩١٣ . (١)

وتجدر الاشارة إلى أن بريطانيا لم تكن تخشى على مركز الشيوخ الخاضعين لحمايتها فى جنوب الخليج العربى بعكس شيوخ الامارات الواقعة فى الشمال ؛ لأن وضع الشيوخ الأول كان مؤمنا بتصاعد قوة عبد العزيز آل سعود أمير نجد ، الذى أصبح بعد استيلائه على الاحساء فى عام ١٩١٣ يشكل قوة عازلة بين هؤلاء الشيوخ القابعين فى الجنوب ، وبين النفوذ العثمانى فى الشمال ، وان كانت حكومة الهند البريطانية قد أضحت مع ذلك فى حالة قلق متزايد من احتمال توسعه فى الخليج على حساب هذه الامارات . مما استوجب اقرار العلاقة بينها وبينه ، محافظة على الأوضاع الراهنة هناك آنذاك (٢) .

وقد لاحظت بريطانيا عن طريق مراقبيها السياسيين والعسكريين أن شيخى المحمرة والكويت يمكن أن يتعرضا أكثر من غيرهما للتهديد العثمانى الذى يؤدى إلى ضياع النفوذ البريطانى أو التشكيك فيه على أقل تقدير ، ولذلك رأت ضرورة إرسال حاميات عسكرية للتمركز فى شمال الخليج . خاصة وأنها

---

(1) Goech and Temperley : Op. Cit., Vol. X. Part II., p. 190.

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى ، ص ١١٧ .

كانت تخشى من الجهاد الديني الذى أعلنه السلطان العثمانى ، مثيرا بذلك رعاياه المسلمين فى الهند والخليج العربى والعالم الاسلامى . وقد قامت بريطانيا بنشاط كبير لوقف أثر الجهاد الدينى الذى أعلنه السلطان وتفادى خطره على موقف الحلفاء ، فاتصلت بواسطة رسلها الذين وزعتهم فى مختلف أنحاء الخليج والجزيرة العربية ، بالأمير عبد العزيز آل سعود فى نجد ، والشيخ مبارك الصباح فى الكويت . والسيد محمد الادريسى فى عسير (١) ، والشيخ خزعل فى المحمرة وقد وعدت الأخير بتعيينه واليا على البصرة . وكان هؤلاء الزعماء على صلة بالحركة العربية التى كان يرفع لواءها «حزب الحرية والائتلاف» المعارض «لحزب الاتحاد والترقى» وذلك للوقوف ضد تعسف الادارة العثمانية إزاء العناصر غير التركية . وعملت بريطانيا آنذاك على احتضان تيار الحركة العربية المضاد للاتحاديين الاتراك محاولة توجيهه الوجهة التى تريدها وتتفق مع مصلحتها فى هذه الظروف المصاحبة لقيام الحرب العالمية الأولى .

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن حركة الجهاد الدينى كانت تشكل خطورة كبيرة وكانت موضع حذر شديد من قبل المراقبين السياسيين الانجليز من أمثال «آيتشيسون Aitchison » الموكل بالشئون الخارجية من قبل حكومة الهند آنذاك الا أن «سير برسى كوكس Sir Percy Cox » المقيم السياسى فى الخليج كان من رأيه أنه يمكن التغلب على خطورة هذه الحركة باحكام السيطرة البريطانية على الخليج من جهة ، وباستغلال الخلافات المذهبية والسياسية القائمة بين فارس والدولة العثمانية فى منع وصول القوات العثمانية إلى المقاطعات الفارسية فى الجنوب من جهة أخرى . ولهذا فان الحملة البريطانية

---

(١) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ، ص ٥٨ — ٦٠ .

التى تقرر إرسالها إلى شط العرب فى مطلع الحرب العالمية الأولى كانت فى أحد أهدافها تعمل على حصر تيار الجهاد الدينى ، إلى جانب حماية آبار البترول فى منطقة مسجد سليمان الواقعة فى إقليم الأهواز والتى يربطها خط أنابيب بعبادان (١) ، خاصة وأن البحرية البريطانية بدأت فى استخدامه للوقود وأصبح من الضروريات الهامة لكسب الحرب ، وكان البترول قد اكتشف فى تلك المنطقة منذ عام ١٩٠٨ .

وقد رأت القيادة البريطانية فى مطلع الحرب العالمية الأولى أنه لابد من إحتلال ولاية البصرة مع جزء من أراضى فارس بهدف تأمين تلك الآبار . بل أن الخطة البريطانية لم تلبث بعد ذلك أن امتدت إلى احتلال العراق بأكمله بناء على ما قدره الخبراء العسكريون من إمكان الاتصال بروسيا عبر أراضى الدولة العثمانية والوقوف معها ضد إحتمال التقدم الألمانى التركى فى الاتجاه الشرقى عبر فارس والقوقاز إلى الهند وأفغانستان وأواسط آسيا (٢) . ومن المعروف أن هزيمة الانجليز فى كوت العمارة فى عام ١٩١٧ قد عطلت تحقيق هذه الأهداف ولذلك استمرت منطقة الخليج العربى مدة طويلة مجالا مفتوحا للصراع الدولى وخاصة فى فارس . وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تثق فى الشيخ خزعل الذى أعلن وقوفه إلى جانبها وتنازل عن جزيرة عبادان، الواقعة وسط شط العرب ، لصالح شركة البترول الانجليزية الفارسية ، وعلى الرغم مما كانت تعلق عليه الحكومة البريطانية والشركة من أهمية بالغة فى المحافظة على الأوضاع الراهنة فى المنطقة ، إلا أنها كانت تخشى من تأثر مركزه وكذلك

Rothwell, V.H. : Op. Cit., p. 274. (1)

Moberly, F.J. : History of the Great War based on Official Documents, The Campaign in Mesopotamia 1914 — 1918, pp. 139 — 140. (2)

مركز الشركة من ناحيتين هامتين ، أولهما احتمال تعرضه لعداء من قبل قبائل البختيارى القاطنة فى جبال زاجروس إلى الشمال الشرقى من خوزستان — ومن المعروف أن هذه القبائل كانت تسبب الكثير من القلق والمتاعب لشركة البترول الانجليزية الفارسية ، وكذلك تسبب الكثير من الاضطرابات للشيخ خزعل . ولذلك أخذت صلات الانجليز تتوثق بهذه القبائل التى كانت على استعداد للتعاون دوما مع أية دولة تزودها بالمال والسلاح ، وتحول دون خضوعها للحكومة المركزية فى طهران . أما بالنسبة للناحية الثانية التى كانت تخشى منها بريطانيا على تأثر مركز الشيخ خزعل ومركز الشركة الانجليزية الفارسية ، فهى تعرض ممتلكاته وأعوانه لعدوان من قبل الدولة العثمانية بعد إعلانه صراحة موقفه . ولهذه الأسباب بدأت القيادة البريطانية ترى أنه لتأمين مركز بريطانيا فى شمال الخليج وجنوب فارس ينبغى لها أن تسيطر على البصرة فى مطلع الحرب العالمية الأولى (١) .

وفى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ وافقت حكومة «مستر اسكويث Mr. Asquith » على إرسال حملة من الهند البريطانية إلى الخليج العربى وذلك إستنادا إلى المذكرة التى قدمها آنذاك «سير آرثر هرتزل Sir A. Hirtzel » من قسم الشئون السياسية «بوزارة الهند India Office » فى اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٩١٤ ، والتى أكد فيها أن الدولة العثمانية ستنضم إلى دول الوسط وأن المسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت قبل أن تعلن الدولة العثمانية موقفها بصراحة . وركز «هرتزل» على أنه من الخطورة ترك شمال الخليج العربى دون إحكام السيطرة البريطانية عليه لما قد يؤدى إليه ذلك من نجاح الدولة العثمانية

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى ، ص ١٢٣ .

وحليفتها ألمانيا فى إثارة مسلمى الهند ضد الأمبراطورية البريطانية . ولهذا أرسلت الحكومة البريطانية توجيهاتها إلى «لورد هاردنج Lord Hardinge » نائب ملك بريطانيا فى الهند (١) لارسال حملة إلى العراق عرفت باسم «الحملة الهندية Indian Force Expedition » تحت قيادة «كولونيل دلامين W.S. Delamin » كان عليها أن تعسكر فى جزيرة عبادان ، وكانوجودها من شأنه إدخال الطمأنينة لدى الشيوخ المحليين وزعماء القبائل فى جنوب فارس والعراق آنذاك بحصولهم على الحماية البريطانية فى حالة تعرضهم لهجوم عثمانى . وقد(٢) وصلت حملة «دلامين» بالفعل إلى منطقة شط العرب فى اليوم الخامس من نوفمبر ١٩١٤ ، وهو اليوم الذى أعلنت فيه انجلترا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية بعد أن كانت الأخيرة قد أعلنت الحرب على الدولتين قبل ذلك بأيام قليلة . وعقب إعلان الحرب مباشرة غادر القنصل البريطانى مدينة البصرة ملتجئا إلى المحمرة التى أتخذت قاعدة من قواعد النفوذ البريطانى فى الخليج العربى أثناء الحرب العالمية الأولى . (٣)

ومن الواضح أن حملة شط العرب كانت أمرا مقررا من قبل القيادة البريطانية سواء أعلنت الدولة العثمانية الحرب أم لم تعلنها ، خاصة وأن النشاط الألمانى كان قد بلغ أقصى حد له فى جنوب فارس . وهذا ما جعل حكومة الهند البريطانية ترى أن تنتهز فرصة إعلان الدولة العثمانية الحرب (٤) حتى تستميل إليها بصراحة أكثر شيوخ الامارات العربية فى شمال الخليج ، وقد

---

(1) Rothwell, V.H. : Op. Cit., pp. 273, 274.

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(3) Marlowe, J. : The Persian Gulf in The 20th Century, p. 44.

(4) Goech and Temperley : Op. Cit., Vol. X., pp. 340, 341.

إتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة لامارة الكويت . فعلى الرغم من أنه حين نشبت الحرب لم تكن الامارة ملزمة بموقف معين تجاه بريطانيا ، الا أن الموقف قد تغير باعلان الدولة العثمانية الحرب . إذ ظهر فى الكويت شىء من العطف على الدولة العثمانية ، وكان لابد فى هذه الحالة أن تتخذ الحكومة البريطانية موقفا حاسما ، ووضح ذلك فى التبليغ البريطانى الذى وجهه المقيم السياسى البريطانى فى الخليج «سير برسى كوكس» إلى الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت والذى تضمن ضرورة التعاون مع مشايخ العرب الموالين لبريطانيا لهدف أساسى هو تحرير البصرة من السيطرة العثمانية ، ومهاجمة أم القصر وصفران وبوبيان ومنع الامدادات العثمانية من الوصول إلى البصرة إلى جانب تأمين المعدات البريطانية وحماية المقيمين فى البصرة وممتلكاتهم . كما تعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بتأمين شيخ الكويت ضد جميع الآثار التى يمكن أن تترتب على الهجوم الذى طلبت منه أن يقوم به فى صفوان وأم القصر وبوبيان ، إلى جانب التعهد بعدم إعادة البصرة بعد تحريرها إلى الحكومة العثمانية والاعتراف بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية فضلا عن ضمانها إبقاء حدائق وبساتين النخيل التى فى حيازته وحيازة خلفائه فى منطقة الفاو معفاة من الضرائب بصفة دائمة .

وقد أخذ الشيخ مبارك الصباح عقب هذا التبليغ يعبىء قواته من البدو الذين كان يملك عليهم تأثيرا خاصا ضد احتمال غزو الاتراك لامارته وعلى الرغم من أنه لم يشتبك فى عمليات عسكرية إيجابية إلا أن قواته كانت مهمة فى تأمين ظهر القوات الهندية فى المراحل الأولى من حملة العراق (١) . كما ظل الشيخ مبارك رغم المعارضة الوطنية ثابتا فى مساندة الانجليز فى إحتلالهم

---

(1) Marlowe., J. : Op. Cit., p. 74.

البصرة، حتى أنه أبدل العلم العثمانى الذى كان يرفعه على إمارته وعلى ظهر سفنه بعلم كويتى خاص إستجابة لتعليمات الحكومة البريطانية ، حتى تمكن لقواتها أن تميز بين أعلام الكويت الصديقة وبين الاعلام العثمانية المعادية .

وأعقب التبليغ البريطانى إلى الكويت تبليغ آخر أعلنه «سير برسى كوكس» غداة وصول الحملة إلى شط العرب للزعماء العرب القاطنين فى المنطقة فى اليوم الخامس من نوفمبر ١٩١٤ ، وذلك بهدف إيجاد جو مهيىء للحملة البريطانية التى كان عليها التقدم بعد ذلك من الفاوصوب البصرة بهدف احتلالها . وقد جاء فى هذا التبليغ «ليكن معلوما لديكم أن الحكومة البريطانية إضطرت للدخول فى الحرب ضد الدولة العثمانية نتيجة لتحريض ألمانيا . وقد أضطرت الحكومة البريطانية إزاء ذلك إلى إرسال حملة إلى شط العرب بغرض حماية تجارتها وأصدقائها وطرد القوات التركية المعتدية . وليكن معلوما للجميع أن بريطانيا ليست فى نزاع مع السكان العرب القاطنين على شواطىء دجلة والفرات . وعلى هؤلاء ألا يسمحوا للسفن التركية أن ترسو فى موانيهم ؛ وعليهم أيضا ألا يحملوا سلاحا لأنه من الصعب على القوات البريطانية أن تفرق بين العدو والصديق المسلح» (١) . وكان من أثر التحركات العثمانية فى مقاطعتى خوزستان والأهواز أن خشيت الحكومة البريطانية ما قد يترتب على ذلك من تهديد للمنشآت البترولية فى المنطقة ، فتقدمت فرقة من القوات الهندية من قارون إلى الأهواز بهدف حماية هذه المستودعات من ناحية ، فضلا عن تقديم الحماية لشيخى الكويت والمحمرة والوقوف إلى جانبهما ضد احتمال تقدم ألمانى تركى فى مياه الخليج .

---

(1) Graves, P. : The Life of Sir Percy Cox, p. 175.

ومن المرجح أن الضغط العثمانى كان بالغا أشده للدرجة إستنجد معها الشيخ خزعل بالمقيم السياسى فى الخليج ، فى رسالة بعثها إليه فى اليوم العاشر من نوفمبر ١٩١٤ . كما كان على الحكومة البريطانية أن تعزز ضمانها بتقديم الحماية للزعماء العرب فى جنوب العراق ، ووعدهم بتخليصهم من الأتراك ، ومواصلة جهودها لطردهم من مقاطعات جنوب فارس ، إلى جانب تقريرها احتلال ولاية البصرة (١) .

وكان من نتيجة التحركات العثمانية التى كان يقودها سامى بك قائد القوات العثمانية فى البصرة وتقدمه إلى منطقة مواجهة للمحمرة فى اليوم العاشر من نوفمبر سنة ١٩١٤ بهدف إحتلالها ، وتقدم قوات عثمانية أخرى بهدف إحتلال بعض المقاطعات الفارسية ، أن صممت القيادة البريطانية على ضرورة احتلال البصرة (٢) . وهكذا بينما كان مقررا للحملة البريطانية أن تقتصر فى بداية الأمر على منطقة شط العرب عند رأس الخليج العربى ، لم تلبث أن اتسعت منطقة عملياتها نتيجة للتحركات العثمانية المشار إليها . وبالفعل تم للانجليز إحتلال البصرة (٣) فى اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ (٤) . وقد أذاع «سيربرسى كوكس» غداة إحتلالها منشورا أكد فيه أن الأمبراطورية البريطانية تحوى عناصر مسلمة أكثر مما تحتويه الامبراطورية العثمانية المتداعية .

---

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى ، ص ١٢٤ — ١٢٥ .

(٢) محمد السيد غلاب (دكتور) ويسرى الجوهرى (دكتور) : جغرافية الحضر ، دراسة فى تطور الحضر ومناهج البحث فيه ، ص ٢٩٥ . أسس المسلمون مدينة البصرة فى سنة ٦٣٧ م لتكون قاعدة حربية ومركزا لحكمهم فى العراق .

(٣) أمين سعيد : الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة ، ص ٧٨ .

(٤) Rothwell, V.H. : Op. Cit., p. 273.

وكان يهدف من وراء ذلك إلى اجتذاب أهالى المنطقة إلى جانب بريطانيا ليتخلوا عن مساندة القوات العثمانية .(١)

وقد حرص البريطانيون عقب احتلالهم للبصرة مباشرة على وضع الخطط اللازمة لتحقيق أهدافهم فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية ، حتى أنهم وجهوا اهتمامهم بعد ذلك مباشرة إلى احتلال بغداد ردا على التحركات العثمانية الألمانية من جهة ، وتحقيقا لتطلعات بريطانيا للسيطرة على المنطقة من جهة أخرى . ومما لاشك فيه أن الجهود المضنية التى بذلت من قبل البريطانيين فى عامى ١٩١٤ - ١٩١٥ لصياغة سياسة بريطانية محددة لمستقبل ولاية البصرة العثمانية بوجه خاص . وللبلاد الرافدين بأكملها بوجه عام ، والتى تشكل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية آنذاك ، إنما تدين بالكثير لرجال حكومة الهند البريطانية ، ولاهتمام «لورد هاردنج»نائب ملك بريطانيا هناك . الذى تميز بوعيه السياسى وبشخصيته القوية . وهذا ما تؤكده الوثائق البريطانية الملحقة بالبحث . والمحفوظة بمكتبة وزارة الهند البريطانية بلندن ضمن أرشيف الكومنولث (٢) ، والتى بعث بها «لورد هاردنج» نائب ملك بريطانيا فى الهند إلى حكومة لندن والمؤرخة فى ١٤ — ١٧ مارس سنة ١٩١٥ ، وتتناول مقترحات حكومة الهند بشأن التسوية التى كان من المزمع أن تقوم بريطانيا باتمامها فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية ، والتى قدمت الحكومة البريطانية بموجبها فى مطلع الحرب العالمية الأولى تعهدات بالحماية لشيخى الكويت

---

(١) Graves, P. : Op. Cit., p. 181.

(٢) India Office Library, London, 213., Secret., Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settelement of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 — 17th March 1915., pp. 1 — 18.

والمحمرة (١) . وإلى أمير نجد عبد العزيز آل سعود (٢) ، مقابل تأييدهم بألا تصبح البصرة خاضعة ثانية وأبدا للسلطات العثمانية التي إنضمت إلى معسكر دول وسط أوربا المعادى لبريطانيا وحليفاتها من دول الوفاق فى تلك الحرب .

وفى غضون أسبوع من احتلال البريطانيين للبصرة كتب «لورد هاردنج» نائب ملك بريطانيا فى الهند إلى صديق له فى انجلترا ، يقول : «إن فرصة دمج مدينة البصرة وولايات بلاد الرافدين المجاورة لها ينبغى ألا نسمح بضياعها»(٣) وأرسل «هاردنج» إلى لندن اقتراحا قدمه «برسى كوكس» بأهمية دمج البصرة فورا بالامبراطورية البريطانية وأرفق بهذا الاقتراح من جانبه تأييده الكامل لسرعة تنفيذه . وإذا كانت القوات البريطانية قد إحتلت جزءا صغيرا من ولاية البصرة فى اليوم الثالث والعشرين من شهر مارس سنة ١٩١٤ ، فانوقوع البصرة فى مواجهة نطاق جغرافى واسع يتمثل فى أقاليم الجزيرة فى العراق ، وهى الأقاليم التى كانت تابعة للحكم العثمانى آنذاك ، وتشكل ولاية بغداد — التى قسمت من قبل إلى ثلاث ولايات عندما فصلت عنها ولاية الموصل فى سنة ١٨٧٨ . وولاية البصرة فى سنة ١٨٨٤ — فقد استوجب ذلك على البريطانيين ضرورة التفكير فى مستقبل هذه الأراضى التى كانت تزمع بريطانيا وفقا لمقترحات رجال حكومتها فى الهند — انتزاعها من كيان الدولة العثمانية(٤)

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، ص ٤٦٤ . وقد أشار إلى أن المحمرة وهى منطقة عربستان إحتفظت بكيانها العربى بعيدا عن متناول الحكومتين الفارسية والعثمانية ، حتى قام الشاه رضا بهلوى بالقضاء على إمارة المحمرة العربية ، وعمل على صبغتها بالصبغة الفارسية ، كما أعاد التسمية القديمة لفارس باطلاق اسم إيران عليها فى سنة ١٩٣٥ .

(٢) حافظ وهبه : خمسون عاما فى جزيرة العرب ، ص ٨٣ ، ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) **Hardinge MSS. XCIII, pt. 1, No. 374, Crewe to Hardinge, 31 March 1915.**

(٤) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ ، ص ٤٢٠ .

بعد حرب تتوقع أن تحظى فى نهايتها بالنصر (١) وهى الحرب العالمية الأولى .

وتجدر الاشارة إلى أن البريطانيين قد حرصوا عقب إحتلالهم للبصرة فى اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩١٤ على وضع الخطط اللازمة لتحقيق أهدافهم فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية حتى أنهم وجهوا اهتمامهم بعد ذلك مباشرة إلى احتلال بغداد ردا على التحركات العثمانية الألمانية . وكان الألمان قد اتخذوا من قنصليتهم فى بغداد محورا لنشاط دبلوماسى واسع المدى فى منطقتى الشرق الأوسط والمحيط الهندى . ولهذا أعد البريطانيون العديد من البعثات السرية للاتصال بالحكام هناك . وأهمها بعثة أرسلت إلى فارس برئاسة «وازماس Wasmass» كان من أهم أهدافها الاتصال بأنصار الألمان وتنظيم حرب غير نظامية ضد الانجليز فى مناطق النفط فى جنوب فارس وكذلك فى سواحل الخليج التى يمكن أن يصل اليها النفوذ الألمانى . وعلى الرغم من أن فارس أعلنت حيادها فى الحرب ، إلا أنها لم تكن فى مركز يسمح لها أن تؤكد أو تدافع عن هذا الحياد إذ أنها لم تستطع أن تتجنب نشاط الدول المتصارعة من الجانبين . وكان الانجليز كثيرا ما يتهمون الدولة العثمانية بأنها لم تحترم حياد فارس ، فى حين أنهم لم يحترموا هم أنفسهم ذلك الحياد . كما أصبح القسم الشمالى الغربى من فارس أرض قتال بين الروس من القوقاز ، والترك من آسيا الصغرى . ونتيجة للنشاط الذى بذله المبعوث الألمانى «وازماس» أصبحت القبائل فى جنوب غرب فارس إلى جانب ألمانيا حتى لقد أطلق على «وازماس» لقب «لورنس فارس» (٢) .

---

(١) صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، ص ٢٤٥ .
(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى ، ص ١٢٧ .

وجدير بالذكر أن الألمان قد نجحوا فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى فى تعزيز مركزهم الاقتصادى فى علاقاتهم مع فارس حتى أنهم عندما نشبت الحرب كانوا فى مركز موائم للقيام بنشاط ضد دول الوفاق . وطالما كانت فارس محتفظة بحيادها فانهم احتفظوا بعلاقاتهم الدبلوماسية والقنصلية وممثليهم التجاريين ، ولكن لم تلبث أن أخذت كل من روسيا وبريطانيا تهددان حياد فارس بعد نشوب الحرب . وكذلك كانت تفعل الدولة العثمانية حليفة ألمانيا . وحول نهاية سنة ١٩١٤ كانت البعثة الألمانية المشكلة من «وازماس» وبعض الألمان الآخرين قد استطاعت الوصول إلى بغداد بهدف تخطيط بعض العمليات العسكرية فى فارس . ومن أهم الخطط التى وضعت فى ذلك الوقت والتى لم يقدر لها أن تنفذ بفعل المراقبة البريطانية الشديدة الدخول إلى أفغانستان عبر فارس ، ومن هناك محاولة تحريض الأمير حبيب الله أمير أفغانستان على الانضمام إلى جانب ألمانيا لمهاجمة القوات البريطانية فى الهند . والخطة الثانية محاولة إثارة الاكراد فى شمال فارس ضد الانجليز . ومع ذلك فان أهم العمليات كانت تلك التى قادها «وازماس» بنفسه فى جنوب غرب فارس والتى كانت موجهة ضد مستودعات البترول والمصالح البريطانية فى «بوشهر» . وكان «وازماس» يعتمد على المدة التى قضاها فى «بوشهر» حينما كان قنصلا لبلاده فى السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى فى الحصول على تأييد من جانب أنصاره العديدين من الفرس الذين تمكن بمساعدتهم بالفعل من الاستيلاء على المنشآت البريطانية فى «شيراز» . ونجح فى حصار القيصية البريطانية فى «بوشهر» كما نجح فى احتلال «شيراز» نفسها . مما اضطر بريطانيا إلى نقل جزء من قواتها العاملة فى العراق .

وقد علل البعض هزيمة «كوت العمارة» نتيجة لذلك ، ولاشك أن هزيمة

الانجليز فى عام ١٩١٦ قد أثرت على مركزهم فى فارس فقد زحف العثمانيون شرقا إلى «خانقين» وهددوا من جديد «آبار مسجد سليمان» وقابل الانجليز ذلك بارسال حملة أخرى عبر سهل قارون لحماية الآبار . وهكذا ازدادت أعباء بريطانيا العسكرية ولم تكن ظروفها تسمح لها بفتح جبهة جديدة فى فارس ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى تكوين جيوش من الوطنيين يقودها ضباط إنجليز (١) . وبالفعل استطاع «السير برسى سيكس Percy Sykes » (٢) تكوين قوة كبيرة من الهنود والقبائل الفارسية والعربية التى انحازت إلى الانجليز ولم تساير الحركات الاسلامية أو الوطنية . تلك الحركات التى كانت تعطف على دولة الخلافة الاسلامية وحليفتها ألمانيا . وقد عرفت هذه القوة باسم «South Persia Rifles» وبفضل نشاط «سيكس» أخذ مركز «وازماس» يتدهور تدهورا سريعا (٣) واستطاعت بريطانيا خلال السنتين المتبقيتين من الحرب العالمية الأولى المحافظة على سيطرتها فى جنوب فارس والخليج العربى كما سيطرت على العراق (٤) . مستفيدة من الدراسات التى قدمها رجالها فى حكومة الهند البريطانية فى الفترة التى أعقبت احتلالهم للبصرة فى اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ حول مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية . الذى كان محور تنافس دولى بعيد المدى آنذاك .

وسوف نتناول فى هذا البحث دراسة مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى نظر حكومة الهند البريطانية فى بداية الحرب العالمية الأولى من واقع

---

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المؤثرات السياسية لحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربى ، ص ١٢٨.

(٢) وضع السير برسى سيكس مؤلفا عن تاريخ فارس :

Sykes, P. : History of Persia, London 1951, 2 Vols.

(٣) Morlowe, J. : Op. Cit., p. 44.

(٤) صلاح العقاد (دكتور) : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

المادة الوثائقية التى إستقيناها من الوثائق البريطانية التى أشرنا إليها . والتى لم يرد ذكرها مفصلا فى بحوث سابقة مما يجعلنا نتوخى أن تشكل إضافة علمية للبحوث الجادة فى هذا المجال . وتعالج هذه الوثائق النواحى الجغرافية ، والجيولوجية ، والاثنولوجية ، والمواصلات البرية والبحرية ، والرى ، والتنظيم الادارى فى هذه الاقاليم . لتحديد المناطق المقترح فصلها عن الدولة العثمانية من قبل المختصين بحكومة الهند البريطانية آنذاك . وإمكانات وضعها تحت الحماية البريطانية . وما يتصل بكل ذلك من اعتبارات . وفيما يلى ما أوردته الوثائق البريطانية المذكورة من دراسات حول هذه النواحى والتى أرسلها «لورد هاردنج» نائب ملك بريطانيا فى الهند إلى الحكومة البريطانية ممثلة فى وزارة الهند فى لندن فى اليوم الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ بعد مضى قرابة ثلاثة شهور منذ قيام البريطانيين باحتلال البصرة فى اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩١٤ . (١)

أولا — الناحية الجغرافية :

يحد الأقاليم الواقعة فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية من الناحية الجغرافية خط الحدود العثمانية — الفارسية من ناحية الشرق ، والصحراء السورية وهضبة شبه الجزيرة العربية من ناحية الغرب ، والتلال الواقعة بدءا من سفوح جبال طوروس من ناحية الشمال الغربى ، والخليج العربى من ناحية الجنوب الشرقى . وتبلغ مساحتها مائة ألف ميل مربع . وهى تشكل وحدة

---

(1) I.O.L., B. 213., Secret., Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settlement of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 — 17th March 1915, pp. 1 — 18.

جغرافية تتمثل السمة الرئيسية لها فى شبكة نهرى دجلة والفرات ، ولا تتوفر لها حدود طبيعية غير تلك التى سبق ذكرها .

فمن ساحل الخليج العربى عند خط عرض (٣٠) درجة شمالا إلى نصيبين عند خط عرض (٣٧) درجة شمالا لاتوجد سوى سلسلة جبال واحدة تعترض السهل الواقع بين النهرين ، وتتمثل فى جبل «سنجار» البالغ ارتفاعه ثلاثة آلاف قدم والواقع عند خط عرض الموصل (٣٥ — ٣٦) شمالا . ومن النقطة التى يتلاقى فيها النهران فى هذا السهل فانهما ينسابان فى مجراهما عبر المنحدر التدريجى إلى الخليج العربى حيث يخترق نهر دجلة جبل «ماردين» عند امتداد خط عرض (٣٥) شمالا .

هذه السلسلة من التلال تشكل مجموعة من الروابى القاحلة المتناثرة ، وتتكون من الحجر الرملى والحصى ، وترتفع إلى حوالى خمسمائة قدم عندما يقطعها نهر دجلة . وتمتد حوالى ثلاثين ميلا على طول الضفة اليمنى للنهر . أما على الضفة اليسرى من نهر دجلة فان سلسلة التلال تنحنى فى اتجاه الجنوب الشرقى فى خط منبسط يمتد إلى الأهواز فى عربستان . وفى جنوب هذه المنطقة مباشرة كانت عمليات الرى العظيمة فى العصور القديمة نشطة للغاية . (١)

ثانيا — الناحية الجيولوجية :

أما من الناحية الجيولوجية فان المنطقة الشرقية من الدولة العثمانية — المشار إلى حدودها الجغرافية فيما سبق — تشكل وحدة متماثلة فى طبيعتها الجيولوجية ، الا أن طبيعة التربة والمناخ يدفعان إلى تقسيمها إلى ثلاثة مناطق متميزة . فالمنطقة

---

(١) أنظر الوثيقة الأولى الملحقة بالبحث .

I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret Demartment, India Office, 14th March 1915, p. 1.

الأولى تقع فى أقصى الشمال وتمتد من التلال المتوسطة الارتفاع شمالا إلى جنوب جبل «سنجار» بمسافة قليلة جنوبا . وتروى هذه المنطقة من نهرى دجلة والفرات من جهة ، ومن الأمطار التى تسقط بوفرة من جهة أخرى ؛ فتحيلها إلى سهل خصيب للغاية . «حتى أن الفارس الذى يتجول فيها فى فصل الربيع ينتشى بأريج الأزهار التى تطأها أقدام فرسه» (١) وقد زخرت هذه المنطقة بامكاناتها الهائلة فى المجال الزراعى حتى أن الأثرياء القاطنين فى جنوبها بدأوا فى شراء قطع عديدة من أراضيها وزراعتها .

وتلى المنطقة الأولى منطقة ثانية تمتد من «تكريت» على نهر دجلة إلى «هيت» على نهر الفرات . وهى عبارة عن أراضى قاحلة ليست بالدرجة التى عليها بادية اليمن أو صحراء الجزيرة العربية . وانما هى تتكون من سهل تغطيه الأعشاب بضعة أشهر نتيجة لسقوط الأمطار الشتوية . حتى مع عدم وصول مياه النهرين إليه . وفى المناطق التى يمكن أن تصل إليها مياه النهرين فى المنخفضات يزرع قدر لا بأس به من الحنطة والشعير على نحو ما توضحه دراسات «سير ويلكوكس Sir W. Willcocks » . والتى يشير فيها إلى أن وجود الجير بنسبة ١٥٪ فى تربة هذه الأرض يجعل استصلاحها سهلا بالمقارنة بمثيلاتها من الأراضى «البور» على أطراف الوادى فى مصر . بينما تشير دراسات «أوبنهايم Oppenheim » من ناحية أخرى إلى أن مساحة كبيرة من هذا الحزام من الأراضى الواقعة على مسافة قليلة من النهرين ستظل غير قابلة للزراعة نظرا لزيادة نسبة الجبس الذى تحتويه تربتها . هذا على الرغم من أن المعلومات المستقاة من مصادر عديدة إنما تميل إلى ترجيح الرأى المتعلق بقيمة وصلاحية

I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p.1.

الأرض الممتدة بين «هيث» و «بغداد» رغم توقع أنها لن تغطى تكاليف ريها لبعدها النسبى عن النهرين حتى لو زودت بمعدلات كبيرة من المياه . وعلى أية حال فان جميع الدراسات تشير إلى أن هذه المنطقة ستظل دائما أراضى صالحة للرعى تستخدمها القبائل أثناء الربيع .

وأخيرا تمتد المنطقة الثالثة الواقعة جنوب خط «تكريت – هيث» حتى الخليج العربى لتشكل السهل الغرينى المكون من دلتا نهرى دجلة والفرات . ولاشك إن إمكانات هذا السهل من حيث الخصوبة معروفة للغاية ، وتبلغ مساحته إثنتا عشرة مليون فدان حيث توجد تسعة ملايين فدان منها غير مزروعة . بينما يوجد منها كذلك مليونان ونصف المليون فدان تشكل أهوارا أى مستنقعات للمياه العذبة – فى انتظار عمليات الرى والصرف . (١)

ثالثا – الناحية الاثنولوجية :

وفيما يتعلق بالناحية الاثنولوجية فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فقد أشار سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى مذكرته التى أعدها فى اليوم الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ إلى أن هذه المنطقة الشرقية من الدولة العثمانية تتميز بتجانس سكانها الذين هم عرب فى جملتهم . فيما عدا المنطقة الجبلية الممتدة على هيئة شريط بين نهر دجلة والحدود العثمانية الفارسية (الايرانية) شمال جبل «ماردين» وهذا الشريط يعد فرعا من كردستان أكثر مما ينتمى إلى أرض الجزيرة ، حيث يوجد به عنصر كردى فى القطاع الجنوبى من الحدود العثمانية الفارسية . كما أن مدينتى بغداد والبصرة تجتذبان أناسا من جنسيات عديدة وعلى الأخص الفرس المقيمين بجوار «النجف» و «كربلاء»

I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, pp. 1 — 2.

غير أن العرب بصفة عامة يشكلون أغلبية السكان ، ويتكونون من عدد كبير من القبائل . ويذكر «لوريمر Lorimer » فى مؤلفه (١) أكثر من مائة قبيلة منهم من تقطن العراق العثمانى وأهمها قبائل «شمر» الشمالية والجنوبية . ويفصل بينهما خط يمتد من الموصل إلى «ميجاديش» الواقعة على نهر دجلة . وتنتشر هذه القبائل فى كل المنطقة الواقعة بين النهرين والممتدة من جبل «سنجار» حتى قرب بغداد نفسها . هذا بينما يعيش أعداؤهم التقليديون من قبائل «العنايزة» فى الصحراء الواقعة غربى نهر الفرات . أما قبائل «المنتفق» فتعيش فى الجزء الأدنى من الدلتا بين «كوت العمارة» على نهر دجلة و «ناصرية» على نهر الفرات . بينما تعيش قبائل «بنى لام» نصفها فى العراق والنصف الآخر فى فارس على مقربة من «كوت العمارة» . والقبيلتان الأوليان «شمر» و «العنايزة» تتبعان المذهب السنى . كذلك العشيرة الحاكمة فى قبائل «المنتفق» . ولكن معظم أفراد بقية القبائل فى المنطقة يعتنقون المذهب الشيعى (٢) وهذه القبائل جميعها من القبائل الرحل التى تنتقل إلى حيث تتوفر المياه لتستقر وتحيا حياة المزارعين . ويغلب على هذه القبائل الميل إلى الاقتناء والاكتساب ، وحيث يثبت لهم أن الزراعة أكثر ربحا ومغنما من السطو والنهب والسرقة . فان هذه القبائل لا تتردد فى أن تمارس الزراعة . وفى المنطقة الواقعة جنوبى بغداد . تتميز القبائل هناك بأنها شبه رحل ، حيث تتجول فى الصحراء أثناء فصل الربيع ، بينما تقوم بالزراعة على ضفاف نهر دجلة فى بقية فصول السنة . وقد أشار سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند إلى أن أولى المهام التى يجب أن

---

(١) Lorimer, J.G. : Gazetteer of Persian Gulf, Oman and Central Arabia Historical part, pp. 838 — 842.

(٢) محمد السيد غلاب (دكتور) وآخرون : البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة فى العالم المعاصر ، ص ١٣٤ .

ينهض بها من يتولى إدارة العراق مستقبلا– ويعني به بريطانيا بطبيعة الحال – هى شئون الأمن والتنمية التى لم يهتم بها الأتراك قانعين بالمحافظة على وجود سلام غير مستقر بواسطة تنفيذ الحيلة القديمة والتى تتمثل فى تحريض قبيلة ضد أخرى وتأليبها عليها دون القيام بأى عمل إيجابى من أجل التنمية ، ويبدو فى هذا القول تحامل واضح ضد العثمانيين .

وقد أدرك البريطانيون فى بداية الحرب العالمية الأولى أن الاكراد فى منطقة كردستان يشكلون عاملا هاما فى أية تسوية تتم مستقبلا فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية . ذلك لأن كردستان تشكل حزاما من الأراضى الجبلية يضم ثلاثة ملايين نسمة ملامحهم معروفة ومميزة . ويقع هذا الحزام بين أرمينيا التى رأت بريطانيا أنها ستضم إلى الروسيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى – من جهة . وسهل الجزيرة الذى لا يفصله عن هذا الحزام الجبلى أية حواجز من جهة أخرى . وفى قلب هذا السهل يقع الممر الوحيد الذى يمكن لروسيا أن تنفذ عن طريقه إلى البحر المتوسط وهو ممر «تفليس» . أما بالنسبة للطاقة البشرية التى تسيطر على هذا السهل فتتمثل فى الأكراد ، الذين كانوا يشكلون مصدرا للمتاعب المتصلة لبريطانيا إذا تركوا وشأنهم – كما كان الحال بالنسبة لقبائل «شمال غرب حدود البنجاب» – كما أنهم يشكلون تهديدا خطيرا لبريطانيا إذا أصبحوا تحت نفوذ قوة أخرى متآمرة تقف خلفهم وتقوم بتحريضهم وتحريكهم . (١)

رابعا – المواصلات البرية والبحرية :

أما فيما يتعلق بالمواصلات فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فقد أوضح

I.O.L., B. 213., Secret, Note by the secretary, Political and Secret (1) Department, India Dffice, 14th March 1915, p. 2.

سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى مذكرته فى ١٤ مارس ١٩١٥ — أن «مستر جورج لويد Mr. George Lioyd » أشار فى تقريره السرى عن العراق فى بداية الحرب العالمية الأولى إلى أن البلاد كانت تعوزها ثلاثة احتياجات أولية تتمثل فى المواصلات والرى واعادة التنظيم الادارى .

فبالنسبة للمواصلات كان من الملاحظ بدءا من ناحية الجنوب أن بغداد وليست البصرة هى مركز الطرق التجارية . وأن البصرة هى مجرد ميناء تفرغ فيها البواخر عابرة المحيطات حمولتها فى سفن نهرية تتجه إلى بغداد . ومن بغداد تتفرع عدة طرق كبرى للقوافل ، إحداها تتجه ناحية الشمال الشرقى مارة «بخانقين» إلى «كرمان شاه» فى فارس . وهو الطريق التى تمر منه معظم التجارة البريطانية مع المنطقة الغربية من فارس . وطرق أخرى تمتد على جانبى نهر دجلة إلى «الموصل» وهى معرضة على الضفة اليمنى للنهر — لقبائل «شمر» . أما على الضفة اليسرى عن طريق «كركوك» و «اربل» فهى معرضة لقبائل «حما واند» الكردية . وعلى الضفة اليمنى لنهر الفرات تصبح التجارة العابرة معرضة بقبيلة «العنايزة» حتى تصل إلى «هيت» حيث تتفرع منها طرق متعددة إحداها تتجه إلى «حلب» وأخرى تتجه إلى «دمشق» هذا فضلا عن طريق ثالثة تمر عبر الجزيرة لتصل فى ثلاثة أيام إلى «الموصل» فى الشمال . وثمةطريق أخرى كذلك تربط «الموصل» بكل من «حلب» و «دمشق» من ناحية أخرى .

وكانت هذه هى خطوط المواصلات التقليدية فى العراق ، ولم يكن من السهل تغيير ما اعتاده الناس وأصبح مرتبطا بعاداتهم وتقاليدهم . وكان على البريطانيين أن يضعوا كل هـــذه الاعتبارات فى أذهانهم وهم يدرسون الاقتراحات الخاصة بمد شبكة الخطوط الحديدية فى تلك المنطقة عقب احتلالهم للبصرة فى بداية الحرب العالمية الأولى .

وقد تساءل البريطانيون فى حكومة الهند فى بداية الحرب العالمية الأولى عما إذا كان ينبغى أن يفترضوا أن الخط الحديدى الموصل إلى «بغداد» سوف يستكمل ، هذا رغم علمهم بأنه بانتهاء المصالح العثمانية والألمانية فى «استانبول» فسوف ينتهى الغرض المباشر لهذا الخط أيضا ، ذلك لأن المشروع لم يكن مشروعا تجاريا . لأنه على الرغم من أن مصالح العثمانيين فى شرق دولتهم كانت فى أمس الحاجة إلى زيادة الخطوط الحديدية ، إلا أن خط سكة حديد «بغداد» كان سيحقق فائدة محدودة للغاية مثل الخط الحديدى الذى يمر ببلاد فارس . فى كلتا الحالتين لم يكن المطلوب مد خطوط سكك حديدية طويلة وباهظة التكاليف وبفوائد مرتفعة بالضرورة بين قارة وقارة أخرى . وانما استهدف منه ربط المنطقة الخصبة بالبحر المتوسط بمد خطوط للسكك الحديدية إلى المنافذ الطبيعية للتجارة ، وربط مثل هذه الخطوط ربطا نهائيا بشبكة المواصلات عبر القارات ، على أن يترك أمر البت فى شأنها للمستقبل وتطوراته وكان يبدو للبريطانيين فى حكومة الهند بأنه لا مفر من إنشاء خط حديدى يبدأ من «الاسكندرونة» مارا «بحلب» و «الموصل» ، وربما يمكن مد هذا الخط بعد ذلك إلى «إربيل» و «كركوك» لخدمة المناطق الخصبة والبترولية فى جنوب شرق كردستان . وكذلك يمكن إنشاء خط حديدى يربط بين «الموصل» و «بغداد» ثم يمتد جنوبا إلى «البصرة» ، ويمكن أن يصل إلى «خانقين» لخدمة المناطق الغربية من بلاد الفرس وأن مثل هذا الخط كان يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع أعمال الرى التى ستزوده بالجسور وبحركة النقل والمرور . وعندما تقطع أعمال تنمية دلتا نهرى دجلة والفرات شوطـــا إلى الأمام فقد رأى البريطانيون أنه يمكن أن يوضع مشروع آخر موضع التنفيذ وهو المشروع الذى وضعه «ويلكوكس Sir W. Willcocks» لربط المنطقة الشرقية من

الدولة العثمانية بالبحر المتوسط . ويهدف هذا المشروع إلى مد خط حديدى من ساحل البحر المتوسط سواء من «حيفا» أو امتدادا من المشروع الفرنسى من «طرابلس» إلى «حمص» عن طريق «بالميرا» إلى «أبو كمال»—أو كما يفضل الفرنسيون تسميتها «دير الزور» — على نهر الفرات مارا «بهيث» عند نهاية خط الملاحة النهرية ليصل إلى بغداد .

وفيما يتعلق بالملاحة النهرية فى نهرى دجلة والفرات فقدتساءل البريطانيون فى حكومة الهند فى مطلع الحرب العالمية الأولى عما سيكون عليه مستقبل الملاحة فى النهرين كطريقين للمواصلات وهو أمر كان يعتوره الغموض حينذاك ، وعما إذا كانت أعمال الرى ستجعلهما عديمى الفائدة .

وعلى أية حال فان البريطانيين رأوا أن أعمال الرى يجب أن تكون لها خطة محكمة مع وضع صيانة النهر وتطهيره فى الاعتبار مما يعنى أن الرى ، والصيانة يجب أن يكونا تحت المراقبة . ومهما يحدث لنهرى دجلة والفرات فان المصالح البريطانية كانت تقتضى أن يبقى شط العرب جنوبى البصرة صالحا للملاحة بصفة دائمة وفى جميع الأحوال ، ولهذا فان فحصا شاملا لمشاكل النهرين على أيدى الخبراء البريطانيين كان يعتبر من الأمور الهامة والملحة(١)

وهكذا تولدت لدى البريطانيين فى حكومة الهند قناعة بالنسبة لمنطقة العراق فى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى مطلع الحرب العالمية الأولى فحواها ينحصر فى الانطباعات الثلاثة التالية . أولها أن من يهيمن على بغداد يتحكم فى التجارة البريطانية مع فارس والتى كانت تربو قيمتها السنوية على مليون جنيه استرلينى . وثانيها أن من يسيطر على شط العرب كان يجب عليه

(1) I.O.L., B. 213. Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 3.

أن يتحكم فى أعمال الرى فى الناحية الشمالية للعراق . وثالثها أن القوة التى تتحكم فى البحر المتوسط وتسيطر على «البصرة» و «الاسكندرونة» كان بوسعها أن تمتلك خطين مستقلين للوصول إلى ممر «تفليس» (١) . وهو الممر الوحيد الذى يمكن لروسيا أن تنفذ عن طريقه إلى البحر المتوسط عبر الأراضى العراقية كما سبق أن أشرنا .

خامسا — مشروعات الرى :

رأى البريطانيون فى حكومة الهند أن شبكات الرى القديمة بدأت من نهر «حافو» جنوب النقطة التى يخترق عندها نهر دجلة جبل «ماردين» الواقع شمال «تكريت» . وقد بدأ «سير ويلكوكس Sir W. Willcocks » مشروعاته فى مجال الرى عند «بلد» الواقعة على نهر دجلة وعند «هيث» الواقعة على نهر الفرات . وهذه الخطط والمشروعات المتعلقة بالرى استلزمت أن تكون القوة التى تعتزم تنمية ولاية البصرة ، كتلك القوة التى تقوم بتنمية ولاية بغداد . وكلتاهما يجب أن تهيمنا سياسيا على الأقل على المرتفعات التى تنبع منها روافد الأنهار حتى «الموصل» و «الرقة» .

وترتبط بموضوع الرى مسألة العمالة ، إذ لم يكن يتجاوز اجمالى عدد سكان ولايتى «بغداد» و «البصرة» مليون ونصف نسمة فى بداية الحرب العالمية الأولى . وقد اعترض سكرتير القسم السياسى على خطة «سير ويلكوكس» بدعوى أن الأيدى العاملة لم تكن متوفرة محليا سواء لانجاز الانشاءات أو لفلاحة المنطقة الجديدة التى كان ينبغى توفير مشروعات الرى لها .

وكان يوجد إختلاف فى الرأى بين الخبراء البريطانيين المتخصصين فى

---

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ — ١٩١٤) ، ص ٢٧٣ .

حكومة الهند حول هذا الموضوع . إذ لاشك فى أن الأيدى العاملة فى الشرق متحركة ، ومتى عرف بوجود أرض للزراعة فى العراق فسوف يتدفق السكان إليها . ولكن تواجه هذا المشروع بعض المعوقات ، فسكان مرتفعات آسيا الصغرى لن يستطيعوا أن يعيشوا فى جو الجنوب ، وحتى إذا شارفت أحلام «سير ويلكوكس» على التحقيق فان الأرض التى ستكون متاحة من ناحية الاتساع لن تفى بتلبية حاجات العرض المتزايد من الأيدى العاملة بالطلب المتوقع لهذه الأيدى . ولذلك فقد إقترح سكرتير القسم السياسى أن تقوم بريطانيا باستعمار العراق بواسطة الهنود . وهذا الاقتراح رأى أنه يتطلب نظرة ناضجة ومتمعنة . علما بأن الحجج المؤيدة لهذا الاقتراح تنحصر فيما يلى:

أولا — أن على البريطانيين أن يحصلوا من البنجاب والسند على مستعمرين مناسبين بشكل يثير الاعجاب للتنمية الزراعية التى ينتظر لها أن تتحقق عن طريق الرى .

ثانيا — أن على البريطانيين أن يمنحوا الهند مكافأة ملموسة نظير الخدمات التى قدمتها لبريطانيا أثناء الحرب ، وبإثارة اهتمامها المباشر بهذا القطر العراقى يمكن للبريطانيين إزالة بعض الاستياء الذى كان من المتوقع أن يحس به الهنود به المسلمون عن الدور الذى لعبته بريطانيا فى تقطيع أوصال الدولة العثمانية .

ثالثا — أن إنشاء مستعمرة هندية فى شرقى الدولة العثمانية أى فى العراق كان سيلغى العذر الذى يتحجج به الهنود فى الهجرة إلى «مستعمرات الرجل الأبيض» .

رابعا — أن إنشاء مستعمرة هندية وخاصة بنجابية كان من شأنه أن يساعد على إمداد الجيش البريطانى بالطاقة البشرية من أجل الدفاع عن نفسها .

على أن هذه الاعتبارات كانت لها قيمتها ووزنها لدى المتخصصين البريطانيين فى حكومة الهند ، والصعوبات التى قد تعترض تنفيذ مثل هذا المشروع الكبير بالضرورة تعد فى نظر المدافعين عنه قابلة للتغلب عليها. وكان من المتوقع أن السكان الأصليين لن ينظروا إلى استقرار مثل هؤلاء المهاجرين بعين الرضا . ولكن كان ممكن أن توجد بالفعل مستعمرة هندية لا بأس بها ، خاصة وأن الهنود المسلمين كانوا بدرجة أو بأخرى مألوفين هناك عن طريق زيارة بعضهم «للنجف» و «كربلاء» (١) حيث «العتبات المقدسة» للشيعة (٢) وبالاضافة إلى ذلك فان الأيدى العاملة العربية كانت غير متوفرة للقيام بأعمال الرى . وكان لابد من استيراد الأيدى العاملة الهندية لهذا الغرض ، فان استقرارهم فى تلك الأراضى الزراعية كان من شأنه أن يصبح شيئا طبيعيا ومألوفا . وقد يتسبب جانب الدين فى ظهور بعض الصعوبات ، ذلك لأن العرب فى جنوب العراق فى غالبيتهم كانوا من الشيعة . بينما كان معظم المستجلبين الهنود فى غالبيتهم من السنة . كما أن اللغة كانت ستقف عقبة فى وجه الاختلاط والتعامل الحر هناك لعدة أعوام . وكان ذلك يرجع إلى أن اللغتين العربية والفارسية كانتا لغتا الحديث الشائعتين هناك حينذاك. وكذلك كان الوضع بالنسبة للمتحدثين باللغة التركية من المهاجرين بطبيعة الحال . وأخيرا فان الطقس كان يشكل كذلك مشكلة أخرى للمهاجرين حيث يرهق أى مهاجر من أية بقعة فى الهند لم يتعود على الطقس القارى المتطرف حرارة وبرودة . إذ تبلغ درجة الحرارة القصوى (١١٤ — ١٢٠) درجة فهرنهيتية . ولهذا كان من الواضح أنه يستحيل إدخال أيدى عاملة هندية حتى يتضح أن

---

(١) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : آغاخان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى ، ص ١٦ — ١٧ .

(2) Lewis, B. : The Origins of Ismailism, p. 18.

الأيدى العاملة العربية غير كافية وحتى تجاب كل المطالب العربية المعقولة . وفى جميع الحالات فلابد من توفر المهارة الفائقة والادارة الماهرة، خصوصا فى بداية الأمر ، مع توفير عدد كاف من الأيدى العاملة الأجنبية ؛ حيث أن الظروف الاجتماعية كانت على هذه الدرجة من التميع أثناء عملية التحول التى كان يجب أن يمر بها العراق . وقد رأى البريطانيون فى حكومة الهند حينذاك أنه بدون الأيدى العاملة الأجنبية فى العراق والتى ينبغى أن تكون بالضرورة هندية وفقا للاعتبارات السابقة فان عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق (١) .

سادسا ــ إعادة التنظيم الادارى :

رأى البريطانيون فى حكومة الهند عقب إحتلالهم للبصرة فى بداية الحرب العالمية الأولى أن إعادة التنظيم الادارى فى العراق هو شرط أساسى لتنمية البلاد ، مع إقامة نظام قضائى محكم وتوفر شرطة أمينة ذات كفاءة عالية . هذا إلى جانب توفير التعليم الابتدائى ، وتعديل نظام امتلاك الأراضى بشروط جديدة ، وتبسيط نظام الضرائب بالغاء الرسوم التى تعتبر مثيرة للاستياء ، وفى نفس الوقت غير مستثمرة . وبالاضافة إلى كل ذلك يجب أن تتوفر مرونة فى تحصيل العوائد والضرائب . وبالنسبة لبغداد والبصرة فقد رأى البريطانيون فى خطتهم أنهما تتطلبان نظاما أكثر تعقيدا فى مجال الادارة المحلية تحت الاشراف البريطانى .

ولقد شكل نظام الأرض مسألة هامة للغاية بالنسبة للبريطانيين فى العراق، فلقد تم إصلاح نظام تسجيل الأراضى فى ظل الحكم العثمانى اصلاحا كاملا

I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department. India Office, 14th March 1915, p. 3.

فى ولاية بغداد خلال السنوات الخمس السابقة لاحتلالهم للبصرة فى ٢٣نوفمبر ١٩١٤ . وقام هذا النظام بعد ذلك على أساس سليم ، بينما كان النظام فى البصرة على درجة أقل كفاءة . غير أن القبائل شبه الرحل فى الدلتا كانت لها حقوق مكتسبة على بعض الأراضى التى تستعمل كمراع وعلى بعض المناطق المزروعة.

وقد رأى البريطانيون فى حكومة الهند أنه إذا تم تحويل المراعى إلى أرض زراعية بالرى ، فاما أن يمنح رجال القبائل هذه الأراضى لزراعتها ، أو يمنح لهم تعويض عنها فى أى مكان آخر ، وفى نفس الوقت فان رجال القبائل العربية قد ينظرون إلى التوسع الزراعى فى أراضيهم نظرة عداء ، من المتوقع أن تكون أشد درجة إذا كان المزارعون من الأجانب . ومرة أخرى فان حق الحصول على الماء لعمليات الرى كانت تشكل مصدرا دائما للاحتكاك والخلاف الأمر الذى إستلزم وضع تنظيم لهذا الشأن . على أن انتشار نظام الشرطة فى المنطقة لم يكن أمرا سهلا على الرغم من أن الأتراك لم يجدوا أدنى صعوبة فى المحافظة على النظام بواسطة الجندرمة العثمانية التى تميزت بكفاءتها. وفضلا عما سبق فان القبائل العربية التى كانت تقطن جنوبى بغداد كانت تنعم بالثراء نظرا لأنها استقرت فى مواقعها وقامت بزراعة الأرض ، كما كانت تسيطر على الادارة هناك . على أن تعنت الولاة العثمانيين المتعاقبين وتحكمهم عود رجال القبائل العربية على مواجهة التغيرات العنيفة من آن لآخر (١) ، وكان من المتوقع لهذه القبائل — من وجهة نظر رجال حكومة الهند البريطانية أن تستقر فى مناطقها تحت ادارة بريطانية عادلة ومرنة (٢) .

---

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٣٦ — ١٣٨ .

(٢) I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 4.

سابعا ــ حاجة العراق للاصلاحات :

من هذا العرض السابق للظروف التى أحاطت بالجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى بداية الحرب العالمية الأولى على نحو ما صوره سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند الذى أكد آنذاك أن عرضه هذا إنما يجعل فى الامكان تقديم آراء معينة ومدعمة وتجريبية بالنسبة لمستقبل العراق ، خاصة وأنه يتميز بأراضيه ذات الخصوبة الفائقة فضلا عن ماضيه المجيد المعروف بأمجاده ، فقد رأى البريطانيون فى حكومة الهند أنهم يستطيعون السيطرة على العراق واستعمارها كما تستطيع أن تفعل ذلك أية قوة متحضرة ، وأن تأكيداتهم بأن البصرة لن تعود إلى الأتراك عقب نهاية الحرب العالمية الأولى كانت دون شك بداية لتنفيذ خطة سياسية تخدم غرضا مباشرا . ولكنهم رأوا أن مثل هذه الخطة يجب أن يكون لها مبررا أخلاقيا حتى تكون مشروعة ، وقد وجدوا أن المبرر الاخلاقى فى هذه الحالة قد تمثل فى أن سوء أساليب حكم الاتراك قد أدى إلى تحول منطقة من أكثر بقاع العالم خصوبة فى تربتها إلى أن أصبحت أرضاقاحلة جدباء ، وأن الأتراك قد احتفظوا بها على هذا الحال قرونا طويلة . وأكد البريطانيون فى حكومة الهند أن الأتراك لم يبدو خلال فترة حكمهم أية دلالة على توفر الامانة والكفاءة الادارية الضرورية لاحداث الاصلاح . كما رأوا بأن القوة التى تقوم بفصل هذه المناطق عن الدولة العثمانية ــ والمقصود بها بريطانيا بطبيعة الحال ــ لا تستطيع أن تتوقف عند هذا الحد ، بل إنها باقدامها على هذا العمل فانها تجعل من نفسها مسئولة أخلاقيا أمام الانسانية والحضارة عن استصلاح هذه الأراضى . وبعبارة أخرى فقد رأوا أنه يجب على هذه القوة أن تنهض بالعمل بنفسها أو تسهل للآخرين سبل القيام بعمليةالاستصلاح. على أن مساحة المنطقة التى رأى البريطانيون فى حكومة الهند أنه ينبغى سلخها

وفصلها عن الدولة العثمانية ، إلى جانب التنظيمات السياسية والادارية التى رأوا ضرورة استكمالها ، فقد كانت هذه قضايا هامة ينبغى تناولها بالدراسة على ضوء الاعتبارات السابقة من جهة ، ووفقا لمعالجتها على النحو التالى الذى أوردته الوثائق البريطانية المعبرة عن وجهة نظر حكومة الهند البريطانية حول مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى بداية الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى . (١)

ثامنا ـ المناطق المقترح فصلها عن الدولة العثمانية :

رأى البريطانيون فى حكومة الهند فى بداية الحرب العالمية الأولى أنه فى حالة عدم وجود ملامح جغرافية تشكل حدودا طبيعية للعراق من جهة الشمال فان أية حدود لا تعدوا أن تكون خطا مرسوما على الخريطة ، وهذا الاعتبار سيتيح لهم حرية أكبر لرسم هذه الخريطة وفقا للغرض المشار إليه آنفا والذى يتطلب ألا يأخذوا أكثر أو أقل مما هو ضرورى لتنمية بلاد العراق وتحقيق أهدافهم الاستعمارية فيها وتوقع البريطانيون دون شك حينذاك أن سياستهم تنحصر فى أن تسلخ وتفصل من الدولة العثمانية الولايات الثلاثة الموصل وبغداد والبصرة . وهذه الولايات تكون الوحدة الجغرافية والبشرية السابق توضيحها من قبل . وهى تضم المراكز التجارية العظمى الثلاثة بالاضافة إلى الطرق التى تبدأ منها وتؤدى إليها . هذا بالاضافة إلى أعالى نهرى دجلة والفرات اللذين يغذيان عمليات رى الدلتا التى تشكل الأرض ـ الشديدة الخصوبة والواقعة شمال جبال «سنجار» والتى تعتبر تعويضا عن الفقر والجدب فى جنوب هذه

---

(1) I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915 pp. 4,5.

المنطقة . ولكن توجد عدة مساوىء خطيرة فى المنطقة المذكورة حقيقة أن المساحة الشاسعة والتى تزيد على مائة ألف ميل مربع ، رغم أنها تشكل وحدة جغرافية وبشرية ، الا أنها تضم جزءا من كردستان بين نهر دجلة والحدود العثمانية الفارسية ، وهى بذلك تثير المسألة الكردية فى حدة بالغة ، حتى أنه بدا واضحا آنذاك أن المسألة الكردية قد تكون النقطة الحاسمة فى تقرير مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية .

ورأى البريطانيون فى حكومة الهند أنه إذا أمكن قيام كردستان كوحدة متكاملة ومستقلة تحت حكم أسرة كردية ، فان المشكلة يمكن أن تكون بسيطة نسبيا . ولكن الأمر ليس كذلك حيث لم تكن توجد أسرة مناسبة هناك يمكنها أن تمسك بزمام الأمور فى بداية الحرب العالمية الأولى (١) . على أن المشكلة الكردية الحقيقية التى هى فى الواقع مشكلة زراعية يمكن حلها من الداخل ، بأن تكون كردستان خاضعة للنفوذ السياسى للقوى الموجودة فى الشمال أو فى الجنوب ، ومعنى ذلك أنها اما أن تخضع لروسيا أو تخضع لبريطانيا . فاذا خضعت كردستان للنفوذ السياسى لروسيا فقد توقع البريطانيون أنهم لن يحظوا بلحظة سلام هناك . وإذا خضعت كردستان لبريطانيا فسوف تقع على عاتق البريطانيين مسئولية النهوض بالمهمة الصعبة الخاصة برعاية علاقاتها الخارجية . وأن يصبح البريطانيون مسئولين كذلك عن حماية أرمينيا من أعمال السلب والنهب التى يقوم بها الأكراد . على أن روسيا ما كانت لترتضى قيام منطقة بريطانية على حدودها فى شمال فارس بحيث يكون لها امكانية التحكم المطلق فى «خانقين» وأهم الطرق التجارية إلى منطقة نفوذها فى فارس . لهذا

---

(1) I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office 14th March, 1915, p. 5.

رأى البريطانيون أن البديل الوحيد هو أن يتركوا «كردستان» تحت ادارة روسيا التى تصبح بحكم سيطرتها على «أذربيجان» مسئولة أيضا عن أكراد شمال غرب فارس .

ولكن إذا استقر الأمر على هذا النحو الذى توقعه رجال حكومة الهند البريطانية لمستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى بداية الحرب العالمية الأولى . فقد كان من الضرورى كذلك أن يسلم البريطانيون الجزء الكردى من ولاية الموصل لروسيا حتى تكون كردستان كلها تحت سيطرة إدارة واحدة . وهذه المنطقة يحدها نهر دجلة من ناحية الغرب ، والحدود الغربية لفارس من ناحية الشرق ، وجبل «ماردين» من ناحية الجنوب . وتتميز تربة المنطقة بخصوبتها . فضلا عن كونها تشكل منطقة بترولية غنية ، كما أنها تضم منطقة «خانقين» الهامة عند الحدود . كذلك تضم أراضى الشركة الانجليزية الفارسية التى كان ينبغى وضعها موضع الاعتبار فى العلاقات الانجليزية الروسية آنذاك . ويشكل جبل «ماردين» سلسلة من التلال المنخفضة التى لم تكن تعتبر حدودا طبيعية حقيقية . ولكنها على الأقل مميزة الوضوح ، وهى تعتبر أفضل من مجرد خط على الخريطة يساعد على تحديد الحدود (١) .

وقد رأى البريطانيون فى حكومة الهند أنه إذا كان فى الامكان اقامة كردستان متماسكة عند وضع تسوية لمستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، فلابد من استبعاد كل المنطقة الواقعة شرق نهر دجلة حتى جبل «ماردين» من ولاية الموصل . وكان يتحتم فى نفس الوقت فصل الأراضى الخصبة لمراعى قبيلة «شمر» العربية شمال جبل «سنجار» من

(1) I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, pp. 5, 6.

نفس ولاية الموصل لأغراض إدارية ، حيث أن الأكراد كانت لهم حقوقا مشتركة فيها ، وهم ينحدرون إليها خلال أشهر الصيف لزراعتها . وكان جبل «سنجار» نفسه أكثر صلاحية من جبل «ماردين» كحدود طبيعية ، ولو أنه أعلى وأكثر بروزا . ولكن يقال أنه كان يسهل إختراقه والالتفاف حوله ولذلك لم ير البريطانيون فى حكومة الهند أهمية كبيرة لامتلاك بريطانيا للجبل المذكور . وحيث أن المنطقة الخصبة كانت تمتد قليلا إلى جنوبه ، وحيث أن المنطقة الواقعة إلى شماله قد سبق فصلها ، فلم يكن يبدو آنذاك أن هناك ما يدعو إلى الاحتفاظ بأراضى جدباء قاحلة خاصة وأن أراضى البرارى هناك فى معظمها مالحة ، و «الحضر» التى لاتزال أنقاضها قائمة والتى سبق أن قاومت حصار الرومان بنجاح عدة مرات ، لم تكن بأية حال مركزا زراعيا . أما بالنسبة للحدود التى كانت ممتدة آنذاك بين ولايتى الموصل وبغداد فهى عبارة عن خط يرسم من نقطة أسفل «سامراء» الواقعة على نهر دجلة . وتمتد إلى «عنه» الواقعة على نهر الفرات ، وتقع «سامراء» على مسافة قليلة جنوب النقطة التى يخترق فيها نهر دجلة جبل «ماردين» الذى يشكل الحدود الممتدة على الضفة اليسرى للنهر . وكما سبق أن أوضحنا فان شبكات الرى القديمة فى العراق بدأت من هذه النقطة ، ولذلك فقد اقترح البريطانيون فى حكومة الهند رسم خط الحدود من هذه النقطة إلى «عنه» عبر البرارى والقفار لمسافة تسعين ميلا على وجه التقريب . أو إلى «هيت» التى تقع جنوبها على مسيرة يومين ونصف . ولا يهم أى النقطتين يقع الاختيار عليها ، ولكن المهم أن تضم الحدود «هيت» لأنه كان من المنتظر أن يعثر هناك على بيتومين وبترول ، ومحاجر جيرية ممتازة . كما أن خطاً للحدود يرسم فى هذه المنطقة ميزته أنه يطابق الحد الشمالى لأرض الدلتا الغرينية .

ولم يكن من المتوقع لدى البريطانيين فى حكومة الهند أن خط الحدود المذكور ليس له عيوب ، وأنه فى غياب الملامح والسمات الطبيعية فان خط الحدود لا يعدو أن يكون مجرد خط نظرى . ولا يبدو أن ثمة خط أفضل منه آنذاك (١) . فمن عيوب خط «تكريت — عنه» أو خط «هيت» أن قبائل شمر الجنوبية كانت تتحرك عبر هذا الخط . وعلى أية حال فقد توقع البريطانيون عدم إمكانية إحكام الرقابة السياسية على هذه القبيلة — فيما يتعلق بالمساعدات لحماية الطرق وخط سكة حديد بغداد إذا ما تم مده من الموصل تجاه الجنوب . وبالمثل فى الجهة الغربية التى تمتد فيها ولاية بغداد إلى منتصف الصحراء الروسية تجاه الشمال ، فلابد من رسم خط للحدود من «عنه» أو «هيت» فى اتجاه الجنوب الشرقى موازيا لنهر الفرات حتى حدود الكويت . ويجب ممارسة بعض الرقابة السياسية على قبائل العنايزة لحماية النهر والطريق الممتد على ضفته اليمنى . وفى داخل نطاق هذه الحدود فسوف تشكل الأماكن المقدسة لدى الشيعة فى كربلاء والنجف مناطق مستقلة تحت سيطرة الشيعة .

وقد أكد سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى مذكرته المشار إليها أن البريطانيين قد توصلوا إلى فكرة بدائية عن أكبر مساحة بحاجة إلى أن تنتزع من المناطق العثمانية فى آسيا لإرضاء التطلعات البريطانية التى سبق أن عرضها . وقد تبين أنها تضم بداية الخط الذى كان يتبع خط الحدود العثمانية الفارسية من «المحمرة» إلى «كالانوفت» ثم يسير على إمتداد جبل «ماردين» إلى نقطة «فتحة» حيث يقطع نهر دجلة سلسلة الجبال ، ثم الخط المستقيم الممتد

---

(1) I.O.L., B. 213., Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 6.

عبر القفار والبرارى إلى نهر الفرات فى «عنه» أو «هيث» بما فيه المدينتين ، ثم يتجه الخط إلى الجنوب الشرقى ليضم الصحراء المتاخمة للكويت .

أما المهمة الثانية فكانت تنحصر فى أن يقوم البريطانيون بالتحقق من إمكانية تحديد حدود أصغر مساحة من أراضى الجانب الشرقى من الدولة العثمانية يمكن ضمها إلى مستعمراتهم على اعتبار أنهم كانوا يتوقعون أنها ستضم فى كل الأحوال والظروف التى ستنتهى بها الحرب العالمية الأولى . ولتحقيق ذلك فقد رأى سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند أهمية أن تقوم بريطانيا بضم مدينة البصرة وميناءها فضلا عن شط العرب الواقع أسفلها ، كما أبدى أهمية استكمال ضم العراق إلى المستعمرات البريطانية وفصله تماما عن الدولة العثمانية للاعتبارات التالية :

(١) أن البصرة من الناحية الاستراتيجية لا يمكن الاحتفاظ بها منفردة على نحو ما أكده «سير باريت Sir A. Barrett» وأن من يسيطر على بغداد يتحكم بالضرورة فى البصرة ، كما يجب السيطرة على «القرنة» و «الناصرية» كذلك .

(٢) أن ميناء البصرة يشكل مجرد مدخل للعراق ، بينما يتركز التوزيع التجارى الحقيقى فى بغداد . ولهذا فان من يسيطر على بغداد يتحكم ليس فقط فى التجارة البريطانية مع العراق بل وكذلك مع شمال غرب فارس . وكان من الممكن للبريطانيين إذا ما سيطروا على البصرة وبغداد معا ، أن تقلل الأخيرة من قيمة الأولى . أما إذا سيطرت على بغداد قوة أخرى غير بريطانيا فان البصرة لابد أن تعانى دائما نتيجة لذلك .

(٣) كما أنه لا يمكن اغفال أهمية «العمارة» كمركز تجارى هام لجمع

الصوف فضلا عن أهميتها الاستراتيجية للحفاظ على الأمن الداخلى . و «للسادة لينش Messers Lynch » مكبسا للصوف فى «القمارة» التى يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة (١) . وقد بدت للبريطانيين أهمية السيطرة عليها وعلى «بنى لام» الذين يهاجمون «الأهواز» ومنطقة امتياز البترول فى بداية الحرب العالمية الأولى (٢) .

(٤) رأى البريطانيون أيضا أن عليهم أن يسيطروا على مدن «الناصرية» و «القرنة» و «العمارة» نظرا لأهميتها ، ولكى يضمنوا رى هذه الأراضى وتأمين الملاحة فى شط العرب فقد كان عليهم أن يسيطروا على أعمال الرى فى أعالى نهر دجلة من ناحية الشمال .

(٥) بدا للبريطانيين ضرورة مد خط الحدود إلى آخر حدود ولايةالبصرة بحيث يصل إلى «كوت العمارة» على نهر دجلة وإلى «الناصرية» على نهر الفرات وأن هذا الخط مهما تكن مزاياه كتقسيم ادارى داخـــلى معرض للاعتراضات السابق ذكرها كحدود مقبولة . والحقيقة البسيطة فى هذا الصدد تبدو منطقية فى بعث «ميزوبوتاميا» أو العراق القديم كما كان كمنطقة واحدة غير قابلة للتقسيم حتى النقطة التى يصل فيها النهران إلى الدلتا أو حتى «بلد» و «هيث» ، بحيث رأى البريطانيون وفقا لذلك ضمان المثلث الصغير نسبيا من الأرض التى يحدها جبل «ماردين» ونهر دجلة وخط عرض ٣٤ شمالا ، بحيث تصبح المنطقة التى يمكن سلخها عمليا من كيان الدولة العثمانية فى جانبها

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : المصالح البريطانية فى أنهار العراق ١٦٠٠ — ١٩١٤ ، ص ٢٢٠ . وقد أشار إلى أن النفوذ الذى تمتعت بها «شركة «لينش» فى العراق لعب دورا كبيرا فى التمهيد لفتح العراق أمام الغزاة الانجليزعن طريق احتكارها للملاحة فى أنهار العراق .

(٢) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث ، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، ص ١٣ .

الشرق هي المنطقة التي يكون فيها خط «فتحه — عنه» أو «هيث» ويشكل خط الحدود المطلوب . (١)

تاسعا — نوعية الادارة المقترحة :

رأى البريطانيون في حكومة الهند في بداية الحرب العالمية الأولى أن فصل المنطقة السابق ذكرها عن الدولة العثمانية شيء ، وأن يقوم البريطانيـــون بتزويدها بالادارة شيء آخر . إذ لاشك أن ضمها إلى «بريطانيا العظمى» كان محل اعتراض من قبل الحكام العرب المحليين آنذاك .

وقد قسم الوكيل السياسي البريطاني في الخليج العربي الرأى العام لدى العرب إلى ثلاث فئات على النحو التالي :

(١) أولئك الذين يعجبون أشد الاعجاب بالبريطانيين ومناهجهـــم . ويرغبون في أن يكونوا تحت الحماية البريطانية .

(٢) أولئك الذين يكنون للبريطانيين اعجابا ويرغبون في اقامة علاقات سياسية وثيقة معهم ويريدون أن يديروا شئونهم بأنفسهم ، كأمير نجد عبد العزيز آل سعود .

(٣) أولئك الذين لا يعجبون بالبريطانيين ولا يرغبون في اقامة أيـة علاقات معهم .

وقد أعتقد الوكيل السياسي البريطاني في الخليج العربي أن الرأى الثاني

---

(١) خط «فتحه — عنه» هو الخط الذي يمر بالقرب من قبائل فتحة البيضاء في «عنه» على نهر الفرات . أنظر أطلس العراق جمع وتحقيق الدكتور أحمد سوسة مطبوعات المجمع العلمي بغداد ١٩٥٩ ، وأنظر كذلك «الاطلس الاسلامي» لمؤلفه عدنان العطار ، خريطة العراق ، دمشق ١٩٧٢ .

هو الغالب ، ولكنه لم يشر إلى أى رأى يرغب فى أن تتبناه الحكومة البريطانية (١) ، وقد طرحت الوثائق البريطانية بعض الآراء المتعلقة بموقف بريطانيا ازاء قضية فصل بعض المناطق الواقعة فى شرق الدولة العثمانية ومنها رأى عزيز بك المصرى — الذى شغل بعض المناصب العثمانية فى الجزيرة العربية كمنصب الوالى العثمانى لليمن — والذى أبدى بعض القلق ازاء النوايا البريطانية . وأوضح أن البريطانيين إذا كان الضم هو سياستهم فانه لا يستطيع أن يقدم لهم أية مساعدة . أما الصحيفة الموالية للبريطانيين فى بومباى «إسلامك ميل Islamic Mail » فقد عبرت عن بعض المخاوف التى كانت تساور المسلمين الهنود آنذاك . ذلك أن صرخة «الجهاد» قد لاقت نجاحا محدودا بين العرب نظرا لخوفهم — من وجهة النظر البريطانية — من انتقام الأتراك إذا لم يستجيبوا للدعوة ، وأنه من الصعب عليهم أن يستقروا تحت إدارة «كافرة» إذا ما ألقوا عن كاهلهم سيطرة الأتراك على بلادهم . على أن الصحيفة قد رأت أن العرب كانوا معتادين على التغيرات المفاجئة ، كما كان من السهل عليهم أن يتوافقوا ويتكيفوا مع نظام جديد طالما كان منصفا وعادلا. وتوقعت الصحيفة المذكورة احتمال ظهور اعتراضات ذات صبغة دولية ، ولو أنه باستبعاد ألمانيا فانه لا توجد قوة أوروبية يمكن أن تتقدم بطلب مضاد. وكان البريطانيون يعلمون أن روسيا كانت لها أطماعا واسعة آنذاك فى الدولةالعثمانية وقد سبق لها أن قدمت مطلبا كبيرا تمثل فى رغبتها فى السيطرة على استانبول وعلى شرقى المضايق (البوسفور والدردنيل) حيث كانت تريد أن تصل إلى هناك عن طريق البر . وتوقع البريطانيون امكانية أن تطلب روسيا ليس فقط

I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secret Department India Office, (1) 14th March 1915, p. 7.

أرمينيا ولكن على الأقل جزءا من حوض البحر الأسود وكردستان . بل توقعوا أيضا إحتمال أن تطلب روسيا منهم بعض التأكيدات بالنسبة لحرية الملاحة فى شط العرب . غير أن البريطانيين رأوا أنه فى حالة إعطائهم لروسيا كل المنطقة التركية الفارسية حتى مدينة «خانقين» ، فمن المحتمل ألا يكون لروسيا سند فى المطالبة بأراضى من العراق نفسها .

ورأى البريطانيون فى حكومة الهند أنه فى كل الحالات يجدر بهم أن يأخذوا فى الاعتبار الخطوط الممكنة التى لن تثير اعتراض أحد ، والتى بدت أمامهم على النحو التالى :—

أولا : إنشاء دولة مستقلة فى العراق .

ثانيا : إنشاء دولة فى العراق تكون خاضعة لنوع من الحماية .

ثالثا : ضم العراق إلى فارس .

فمن الناحية الأولى رأى البريطانيون وجوب الاعتراف فورا بعدموجود مقومات لتكوين دولة مستقلة فى العراق آنذاك ، ذلك أن العرب — من وجهة النظر البريطانية — لم يثبتوا أنهم قوة متماسكة — وذلك فى بداية الحرب العالمية الأولى — حيث لم تكن توجد أسرة واحدة أو فرد معين يمكن أن يعترف به عرب العراق ، أو لديه القوة التى تضطرهم إلى طاعته . إذ أن شيخى الكويت والمحمرة آنذاك كانا متقدمين فى السن وأبناؤهما الذكور لا حول لهم ولا قوة بينما كان ابن سعود وشريف مكة بعيدان عن المنطقة . هذا بالاضافة إلىوجود عداء متوارث بين عبد العزيز آل سعود وأبناء قبيلة شمر القاطنين شمالى شبه الجزيرة العربية مما جعل ابن الرشيد يقف فى الميدان ضده . وكان نقباءالبصرة وبغداد من رجال الدين ، ولكنهم كانوا يفتقرون للنفوذ السياسى . أمـا

المصريون المنادون بالوحدة العربية فانهم — من وجهة النظر البريطانية — لم يكونوا أكثر من «حالمين أو مهيجين» ، وعلى أية حال فانهم ليسوا منحازين لبريطانيا بحيث يمكن أن يوكل اليهم — من وجهة النظر البريطانية — تأسيس دولة جديدة . كما رأى البريطانيون أن العرب أهالى العراق آنذاك لم يبدوا أية مقدرة إدارية بحيث يمكن تسليمهم حكم البلاد وان كان ذلك أفضل من تسليمها للأتراك ليحكموها فى ظل حكم ذاتى . ومهما يكن الأمر فقد رأى البريطانيون فى حكومة الهند فى بداية الحرب العالمية الأولى أن من ينتزع العراق من أيدى الأتراك يصبح مسئولا أمام العالم المتحضر عن إصلاحه . ولا يمكن تدفق رأس المال الأجنبي اللازم للاصلاح إلا فى ظل إدارة مستقرة ثابتة .

ومن الناحية الثانية فان نفس الاعتراضات التى أبداها البريطانيون تنطبق على حالة أية محمية أخرى مما جعلهم يصنفون طبيعة الحماية إلى درجات ثلاث :

أ — أولها عقد معاهدات مع الشيوخ المحليين مشابهة لتلك التى كانت تجرى بشأنها مفاوضات بين بريطانيا وابن سعود فى سنة ١٩١٥ . وهذه المعاهدات تضمنت ضمانا ضد العدوان الذى لم يقع نتيجة استفزاز من قبل قوى أجنبية . وذلك نظير أن يتعهد الشيوخ بعدم التعامل مع القوى الأجنبية أو منحها امتيازات الا بموجب نصيحة البريطانيين غير المتحفظة . وإلى جانب ذلك كان على الشيوخ المحليين أن يلتزموا بحماية الطرق التجارية على نحو ما كان عليه الحال فى المنطقة المتاخمة لعدن فى جنوب غرب الجزيرة العربية (١). ورأى البريطانيون إمكانية تحويل العراق إلى ما كانت عليه الأحوال فى شبه

(١) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ — ١٩١٨ ص ٤٢٦ .

الجزيرة العربية (١) ، غير أنه كان من الصعب عليهم أن يتصوروا إمكانية استمرار بغداد كمركز تجارى ، وهذا ما جعلهم أيضا يتوقعون ضرورة القيام بعمليات عسكرية داخل العراق ، رغم توقعهم أيضا بأنها ستكون باهظة التكاليف ولن تعود عليهم بفائدة تذكر . كما رأى البريطانيون أن القبائل العراقية ستكون تحت رحمة أية قوة تختار أن تسيطر عليهم من ناحية الشمال .

ب – كذلك رأى البريطانيون فى حكومة الهند إمكانية إنشاء دولة مماثلة للدولة هندية محلية تحت رئاسة رئيس محلى أو مستقدم من الخارج مع مقيم بريطانى فى العراق . وتوقعوا أن ثمة صعوبات كان من شأنها أن تثور على نحو ما سبق الاشارة إليه فى حالة عدم وجود مقيم بريطانى (٢) . غير أنهم رأوا أن وجود مقيم بريطانى له سلطات استشارية فحسب كان ينطوى على تحميلهم مسئولية من العسير عليهم تحملها خاصة وأنها لم تكن لتعود عليهم بأية فائدة .

جـ – وأخيرا رأى البريطانيون فى حكومة الهند تعيين حاكم صورى مع ادارة بريطانية فعالة إذا توفر رجل يلقى لمثل هذا المركز المرموق الرضا التام . وإن كان هذا الأمر الذى سبق أن مارسه البريطانيون فى مصر لم يعتبروه مرضيا فى مزاياه ، وهو تحايل سياسى قدم عهده وبلى .

وهكذا لم يبق أمام البريطانيين من الناحية الثالثة سوى حل واحد ينحصر فى ضم العراق إلى فارس التى كانت تعتبر من عدة نواح الوارثة الطبيعية للعراق من وجهة النظر البريطانية . واعتبر البريطانيون أن هذه الفكرة جذابة ولكنها بدت مع التجربة التى عاشوها فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر

---

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، جـ ١ ، ص ٤١٠ – ٤١١ .

(٢) I.O.L., B. 213, Secret, Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 8.

غير عملية بالمرة . كما لم يكن من المؤكد أن تكون حكومة فارس قادرة على المحافظة على وحدة الأراضي التي كانت تمتلكها ، ومن الصعب تبرير تسليمها أراض جديدة لادارتها بمعرفتها . وعلى أية حال فقد رأى البريطانيون آنذاك أنه ليس من الضرورى أن تكون الادارة فى العراق لفارس ، ومن هنا توقعوا أن يزودهم «بيرار Berar » فى «حيدر آباد» بحل للمشكلة .

وكان البريطانيون يتوقعون أن توضع العراق تحت السيادة الفارسية ، ولكنها تؤجر لبريطانيا العظمى بصفة دائمة مقابل ايجار مجز . ولكنهم تساءلوا عما إذا كان ذلك ممكنا تحقيقه من الناحية العملية فى حالة ما تكون السيادة أجنبية مثل وضع حيدر أباد (حيث أنيطت السيادة لبيرار) ، ورأوا أن ذلك كان يحتاج إلى دراسة دقيقة نظرا لما ينطوى عليه هذا الأمر بالتأكيد من صعوبات إدارية ودولية جسيمة . غير أنهم رأوا أن ذلك يمكن أن يكون عمليا على شرط واحد وهو أن يكون الايجار مطلقا ودائما وغير مرتبط بأية تعهدات أو تأكيدات تتعلق باستعادة نهائية ، أو أنه تحت أى شروط تخول للسيادة أى حق — ولو صورى — للتدخل فى العلاقات الداخليةوالخارجية للمنطقة المؤجرة . ورأى البريطانيون أن هذا الأمر ضرورى للغاية نظرا لأنهم كانوا يعتقدون أن فارس كدولة مضطرة أن تدخل تحت النفوذ والسيطرة الروسية بصفة مضطردة . وفى حالة ما إذا كان هذا الأمر سيرضى «غرور الطاووس الفارسى» فقد كان ذلك موضوع آخر ، ولاشك أن مقدار الايجار كان سيؤثر تأثيرا واضحا فى هذا الموقف .

لقد كان البريطانيون يرون فى مسألة العراق فى بداية الحرب العالمية الأولى بأنها من عدة نواح تشبه مسألة السودان بعد اعادةفتحه فى نهاية القرن التاسع عشر . ولكن أى حل مماثل لحل مسألة العراق كان غير مرغوب فيه

من وجهة النظر البريطانية آنذاك حتى لو كان عمليا ، ذلك لأن مصر حقيقة تحملت مسئوليات معينة إزاء السودان ، فى حين أن فارس لم تكن تستطيع فى ذلك الوقت أن ترتضى بأية مسئولية ازاء العراق مما جعل البريطانيين يرون أن ضم العراق فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون خرافة ما لم يتسبب فى فشل الهدف المنشود . وعلى العموم فان كافة المقترحات لم توفر مختلف المزايا التى يسوقها المنادون بحل يلقى أقل أعتراض أو مقاومة . وهذا لم يبق بديلا لعملية الضم للادارة البريطانية ، مما جعل البريطانيين يتساءلون عن كيفية وضع هذه الادارة المقترحة للعراق موضع التنفيذ بعد ضمها لبريطانيا (١) .

وقد رجح سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى مذكرته التى رفعها إلى الحكومة البريطانية فى الرابع عشر من مارس ١٩١٥ أن النظام الأوضح هو ادماج العراق فى الامبراطورية الهندية . ذلك لأن الهند هى أقرب الممتلكات البريطانية إلى العراق ، وأنه يجب أن تكون الهند هى قاعدة الدفاع عن العراق إذ كانت علاقة الهند بالعراق علاقة وثيقة ودائمة ، وعن طريق المقيم السياسى فى بغداد آنذاك إحتلت العراق مكانا مرموقا فى السياسة المحلية . كذلك كانت المشاكل الادارية التى تنتظر الحل هى تلك التى تعرفها حكومة الهند البريطانية وتألفها . غير أن سكرتير القسم السياسى أوضح فى مذكرته لحكومته أن ثمة مساوىء خطيرة كانت موجودة آنذاك من شأنها إضافة مسئوليات أخرى على عاتق حكومة الهند ، حتى أن بورما كانت عبارة عن «طفلة غريبة» عن حكومة الهند ، وأن ممتلكات شاسعة مترامية الأطراف بامكانيات فياضة لا ينضب معينها يفصلها الخليج (الفارسى على نحو ما ورد بالوثيقة) على طوله

I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, 14th March 1915, p. 9.

ولا يستبعد منها أن تضيف تعقيدات إدارية خطيرة إلى النظام المعقد فعلا لحكومة الهند البريطانية ولا يمكنها أن تنتظر الرعاية الكافية التى تبرر تبعيتها لحكومة تابعة أصلا لبريطانيا . ولم يخف البريطانيون مخاوفهم من أنه لايستبعد أن تشهد الهند فى السنوات القليلة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى تغييرات دستورية بعيدة المدى كان من الممكن ألا تتمشى مع الادارة الجيدة ذات الكفاءة العالية لمستعمرة فى أولى مراحل نموها كالعراق . هذا بالاضافة إلى أنه كان من المؤكد أن النمط المطلوب من الادارة العراقية ليس هو نوع الادارة الهندية تماما . ذلك أن الدستور المعقول بل والمنصف للغاية — من وجهة النظر البريطانية آنذاك — كان يتمثل فى وجود حاكم عام يتمتع بنوع من الاستقلال الذى يتمتع به حاكم عام السودان ، وبنفس الطريقة قد يكون من الممكن تشكيل مجلس استشارى صغير معه . ولما كانت المساحة صغيرة والادارة بسيطة ، فان هيئة الأوروبيين فى جهاز الادارة هى أصغر جدا من أن تكون متميزة (أى يكفى حوالى اثنى عشر رجلا) إذا كان الأمر كذلك : فيمكن توظيفهم بالاشتراك وعمل تبادل مع الخدمة المدنية فى السودان .

وتوقع البريطانيون فى حكومة الهند أن السلطة الحاكمة أو المراقبة فى العراق ستكون من إختصاص وزارة الخارجية ، ولهذا فان دواعى الاعتراض على هذا الترتيب — من وجهة النظر البريطانية — تتمثل فى صعوبة تدبير الاعتمادات . وكان البريطانيون يتوقعون آنذاك أن سنوات عديدة ستمضى قبل أن يصبح العراق معتمدا على نفسه ، وأنه كان لابد من إنفاق رأس مال كبير فى البداية . ولاشك أن احتياجات العراق قد تواجه من حكومة الهند بطريقة أفضل من الخزانة البريطانية . غير أن سكرتير القسم السياسى لوزارة الهند أوضح كذلك أن المسئوليات والأعباء المالية التى تتحملها حكومة الهند

جسيمة فعلا ، ولو أنه مما لاشك فيه أن الهند كانت ستكسب الكثير من وراء الحصول على هذه الممتلكات الجديدة فى العراق ، إلا أن امكانية تبرير ، وتسويغ ايراداتها فى هذا المجال كان أمرا مشكوكا فيه . وقد أوضح سكرتير القسم السياسى لوزارة الهند فى مذكرته أنه لم تكن توجد أرقام قريبة العهد فى تسجيلها من تاريخ كتابته لمذكرته فى سنة ١٩١٥ ، ولكنه أشار إلى أنه فى سنة ١٩٠٣ كانت إيرادات ولايتى بغداد والبصرة أقل من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ، بينما كانت النفقات تفوق هذا المبلغ بكثير . (١)

عاشرا : المنطقة المحمية :

بعد أن استقر إتجاه البريطانيين فى الهند لضم العراق فقد كانت هناك بعض الاعتبارات الخاصة بالمساحة التى ستتم ادارتها بعد ضم الاقليم لبريطانيا ، وطبيعة هذه الادارة . وقد بدا أنه إذا كان من المحتم حصر المساحة فى أضيق نطاق ممكن ، فأنه من ناحية أخرى يستحيل على البريطانيين أن يتركوها على نحو ما ورد بتقاريرهم فى وسط بلاد لا صاحب لها . ذلك أن الطبيعة زودت العراق بحدود طبيعية من الناحيتين الجنوبية والشرقية ، ولكن من جهتى الشمال والغرب لم يكن يوجد سوى خطوط لحدود ممتدة عبر القفار .

وقد لمح سكرتير القسم السياسى إلى ذلك فى مذكرته من قبل ، حين أشار إلى أنه نظرا لأسباب قبلية كان يتحتم على البريطانيين أن يمدوا سيطرتهم السياسية فى شكل محمية فى نطاق هذه الحدود . غير أنه تساءل بعد ذلك عن المدى الذى ستقف عنده تلك السيطرة السياسية . وقد رأى إجابة على هذا

I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret (1) Department, India Office, 14th March 1915, p. 10.

التساؤل ألا ينبغى أن تتوقف هذه السيطرة السياسية حتى تصل إلى النقط التى تبدأ منها السيطرة السياسية لقوى أخرى مجاورة . وأنه لا أن يكون فى هذه التسوية أية أطراف ممزقة الانتماء ، وحيثما لم يكن نفوذ البريطانيين قد إمتد بالتحديد إلى هذه الأطراف فمن المؤكد آنذاك أن القوى المجاورة كانت بصدد أن تمد إليها نفوذها . وكانت هذه القوى تتمثل فى كل من روسيا وفرنسا ، ولقد سبق له مناقشة موقف روسيا فى مذكرته . لهذا رأى أنه إذا كانت أرمينيا وكردستان ستقعان فى قبضة روسيا فان المحمية البريطانية كان ينبغى لها أن تمتد إلى التلال الواقعة شمال جبل «سنجار» . وكما سبق له أن أوضح من قبل فانه لم يكن يوجد خط مستقيم مرضى هناك . لأن الأكراد كانوا يرتادون هذا الحزام الخصب صيفا ، على أن ذلك كان يمثل حالة مؤقتة كان مصيرها إلى الزوال متى استقرت الزراعة بصفة مستديمة . أما بالنسبة «لنصيبين» و «الموصل» اللتان كان سيتحتم أن يكون بها مقيم بريطانى . وكذلك أعالى نهر دجلة إلى النقطة التى يصبح فيها الرى ممكنا ، فقد كان ينتظر لها أن تكون داخل نطاق النفوذ السياسى البريطانى . على أن هذا الأمر له أهميته . ولو أنه لعدة سنوات تالية لم يكن هناك تفكير فى ادخال الرى شمال جبل «ماردين» وترجع هذه الأهمية إلى أنه ليس من السلامة فى شىء السماح بأن تقع منطقة أعالى مياه النهر التى يتوقف عليها رخاء الدلتا بالضرورة فى يد قوة أجنبية تحت سيطرتها .

وقد أوضح سكرتير القسم السياسى فى مذكرته أن تجارة الموصل يمكن أن تجد منفذا لها عن طريق ميناء الاسكندرونة الذى يعتبر المنفذ الطبيعى لكل الطرق التجارية المتجمعة والمتمركزة فى حلب . مما يحتم على البريطانيين فى حالة عدم استطاعتهم السيطرة عليه بأنفسهم ضرورة العمل على أن يصبح

ميناء حرا . وفى هذه الحالة فقد رأى البريطانيون أن محميتهم فى العراق ينبغى لها أن تمتد إلى حدود مجال النفوذ الفرنسى . وهنا تساءل سكرتير القسم السياسى عن المطالب التى كان ينتظر أن تصر عليها فرنسا والتى رأى أنها تبلورت فى رغبة الفرنسيين فى السيطرة على سوريا وربمافلسطين كذلك (١) . وفى تلك الحالة فقد رأى أن نهر الفرات من «تل كوجك» إلى «دير الزور» يمتد تجاه الجنوب بحيث يشتمل على موطن «العنايزة» ويمتد كذلك إلى خط عرض ٣٠ شمالا بحيث يحدد ما فيه الكفاية حدود مجال كل من النفوذ البريطانى والفرنسى بينما خط عرض ٣٠ شمالا والواقع غربى الكويت كان محددا للحدود من جهة شبه الجزيرة العربية . وفى شبه الجزيرة العربية فان المصاعب كان من شأنها أن تثور نتيجة للعداء الوراثى بين ابن الرشيد وعبد العزيز آل سعود ، مما كان يستوجب التوفيق بينهما إلى حد ما إذا كان الاثنان قد اختارا الانضمام إلى معسكر البريطانيين آنذاك . ولهذا فقد كان على البريطانيين دفع عبد العزيز آل سعود للانضمام إلى صفهم بموجب المعاهدة التى كان التفاوض بشأنها لايزال جاريا وإن كان يخشى أن هذه المعاهدة من شأنها أن يلقى ابن الرشيد بنفسه فى أحضان المعسكر الآخر . وكانت الدولة العثمانية آنذاك قد انضمت إلى المعسكر المعادى لدول الوفاق ولكن كان من المنتظر فى المستقبل عدم توفر طرف آخر له مصلحة أن يضرب جانب آخر (٢) ، مما كان يستلزم تحديد حدود عبد العزيز آل سعود تحت الرعاية البريطانية فقد يترتب على ذلك حل هذا الصراع على السلطة فى قلب الجزيرة العربية من وجهة النظر البريطانية.

---

(١) هكذا أبدى سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى مذكرته المشار إليها توقعاته برغبة الفرنسيين فى السيطرة على سوريا واحتمال رغبتهم فى السيطرة على فلسطين كذلك ، وكان هذا تصور حكومة الهند بالنسبة لوضع فلسطين قبيل صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ .

(٢) I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret Department, 14th March 1915, pp. 10, 11.

أما بالنسبة للساحل الغربى لشبه الجزيرة العربية فقد كان البريطانيون يتوقعون قيام «الشريف حسين شريف مكة الكبير» بالثورة على الوجود العثمانى وتنصيب نفسه سيدا على الحجاز . أما فى جنوب الحجاز فقد تعهد البريطانيون بتقديم التأييد السياسى والعسكرى للسيد محمد الادريسى وضمان استقلاله فى عسير كما عقد البريطانيون معاهدة حماية مع شيخ ماوية فى أقصى جنوب اليمن.وبين ماوية وعسير كان يتمركز الامام يحيى على الهضبة اليمنية مما استوجب على البريطانيين استمالته على نحو ما حتى يستتب السلام فى اليمن وخاصة فى المنطقة المتاخمة لعدن (١) .

وتجدر الاشارة إلى أن البريطانيين كانوا فى بداية الحرب العالمية الأولى ينظرون إلى اليمن على أنها منطقة خطرة ذات امكانيات هائلة ، وإن كانوا قد أكدوا لعرب اليمن أنهم لم يعتزموا أن يوسعوا حدود ممتلكاتهم فيها . وكان البريطانيون يدركون أن ايطاليا كانت ترغب فى السيطرة على اليمن ولكنهم كانوا يعلمون أن العرب يكرهون ايطاليا أشد من أية قوة أوروبية أخرى مما جعلهم لا يتورطون فى أى عمل من شأنه أن يؤدى إلى سيطرة إيطاليا على اليمن الأمر الذى كان كفيلا بأن يفقد كل عربى من عدن إلى مكة ثقته فى بريطانيا . ورأى البريطانيون آنذاك ناحية أخرى لا يوجد عربى يمكن لبريطانيا أن تنصبه هناك سوى الامام يحيى الذى كانت تقوم مطالبته بحكم بلاده على أسس قوية . ورغم أن الامام لم يقدم للبريطانيين أية مساعدة إلا

---

(١) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ — ١٩١٨ ، ص ٣٥٩ .

أنهم كانوا مضطرين دفاعا عن النفس أن يدعموه بشرط التوفيق بين مطالبه ومطالب كل من الادريسى فى الشمال وشيخ ماوية فى الجنوب .

لقد رأى البريطانيون فى بداية الحرب العالمية الأولى أن يمدوا حدود محمية عدن من ناحية الشمال الشرقى عبر الصحراء بحيث يقابل خط الحدود خطا آخر مرسوما من ناحية الجنوب على مقربة من «العقير» سبق أن قبلته الحكومة العثمانية كتحديد وتمييز لأقصى نقطة تطالب بها فى الجنوب . وكانوا يتوقعون أن هذا الخط كان ينتظر له أن يستعمل لتحديد مجال نفوذ عبد العزيز آل سعود الذى كان من المتوقع له أنه سيرث جميع ممتلكات الدولة العثمانية فى وسط شبه الجزيرة العربية (١) ، كما هو الحال مع الامام يحيى فى الهضبة اليمنية (٢) ، وأن هذا المجال كان سيتطلب تحديدا أكثر لارضاء مطالب شيخ الكويت التى ضحى بها للضرورات السياسية فى مفاوضات سبق أن جرت مع الدولة العثمانية . أما المنطقة الساحلية المسماة بالقطيف التى كانت تحت سيطرة ابن سعود فكان يتوقع لها أن تنتهى عند جبل «البحرى» بدلا من جبل «منيفة» بينما كان ينتظر أن تعاد «أم قصر» و «صفوان» فى الشمال إلى شيخ الكويت .

وتجدر الاشارة إلى أن الساحل الممتد جنوب الاحساء ونجد عبر الصحراء كان يخضع للنفوذ البريطانى فيما عدا «قطر» التى خولت حكومة الهند أن تعقد معاهدة مع شيخها ، هذا بالاضافة إلى مسقط التى كانت تضمن كل من فرنسا وبريطانيا استقلالها . ولو لم يكن الثمن غاليا لكان من الأفضل لبريطانيا انتهاز هذه الفرصة لابعاد فرنسا من مسقط .

---

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ص ١٧٠ .

(٢) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩ ، ص ٦٠ .

وقد أوضح سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى مذكرته لحكومته أنه كان مبدأ أساسيا فى السياسة البريطانية أن تترك بريطانيا الخلافة وشأنها كمسألة داخلية بحتة للمسلمين وذلك دون أن تعلن موقفها فى هذا الموضوع (١) . وإذا كانت القاعدة هى أن المالك للاماكن الاسلامية المقدسة يصبح بحكم الأمر الواقع خليفة للمسلمين ، فان «شريف مكة الكبير» إذا انفصل بطريقة حاسمة عن الدولة العثمانية فانه يصبح الخليفة بحكم الأمر الواقع ولو بصفةمؤقتة حتى يتم قص أجنحة الدولة العثمانية حتى تنهار مما تنتفى معه وجود أية قوة اسلامية تملك المقدرة على رفض الشريف حسين كخليفة للمسلمين . غير أن البريطانيين توقعوا أن مصدر الخطر الوحيد الذى يهدد الشريف حسين انما ينطلق من الجزيرة العربية نفسها ويتمثل فى الزعيم الوحيد القادر على تحدى مطالبه وهو عبد العزيز آل سعود .

وقد أكد «كابتن شكسبير Captain Shakespear » فى تقرير كتبه قبل وفاته بوقت وجيز موقف البريطانيين إزاء قضية الخلافة فقال : «إننا لن نحتاج إلى أن نخشى من محاولة ابن سعود أو أسرته المطالبة بهذا اللقب — وهو لقب الخلافة — بدون وجه حق» . ذلك أن السلفيين يعترفون فقط بالخلفاء الراشدين الأربعة الأوائل . وأتجاه الرأى العام العربى كما عرف عند «شكسبير» هو أنه إذا صح أن أنور باشا كان بصدد عزل السلطان العثمانى آنذاك كما دلت على ذلك البوادر «فان الخلافة بالموافقة الاجماعية للمسلمين ستعود إلى أسرة من سلالة بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى مكة . والتى كان على رأسها الشريف حسين ، والذى أشعر أنه سينال تأييد ابن سعود فى

---

(١) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : آغاخان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى ص ٢٠٠ — ٢٠١ .

مثل هذه الحالة أكثر من معارضته وخصومته» (١) . وكان من الممكن فى مثل هذه الحالة أن تكون المسألة — من وجهة النظر البريطانية — قد حلت ذاتيا ، وكما يرغب البريطانيون، ولصالح صديق لهم آنذاك وهو الشريف حسين الذى تكفلت بريطانيا بتأمينه ضد أى هجوم أثناء الحرب العالمية الأولى (٢) . وتوقع البريطانيون فى حكومة الهند أن محصلة كل هذه الاعتبارات السالفة الذكر هى فرض حماية بريطانية على نصف قفار وبرارى سوريا وكل شبه الجزيرة العربية . وإذا كان ذلك قد بدا عسيرا وغير مستساغ إلى حد ما آنذاك فان المناقشات التى طرحوها حول ما تعنيه كلمة «محمية» كان لابد بها أن تصل إلى تحديد صيغة مقبولة يتحقق معها الاستقرار نظرا لعدم وجود حدود طبيعية للمناطق التى تديرها بريطانيا فى العراق ، فضلا عن حالة الترحال وطبيعة القبائل الرحل ، فان فرض حماية مباشرة على الأراضى المجاورة هو البديل الوحيد لضم منطقة أكثر اتساعا . ولذلك فى اتجاه شمال خط «فتحة — عنه» وفى اتجاه غرب نهر الفرات لابد من الاتفاق مع القبائل لتأمين طرق التجارة سواء أكانت طرقا أم خطوطا حديدية ولتنظيم حقوق الرعى ولمنع هذه القبائل من أن تكون أداة للتآمر فى يد الدول المجاورة التى يمكن أن تكون مواقفها مريبة . وعلى أية حال فيجب تنفيذ ذلك مهما كان ينتظر أن يحدث فى شبه الجزيرة العربية آنذاك .

غير أن البريطانيين توقعوا أنهم إذا وصلوا إلى قلب شبه الجزيرة العربية ذاتها فانهم كانوا سيجدون الموقف مختلفا تماما ، ذلك نظرا لما كان لهم من علاقات بموجب المعاهدات التى عقدت مع حكام مناطق الساحل الشرقى

---

(١) I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 11.

(٢) أمين الريحانى : ملوك العرب ، جـ ١ ، ص ٢٧٣ .

والجنوبي للجزيرة العربية من الكويت وحتى عدن . وكانت هذه الأراضى ذات قيمة حيوية بالنسبة لتأمين موقفهم فى الخليج العربى وللمحافظة على مواصلاتهم إلى الهند . ولم يكن يوجد على الاطلاق أى سبب يحمل البريطانيين على الاتصال بالقبائل التى كانت تقطن أواسط الجزيرة العربية فيما عدا اهتمامهم بالأراضى الساحلية . ذلك لأن البريطانيين لم تكن لديهم فى الداخل مصالح على الاطلاق . أما بالنسبة للمعاهدة التى كانت تجرى بشأنها المفاوضات مع عبد العزيز آل سعود فقد أملاها استيلاؤه على ساحل القطيف . ولم تكن لدى البريطانيين رغبة ولا مقدرة على التدخل فى شئون زعماء المناطق الداخلية فى الجزيرة العربية . كما أن هؤلاء الزعماء لم تكن لديهم أية نية للسماح بالتدخل فى شئونهم على الاطلاق . لقد كان هؤلاء الزعماء كما قال «كابتن شكسبير» عن عبد العزيز آل سعود ولو أنهم بدرجات متفاوتة : «أنهم مفعمون بالوطنية لبلادهم وبايمان عميق بدينهم ورغبة عارمة فى أن يقدموا أفضل ما عندهم لشعوبهم . إن ما كانوا يريدونه هو أن تكون جزيرة العرب للعرب . وكل الذى كانوا يرغبون فيه هو ضمان عدم الهجوم عليهم من البحر . وأن يبذل البريطانيون مساعيهم الحميدة فى استخلاص استقلالهم عند التسوية فى نهاية الحرب». وقد رأى البريطانيون آنذاك أنهم كانوا فى موقف يمكنهم معه أن يقدموا ذلك لهؤلاء الزعماء — وهو ما سبق أن وعدوا به عبد العزيز آل سعود وحاكم ماوية والادريسى وشريف مكة — وكان عليهم أن يكملوا شبكة اتفاقاتهم مع زعماء الجزيرة فهو الأمر الأقل خطورة بالنسبة لهم . ورأى البريطانيون آنذاك أن بسط الحماية البريطانية على الجزيرة العربية لا يعدو أن «تكون جزيرة العرب للعرب تحت رعاية بريطانيا العظمى» (١) . وفى

(1) I.O.L., B. 213., Secret. Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 11.

إعتقادنا أن هذا هو أقصى ما كان فى استطاعة البريطانيين تحقيقه حفاظا على مصالحهم ووفقا للظروف الموضوعية فى الجزيرة العربية التى ما كانت تسمح بتحقيق أكثر من ذلك آنذاك .

حادى عشر — فارس :

رأى البريطانيون فى حكومة الهند فى بداية الحرب العالمية الأولى أن مسألة العراق كان لابد لها أن تثير بالضرورة مسألة فارس ، ذلك لأن تحييد أو احتلال منطقتى عربستان ولورستان كان ضروريا وحيويا من أجل تأمين مدينة البصرة على نحو ما بدا لهم واضحا آنذاك . هذا فضلا عن أنه كان من الواضح كذلك أن روسيا التى كانت تحتل «اذربيجان» آنذاك ولو أنها احتلت كل الجانب العثمانى الشرقى من الحدود والممتد حتى مدينة «خانقين» فان ذلك كان من شأنه أن يقوى قبضتها على شمال فارس فى ذلك الحين . ولهذا رأى البريطانيون أن الوقت قد حان آنذاك للاتفاق مع روسيا ، حتى لا يحدث صدام بين الدولتين فى المستقبل .

ومن المعروف أن تجربة السنوات السبع التى سبقت الحرب العالمية الأولى أثبتت بما لا يدع مجالا للشك لديهم بأنه لا يمكن أن تتم تسوية مرضية إذا لم تستبعد المنطقة المحايدة بينهما . وكان هناك سببان — من وجهة النظر البريطانية لانشاء هذه المنطقة . أولهما يتلافى البريطانيون توسيع نطاق مسئولياتهم بدون مبرر . وثانيهما تلافيهم لوجود حدود مشتركة بين منطقة نفوذهم ومنطقة نفوذ روسيا فى القارة الآسيوية آنذاك . على أن استمرار استحواذ البريطانيين على حقول البترول «الانجليزية — الفارسية» فى الطرف الآخر من فارس قد أبطل السبب الأول . أما السبب الثانى فقد كان بمثابة خرافة — من وجهة النظر

البريطانية – رأوا أنها كانت لاتزال تتردد فى المكاتب المختصة ، بينما كانت قد فقدت واقعيتها عالميا . وإذا كانت التجربة التى أكتسبها البريطانيون فى النصف الأخير من القرن السابق لقيام الحرب العالمية الأولى تعلم شيئا فلاشك أن ذلك كان يتمثل فى عدم جلوى وجود الدولة الحاجزة « Buffer State » وبالتالى المنطقة الحاجزة « Buffer Zone » وأن الخطة التى سبق أن أوضحها البريطانيون – كما ورد ذلك فى مذكرة سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند فى الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ – لتسوية أوضاع الجانب الشرقى الآسيوى للدولة العثمانية كانت تهدف إلى استبعاد «الدولة الحاجزة» . وكان يقصد بذلك عدم ترك أية مناطق محايدة أو أراضى لا صاحب لها ، وكان من المعتقد لديهم أنهم كانوا فى سبيلهم للتخلص من تصادم الآراء فى فارس بأن يفعلوا نفس الشيء هناك . ولكن إلغاء المنطقة المحايدة كان يمكن أن يكون مثمرا وفعالا لتحقيق هذا الهدف إذا كان يسود آنذاك مفهوم أن لكل قوة الحرية فى أن تفعل ما تشاء فيما تملكه .

غير أن الصعوبة التى واجهت البريطانيين آنذاك كانت تكمن فى الوصول إلى تقسيم عادل – من وجهة نظرهم – للمنطقة المحايدة . ذلك لأن مصالح البريطانيين آنذاك كانت موزعة جغرافيا إلى درجة كان يكاد يبدو مستحيلا معها أن يتركوا جزءا منها ، ففى أقصى الغرب كانت تعتبر «لورستان» و «عربستان» ضروريتان لأمن العراق الأدنى ، كما أنها كانت تمثل الأقليم الذى استثمر فيه وأنفق مليونان من الجنيهات . وفى الوسط كان من العسير على البريطانيين أن يروا كيف يستطيعون أن يعطوا إلى روسيا أى شيء جنوب «اصفهان» بدون أن يجعلوها على مقربة من الخليج العربى بحيث تشكل خطرا

عليه . وفى نفس الوقت يسدون أمام أنفسهم طريق الدخول إلى الشمال سواء عن طريق «الاهواز — اصفهان» أو عن طريق «بوشهر — شيراز — أصفهان»(١).

وفى أقصى الشرق لم يكن يوجد شىء يمكن للبريطانيين أن يقدموه بدون أن يمهدوا الطريق لروسيا لتتقدم خطوة تجاه «سيستان» ودون أن يضعوا شريطا من الحدود الأفغانية خلف «هرات» فى قبضتها . وواضح أن البريطانيين من وجهة نظرهم — قد بالغوا فى تقدير المساوىء والعيوب المادية التى كان يمكن أن تتعرض لها مصالحهم ، غير أنه كان من المؤكد أن ذلك سيؤثر على تلك المصالح أسوأ تأثير ممكن .

وقد رأى البريطانيون أن الأمر فى حقيقته ، وبعيدا عن المقدرة على أعطاء أى شىء لروسيا كان يعنى أن وجوب عدم القيام بمحاولة لإبعاد «أصفهان» عن الروس كان مسألة تستحق النظر . ذلك أن أمن وسلامة حقول النفط ، فضلا عن ضمان السلام فى «عربستان» ، وحماية طريق شركة «لينش Lynch » وتجارتها عبره كانت تمثل بعض المزايا التى استخلصوها من ولاء «قبائل بختيارى» . ويبدو أنه كان لا مناص أمامهم — إذا بقيت «أصفهان» تحت النفوذ الروسى — من أن قبائل «بختيارى» إن عاجلا أم آجلا كان من شأنها أن تذعن للسيطرة الروسية .

وفى ذلك عبر «م. سازونوف M. Sozonof » فى حديثه مع «سير ج. بوتشانان Sir G. Buchanan » فى يناير سنة ١٩١٥ أن روسيا كانت تحصل

---

(1) I.O.L., B. 213., Secret; Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office. 14th March 1915, p. 12.

على كل ما تريده فى مارس آنذاك دون التصرف فيها كما تشاء فإذا أعطيت الفرصة لاطلاق يدها هناك . وإذا أخذ البريطانيون فى الاعتبار أن الأرض الغنية التى تريدها روسيا فى نطاق الحدود العثمانية الفارسية . فانه كان بمكنهم أن يتصوروا أن روسيا كانت سوف تقنع بترك «أصفهان» والمنطقة المحايدة لهم . وعلى أية حال فقد بدا للبريطانيين من الأفضل أن يروا روسيا هى التى تضغط وتعمل وأن يدعوها تتقدم بمقترحاتها أولا (١) .

وقد أوضح سكرتير القسم السياسى أنه قد استند فى مذكرته التى عرضنا فحواها إلى معظم المصادر ذات المستوى الرفيع حول هذا الموضوع . كما أشار إلى أنه حصل على أعظم معاونة من خلال محادثاته الشفوية مع شخصيات لها معرفة وثيقة بظروف المنطقة الشرقية من الدول العثمانية من أمثال «مس جرترود بل Miss Gertrude Bell » و «ليفتنانت كولونيل ف.ر. مانسل «Lieutenant Colonel F. R. Mannsell » و «مستر آرثر تود Mr. Arther Tod » مدير شركة «لينش Messers Lynch » فى بغداد . كما قام «مستر أندرسون Mr. Anderson » بالقسم السياسى بحكومة الهند البريطانية باعداد الخريطة — الموضحة للمنطقة والتى ألحقت بمذكرته .

وتجدر الاشارة إلى أن ثمة جهود أخرى قد بذلت من قبل رجالات حكومة الهند البريطانية فى بداية الحرب العالمية الأولى من أجل تحديد معالم التسوية المتعلقة بمستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية . ومن هذه الجهود وضع مخطط استراتيجى للدفاع عن العراق بعد أن يتم نجاح البريطانيين فى

---

(1) I.O.L., B. 213., Secret., Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office, 14th March 1915, p. 13.

ضمه إلى ممتلكاتهم . وتعبر عن هذا الاتجاه لديهم تلك المذكرة التى أعدها «جنرال سير إدموند بارو General Sir Edmond Barrow » بشأن الدفاع عن العراق فى اليوم السادس عشر من مارس سنة ١٩١٥ . والتى ألحقها نائب ملك بريطانيا فى الهند بمذكرته التى أرسلها إلى حكومته فى لندن فى اليوم السابع عشر من نفس الشهر . وقد أوضح «بارو» فى بداية مذكرته أن «سير أ. هرتزل Sir A. Hertzel » قد أعد دراسة حول المستقبل السياسى والمناطق المجاورة لها فى شرق الدولة العثمانية وأوضح أنها كانت تتطلب معرفة الظروف العسكرية المؤثرة بكل دقة . وقد حاول أن يبدى آراءه فى هذا الصدد بإيجاز قدر المستطاع . ولكنه أظهر أنه لم يكن يستطيع أن يحصر نفسه فى الحدود الجغرافية التى حددتها هذه المذكرة . حيث أنه أدرك أن مسألة الاسكندرونة وارتباطها بمشكلة الخط الحديدى حتى الخليج العربى بدأت تثار حينذاك . وهناك من كانوا يعتقدون بأن السيطرة على الخط الحديدى من البحر المتوسط وحتى الخليج يجب أن تكون للبريطانيين ، وأنه لهذا السبب كان من الضرورى الحصول على الموقع البحرى والاستراتيجى الممتاز للاسكندرونة التى لاتتحكم فقط فى أبواب «قيليقيا التاريخية» بين آسيا الكبرى وآسيا الصغرى ، بل إنها كانت تهدد من ناحية أخرى الطرق المؤدية إلى أنطاكية وحلب والموصل وديار بكر وأرضروم . ولاشك أن فكرة احتلال هذا المركز المسيطر فى الاسكندرونة كانت فكرة رائعة — من وجهة النظر البريطانية — غير أن امتلاك البريطانيين لمركز متحكم مثل هذا الذى يهدد كلا من النفوذ الفرنسى فى سوريا والنفوذ المنتظر لروسيا فى أرمينيا كان من شأنه إن عاجلاأم آجلا أن يجعل المصالح البريطانية تتعارض مع مصالح حلفاء بريطانيا آنذاك . على أن هذا الاعتبار القوى كان من شأنه أن يضطر البريطانيين إلى نبذ الفكرة

المغرية والخطرة فى نفس الوقت القائلة بوجوب تمركزهم واحتلالهم لقاعدة الاسكندرونة كاقتراح سياسى وعسكرى لا يمكن تنفيذه ، ذلك لأن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يحمل البريطانيين بالتزامات عسكرية وإدارية أبعد بكثير من تلك التى كانت تفرضها أعباء البريطانيين ومسئولياتهم الكبيرة على إتساع العالم . (١)

وإذا تم للبريطانيين ضم الاسكندرونة فى بداية الحرب العالمية الأولى فقد كان من المتوقع أنهم سيتورطون فى تحمل نفقات باهظة لا فائدة منها فى إقامة الأرصفة وأحواض السفن والتحصينات هناك . بل أن البريطانيين كذلك كان عليهم أن يلتزموا آنذاك بالسيطرة والدفاع عن الخط الحديدى المتجه إلى بغداد وذلك فيما بين ميناء الاسكندرونة والموصل ، بينما كانوا سيصبحون فى نفس الوقت متخبطين ومتعثرين فى متاهة من المؤامرات السياسية المعقدة والمشاكل العنصرية الكردية والأرمينية والأناضولية والسورية التى لا شأن لهم بها . وتعتبر العراق ومصر مع فلسطين — كحلقة إتصال بينهما — من صميم المصالح البريطانية ، أما بقية الأقطار فى شرق الدولة العثمانية فلم تكن كذلك آنذاك . ولهذا فان البريطانيين وجنوا مطامحهم وطاقاتهم ستقتصر على الحصول على نفوذ متحكم فى العالم العربى . وهكذا يصبحون بمثابة القوة التى تعتمد عليها كل العناصر الاسلامية هناك . فاذا قبل البريطانيون هذا الرأى ، فان خط (الاسكندرونة — الموصل) كان من شأنه أن يصبح خط الحدود المثالى فى شمال مجال نفوذهم فى غرب آسيا . ومن وجهة النظر البريطانية البحتة فان مثل

---

(١) أنظر الوثيقة الثانية الملحقة بالبحث :

I.O.L., B. 213., Secret, Note by General Sir Edmond Barrow on the Defence of Mesopotamia, 16th March 1915, p. 13.

هذا الخط كان يمكن أن يمتد من البحر المتوسط من رأس الناقورة بين صور وعكا حتى نهر الفرات على مقربة من «دير» . ثم إلى الضفة اليمنى للنهر إلى «عنه» ، وعبر الجزيرة إلى حيث يشق نهر دجلة جبل «ماردين» وذلك على طول تلك السلسلة المنخفضة من التلال الممتدة على طول الحدود الفارسية . ومثل هذا الخط كان من شأنه أن يشمل كل فلسطين من «دان» إلى «بئر شعيب» وأعالى الأردن وقمة «حرمون» وكذلك واحة دمشق وتدمر . وكان ذلك يجعل البريطانيين قادرين على إنشاء خط حديدى بريطانى مائة فى المائة من عكا أو حيفا عن طريق دمشق إلى بغداد والخليج . وهكذا كان بامكان البريطانيين أن يتصلوا بالشبكة المصرية لاحتواء كل المنطقة العربية رابطين أوصال امبراطوريتهم الشرقية . وعلى أية حال فاذا كان هذا البرنامج الطموح فوق طاقة البريطانيين العسكرية فى بداية الحرب العالمية الأولى فقد كان من المتوقع تورطهم فى صراع مع فرنسا آنذاك . وأن البديل المعقول الوحيد هو أن يقنع البريطانيون بالحصول على إشراف مطلق على العراق مستبعدين كل فكرة لانشاء شبكات الخطوط الحديدية التى تربط بين تركيا ومصر ومكتفين بتنمية «كاليديا القديمة» أى الدولة الكلدانية فى العراق القديم . ومع توفر القاعدة البحرية البريطانية فى البصرة أو الكويت فان إتصالا مع أوربا عن طريق خط حديدى لم يكن بالأمر الجوهرى ، وثمة مزايا لاحتلال البريطانيين للعراق كأقليم قائم بذاته منعزل فى شرق العالم العربى . منها أنه يمكنهم من الدفاع عنه بسهولة نسبيا ضد القوى المنافسة .

وقد أبدى «الجنرال سير إدموند بارو» انه كان يميل شخصيا إلى تحبيذ الرأى القائل بهذا الاتجاه . وكان اعتقاده ينحصر فى أن ذلك كان هو الرأى

الذى ينادى به «سير أ. هرتزل» . ولو أن «بارو» كان يتفق معه بصفة عامة فيما يتعلق بالحدود الشمالية لمجال النفوذ البريطانى . ولكنه لم يكن يقبل النتائج التى خلص إليها برمتها لأنه كان يشك فى إمكانية ضم كل هذا الاقليم إلى الامبراطورية البريطانية . وكان شكه هذا ينطلق من ثلاث إعتبارات : أولها أن البريطانيين كانوا سيجعلون العرب غرباء والاتراك أعداء إلى الأبد . ثانيها : أن البريطانيين كانوا سيجعلون كل المسلمين يشكون فى سياستهم . وثالثها : لأن الدفاع العسكرى عن الطرق العليا والسفلى سيلقى برمته على كاهل بريطانيا . وقد أوضح «إدموند بارو» أن البريطانيين يجب أن يقتصروا على ضم جزء كبير من ولاية البصرة كأمر جوهرى لأسباب عسكرية ، وبالنسبة للجزء الباقى فكان ينبغى ترك السيادة الإسمية للسلطان العثمانى ، إلى جانب وضع مندوب سامى بريطانى أو حاكم عام لبغداد تحت إشراف إدارة بريطانية . وفى الواقع كان مركز السلطان العثمانى بالنسبة للعراق مشابها لوضعه بالنسبة لمصر . وكان وضع ولاية البصرة مطابقا لوضع السودان إلى حد ما فيما عدا أنها كانت ستصبح أرضا بريطانية بشكل كامل .

وتجدر الإشارة إلى أن مزايا هذا المنهج من وجهة النظر البريطانية ـ كانت تنحصر فيما يلى :

أولا : أن البريطانيين كانوا سيكسبون الرأى العام الاسلامى وكانوا سيفتحون بابا للتفاهم بينهم وبين المثقفين العرب وباقى المسلمين .

ثانيا : أن البريطانيين كانوا سوف ينقلون إلى حد ما كرامة الدولة العثمانية ويساعدون على تأهيلها كدولة آسيوية .

ثالثا : أن البريطانيين كانوا سيتفادون إثارة غيرة أو مخاوف روسيا وفرنسا ، الأمر الذى كان من شأنه أن يحدث لو أنهم قاموا باحتلال الاسكندرونة .

رابعا : أن البريطانيين كانوا بصدد إقامة أقطار حاجزة وفاصلة بينهم وبين كل من روسيا وفرنسا ، فالقطر الأول كان سينشأ فى أرمينيا وكان من الممكن أن يصبح جزءا من كردستان ، أما القطر الثانى فكان فى لبنان .

خامسا : كان البريطانيون يعتقدون بأن هذه الأقطار الفاصلة ستعتمد عليهم لضمان إستمرار إستقلالها . وبدون مساندة بريطانيا لها فانها كانت ستذوب فى كيانات القوى المنافسة.

سادسا : رأى البريطانيون أن الدفاع العسكرى عن العراق الأدنى كان من شأنه أن يصبح فى نطاق إمكانياتهم (١) .

ولقد أكد «إدموند بارو» أنه يدرك تماما أن «الدول الحاجزة Buffer States » ليست دائمة ، ولكنها طالما بقيت فانها تحقق غرضا مفيدا . كما أن سيام وأفغانستان كانتا دولتين حاجزتين لأكثر من ربع قرن ، ولم تكن توجد أدلة ملموسة على أنهما كانتا ستتعرضان مبكرا للانهيار . وبالمثل فان العراق الأعلى قد شكل مثل هذا الحاجز لجيل واحد . ولم يكن فى مقدور البريطانيين أن يضعوا تشريعا للمستقبل كله .وقدأبدى«بارو»إهتمامه بالدرجة الأولى بالناحية العسكرية ولذلك فقد وضعها فى مقدمة الاعتبارات . كما أوضح «بارو» أنه سبق أن قال بأن البريطانيين كان يجب عليهم أن يضموا

---

(1) I.O.L., B. 213., Secret. Note by General Sir Edmond Barrow on the Defence of Mesopotamia, 16th March 1915, p. 14.

ولاية البصرة إلى منطقة نفوذهم بحيث تصبح النتيجة الطبيعية لذلك هى أن يتحملوا مسئولية الدفاع عنها . وكان يرى أن ذلك الأمر فى طاقة البريطانيين خاصة إذا استطاعوا أن يفصلوا حدودهم عن أقرب قوة عسكرية مجاورة — وهى روسيا — بما لا يقل عن خمسمائة ميل . وكان إبتعاد البريطانيين عن القوى الأخرى من وجهة النظر البريطانية مطلوبا ومفيدا لبريطانيا إذا لم يصل بين الجانبين أى خط حديدى . وكانت مراكزهم العسكرية الرئيسية فى «كوت العمارة» و «البصرة» مع حاميات قليلة فى «القرنة» و «العمارة» و «الناصرة» . وكانت ستخصص فرقة «إنجليزية — هندية» لهذا الغرض حتى لو كان عليها أن تنهض بمسئولية الدفاع عن وادى قارون وحقول النفط الانجليزية — الفارسية .

وفيا يتعلق بولاية بغداد فقد رأى البريطانيون أنهم كانوا فى بداية الحرب العالمية الأولى فى حاجة إلى قاعدة مركزية عند بغداد أو بالقرب منها ، مع وضع مراكز ومخافر أمامية لحماية منشآت شبكة الرى الكبرى التى كانت سوف تبدأ فى الأقليم . كذلك وضع مخفر لحماية الطريق البرى المتجه إلى فارس عبر «خانقين» ، وكان البريطانيون قد رأوا أن القوات المطلوبة لهذا الغرض يمكن تدبيرها من مصادر محلية كما هو الحال فى مصر . مع توفير قوات «إنجليزية — هندية» لضمان المحافظة على سيادتهم العسكرية ، ويكفى توفير لواء مختلط من القوات البريطانية والهندية لتحقيق هذا الغرض .

وعقب «إدموند بارو» على مذكرته هذه بأنه لا يرغب فى أن يدلى بمزيد من التفاصيل فى موضوع كان لايزال أكاديميا إلى حد ما . كما أنه لم يكن قد إكتمل بعد ولكنه كان قانعا بأن يعرض بإيجاز ما تصوره أن يكون نقطا

رئيسية لسياسة بريطانيا إزاء الدولة العثمانية فى أعقاب تحقيق سلام مبكر عندما تنتهى الحرب العالمية الأولى على النحو التالى :—

أولا : أنه ينبغى على البريطانيين — آنذاك — الاحتفاظ بالدولة العثمانية فى آسيا كدولة حاجزة« Buffer State »ولكن بعد انتزاع المناطق التالية منها : أرمينيا التى سوف تعطى لروسيا بالضرورة ، ولبنان الذى سوف تطالب به فرنسا ، وولاية البصرة التى ستضم إلى إنجلترا ، بينما سيتم تقسيم الحجاز واليمن بين مصر وبعض الأمراء العرب من أصدقاء بريطانيا مثل الأدريسى وأمير لحج (١) .

ثانيا : أنه ينبغى أن تحول ولاية بغداد إلى اقليم يتمتع بالاستقلال الذاتى على أن يتولى حكمه باسم السلطان العثمانى موظف إدارى بريطانى.ويكون هذا الاقليم تحت الحماية البريطانية على أن يحكم بنفس الطريقة التى تحكم بها مصر .

ثالثا : أنه ينبغى — آنذاك — تحييد فلسطين على أن تدار كاقليم يتمتع بالاستقلال الذاتى من أقاليم الدولة العثمانية بواسطة لجنة دولية أو هيئة أو اتحاد تحت حماية القوى المتحالفة — دول الوفاق آنذاك — وأنه كان للبريطانيين وضعا مشابها لذلك فى شنغهاى ولو على نطاق ضيق .

رابعا : أنه يجب أن تشترك — آنذاك — كل من بغداد وفلسطين وأرمينيا ولبنان فى تحمل الديون للعثمانية .

خامسا : أنه كان يجب أن تحترم بريطانيا — آنذاك — أملاك السلطان العثمانى الخاصة ومصالحه فى ولاية بغداد .

---

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ص ٣٠٨ — ٣٠٩ .

سادسا : أنه كان يجب إلغاء كل الامتيازات والمصالح الألمانية فى الجانب الآسيوى من الدولة العثمانية على أن تؤول تلك الامتيازات والمصالح فى بغداد والبصرة إلى بريطانيا ، وتلك التى فى فلسطين إلى الولاية المستقلة المحايدة .

سابعا : أن تكون بريطانيا مسئولة مسئولية كاملة عن الدفاع عن اقليم بغداد وعن علاقاته السياسية مع ايران وشبه الجزيرة العربية .

ثامنا : أن تؤول المصالح الألمانية فى الأناضول وشمال سوريا إلى الدولة العثمانية وبذلك تصبح هذه الدولة مالكة لما يسمى بخط حديد بغداد فى تلك المناطق (١) .

وعلى أية حال فقد كان الحل الذى عرضه «إدموند بارو» أبعد كثيرا عن الطموح البريطانى . ولكن بدا له أن على البريطانيين أن يوائموا بين مطالبهم وبين الوسائل المتاحة وما يتوفر من الضروريات . وفى تقديره — آنذاك — أنه يجب تجنب المطالب التى تفوق طاقتهم المالية والعسكرية ، بينما كان يجب على البريطانيين أن يحاولوا على قدر طاقتهم أن يبدوا فى موقف البطل بالنسبة للمسلمين بالحفاظ على الدولة العثمانية كدولة آسيوية مسلمة وبتعزيز قوة سلطان مصر حسين كامل وهيبته والأمراء العرب آنذاك .

وجدير بالذكر أن القضاء على الحكم العثمانى المباشر فى فلسطين فى بداية الحرب العالمية الأولى كان يشكل — من وجهة النظر البريطانية — إنجازا سياسيا كان من شأنه أن يرضى عنه الكثيرون من المسيحيين واليهود ، ولكنه كان

I.O.L., B. 213., Secret. Note by General Sir Edmond Barrow on the (1) Defence of Mesopotemia, 16th March 1915, p. 15.

من شأنه أيضا أن يخلق لا محالة تنازعا واختلافا بين القوى العظمى ما لم تكن جميعها راضية — على قدم المساواة — عن الادارة البريطانية الجديدة هناك . ولاشك أن أية محاولة من إحدى هذه القوى لاكتساب مركز ممتاز فى فلسطين كان من شأنه أن يثير استياء الدول الأخرى .

كان ذلك هو فحوى مذكرة «الجنرال سير إدموند بارو» بشأن الدفاع عن العراق وشرق الدولة العثمانية بوجه عام والتى رفعها إلى وزير الدولةلشئون الهند فى السادس عشر من مارس سنة ١٩١٥ فى مطلع الحرب العالمية الأولى(١).

وقد علق سكرتير القسم السياسى بوزارة الهند على مذكرة «سير إدموند بارو» والتى عرضنا فحواها بأنه يتضح لديه أن وجهة نظر «بارو» كانت تنحصر فى أن الدفاع عن المنطقة التى أقترح ضمها لبريطانيا فى المذكرات السابقة والتى تشمل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية إنما هى داخلة فى نطاق سيطرة القوات البريطانية بالفعل فى بداية الحرب العالمية الأولى . ولذلك فقد أوضح أنه من وجهة النظر العسكرية لم يكن يهم البريطانيين ما إذا تم ضم ولاية بغداد أو فرضت عليها الحماية ، طالما أنه فى أى من الحالين كان ينبغى على البريطانيين — وهو أمر كان فى مقدورهم من وجهة نظرهم — أن يدافعوا عنها .

وفيما يتعلق بخطة البريطانيين العسكرية فى شرق الدولة العثمانية فى بداية الحرب العالمية الأولى فقد كان «سير إدموند بارو» يشك فى مقدرةالبريطانيين على الدفاع عن العراق العليا وهى المنطقة الواقعة شمال خط «فتحه — عنه»

I.O.L., B. 213., Secret. Note by General Sir Edmond Barrow on the (1) Defence of Mesopotamia, 16th March 1915, pp. 15, 16.

بأنفسهم دون أن يتلقوا أية مساعدات من أحد . بينما كان يجب على البريطانيين لكى يقوموا بالدفاع عنها أن يصعدوا شمالا حتى يلتقوا بالروس فى شعب «تفليس» وممرات «ورزقان» (١) وكان ذلك من المحال مالم يسيطروا على «الاسكندرونة» والأراضى الداخلية المتاخمة لها . على أن هذا الاقتراح كان ينتقده «سير إدموند بارو» ويعارضه . وكان ذلك هو أحد الأسباب التى من أجلها لم يقترح سكرتير القسم السياسى ضم العراق العليا فى مطلع الحرب العالمية الأولى . ولكنه تساءل عما إذا كان من الضرورى أن يقوم البريطانيون بالدفاع عنها فى حالة عدم ضمها . أو إذا ما تركت مجرد أراضى خاضعة للحماية البريطانية (٢) .

ويستطرد سكرتير القسم السياسى معلقا على مذكرة «سير إدموند بارو» بقوله أنه كما سبق أن أوضح من قبل أن المنطقة من جبل «سنجار» جنوبا كانت عبارة عن منطقة قاحلة وكان من المحتمل أن تظل كذلك فيما عدا المناطق الملاصقة لضفاف نهر الفرات . تساءل بعد ذلك عن إمكانية البريطانيين لتركها خالية مع اكتفائهم برشوة القبائل لحماية طرق التجارة . وكان ضياع الموصل والأراضى الخصبة الواقعة فى شمال جبل «سنجار» أمرا لا يبعث على الرضا بالنسبة للبريطانيين ، غير أنه كان يرى أنه فى امبراطورية كالامبراطورية البريطانية لم يكن من الممكن الدفاع عن كل شىء فى آن واحد مما جعله يتساءل كذلك عما إذا كان من المؤكد — فى ظل مقترحات «سير إدموند بارو»

---

(١) أنظر أطلس العراق : جمع وتحقيق الدكتور أحمد سوسه ، مطبوعات المجمع العلمى بغداد ١٩٥٩ ، خريطة رقم ١١ ، ورقم ٣٠ .

(٢) أنظر الوثيقة الثالثة الملحقة بالبحث :

I.O.L., B. 213., Secret., Comments on Sir Edmond Barrow's Note, 17th 1915, p. 16.

أن يكون الاتراك العثمانيون آنذاك قادرين على الدفاع عن هذه المنطقة أم أنهم كانوا أضعف بكثير كقوة عسكرية عن القيام بذلك ، وخاصة فى حالة قيام حرب مع روسيا.وأضاف كذلك فى تعقيبه على مذكرة «بارو» أنه بغض النظر عن المسألة العسكرية . فان الموضوع الذى كانت له صفة الأولوية فى ذهن «سير ادموند بارو» آنذاك كان هو السياسة ، ذلك أنه كان يرغب لأسباب سياسية فى بعث الدولة العثمانية والعمل على نهضتها ، بينما رأى هو أنه كان من المفروض — كما دلت المذكرات السابقة — أن هدف البريطانيين هو العكس . فمنذ بضعة أعوام اكتشف البريطانيون أن الدولة العثمانية هى «الجواد الخاسر» ولم يحدث شىء منذ ذلك التاريخ ليضعف من هذه الحقيقة المكتشفة . هذا فضلا عن أنه ازاء تغير الأحداث مع نشوب الحرب العالمية الأولى فقد بات من الضرورى على البريطانيين أن يختاروا نهائيا بين الترك والعرب . وقد رأى البريطانيون أنه لم يكن يوجد آنذاك مكان للتوفيق فى مصر وعلى سواحل البحر الأحمر وفى الخليج والعراق بين الترك والعرب . فقد كان من المؤكد أن البريطانيين لا يمكنهم أن يعتمدوا على العرب وهم يرونهم يبعثون الحياة فى عدوهم الميت والممثل فى الدولة العثمانية . كذلك كان يتحتم على البريطانيين آنذاك أن يضمنوا للعثمانيين الاستيلاء على الأماكن المقدسة مما كان من شأنه أن يحدث وقعا سيئا لدى شريف مكة الكبير ولدى العرب الموالين له آنذاك .

ومرة أخرى أكد سكرتير القسم السياسى بأن اقتراح «سير إدموند بارو» كان من شأنه أن يمنح العثمانيين سيطرة ليس فقط على قبيلة «شمر» فى شمال الجزيرة العربية ، بل أيضا على قبيلة «العنايزة» وقبائل الصحراء السورية .

كما كان سيترك بطبيعة الحال شمال ووسط شبه الجزيرة العربية مفتوحا أمام تآمر العثمانيين هناك . ومن المؤكد أنه ما كان فى الامكان أن يتوفر هناك سلام على هذا الأساس ، حتى أنه تساءل عما إذا كان قد حدث فى يوم من الأيام أن كف الأتراك عن التآمر هناك . ثم يجيب على ذلك بقوله أن توفر السلام قد حدث على وجه التحديد فى الوقت الذى بلغت فيه صداقة بريطانيا معهم الذروة ثم تبدد بعد ذلك عندما بدأ التوسع العثمانى فى شرق شبه الجزيرة العربية وبدأت المؤامرات التى استمرت بلا انقطاع منذ ذلك الحين . ولهذا يمكن أن تصلح حالة مصر كإنذار وليس كمثال يحتذى إذا كان وضع البريطانيين فيها غير مريح بحيث لا يشجع على تكراره فى العراق . فالدولة العثمانية لم تعترف باحتلال البريطانيين لمصر (١) ، وأخذت تتآمر ضد وجودهم فيها باستمرار الأمر الذى توقع البريطانيون أن يحدث فى بغداد آنذاك .

وقال سكرتير القسم السياسى فى تعليقه أيضا أن المزايا السياسية والدينية التى تنادى بها خطة «سير إدموند بارو» كانت تبدو أنها مبنية على التوحيد بين تركيا والاسلام فى الوقت الذى كان للكلمتين مدلول واحد فى نظر الهنود المسلمين . ولهذا فإنه تساءل عما إذا كان الأمر كذلك أيضا فى خارج الهند فى ذلك الحين ، ثم ماذا كان عليه الحال فى شبه الجزيرة العربية وفى افريقيا ، ألم تكن تتطلع الغالبية العظمى من المسلمين إلى خليفة عربى إذا قام شريف مكة بالتخلص من الحكم التركى وأعلن نفسه حاميا للأماكن المقدسة ؟ وكما سبق أن أشار سكرتير القسم السياسى إلى أنه لن تكون الدولة العثمانية قادرة على

---

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، ص ١٨٩ .

اخراج شريف مكة من الحجاز (١) . ولهذا كان على المسلمين الهنود أن يختاروا بين الخليفتين . ولما كان الدخول إلى الأماكن المقدسة يتوقف على رضا شريف مكة الكبير آنذاك ، فقد كان واضحا جــدا إذن أى طريق سيسلكونه . وهو يعنى بذلك أنهم سيسلكون طريق الشريف حسين . ثم علق كذلك على هذا الموقف بقوله أنه مما لاشك فيه أنه كان من المتوقع أن تكون هناك فترة ترقب وتردد . ولكن بمجرد أن يتحقق المسلمون من أن البريطانيين لم يكونوا يعتزمون التدخل فى الجزيرة العربية وأن الأماكن المقدسة فى الحجاز وفى العراق فى أمان من تدخل المسيحيين . فقد كان من المحتمل أن يفهـم الهنود المسلمون أن سياسة بريطانيا ليست معادية للاسلام ولهذا كان من المتوقع أن يذعنوا ويقبلوا بالوضع الجديد .

ولهذا أنهى سكرتير القسم السياسى تعليقه على مذكرة «سير إدموند بارو بقوله أنه للاسباب الموضحة كلها فالأمر كان معروضا ليوضح أن اقـتراح إعادة إنعاش وبعث الدولة العثمانية لم يكن فيه ما يستحق الثناء . وأن الخطـة الموضحة فى المذكرات السابقة ، وإن كانت بالتأكيد لا تخلو من نقاط ضعف الا أنها كانت أفضل ما يمكن للبريطانيين أن يفعلوه آنذاك . كما أضاف إلى ذلك قوله بأنه إذا كانت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا مستعدة لضم الاسكندرونة وكل القطر الممتد من الخليج العربى حتى التلال السفحية لجبال طوروس ، والدفاع عنها متى ضمت ، فان ذلك من شأنه أن يكون أفضل بكثير . ولكنه كان ينظر إلى هذا التصرف على أنه مسئولية جسيمة ، حتى أنه رغم عدم مشاطرته «لسير إدموند بارو» فى إعتراضاته السياسية على الخطة

---

(١) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ص ٢٢٩ .

فانه كان يعتقد أنها كانت أكبر مما كان يجب أن تقوم بريطانيا بتحقيقه آنذاك . (١)

وقد أرسل نائب ملك بريطانيا فى الهند إلى وزير الدولة لشئون الهند برقية مؤرخة فى الخامس عشر من مارس سنة ١٩١٥ خاصة وسرية للغاية تضمنت آراءه كاملة عن الوضع المستقبلى للبصرة وادارتها فى ذلك الحين(٢). وقد أوضح فيها أنه قصر آراءه على مستقبل العراق ، ذلك لأن أية مناقشة تتجاوز هذه الحدود كانت تعد خارجة عن اختصاصه القانونى . وقد عبر عن وجهة نظره فى كلمات قليلة انحصرت فى توضيح أن مصالح البريطانيين فى عبادان ووادى قارون كانت تقع على مقربة من حقول وأعمال النفط . لهذا ولأسباب أخرى فقد كان من الضرورى أن يستمر الاحتلال البريطانى لولاية البصرة آنذاك . ولاعتبارات سياسية واقتصادية ودينية فقد كان يجب على البريطانيين أن يتركوا ولاية بغداد للدولة العثمانية مع وجود إدارة وطنية تحت حماية واشراف البريطانيين هناك على أن شكل هذه الادارة لم يكن قد تحدد بعد .

ولهذا رأى نائب ملك بريطانيا فى الهند أنه متى وصل البريطانيون إلى بغداد فان حل هذه المسألة قد يصبح أيسر مما بدا له آنذاك . لقد رأى أن حلا مؤقتا قد يكون فى إنشاء مجلس من علماء السنة والشيعة تحت إدارة وتوجيه مقيم سياسى بريطانى . وأنه يجب أن تمد محمية بغداد إلى شمال «سامراء» وهى

---

(١) I.O.L., B. 213., Secret., Comments on Sir Edmond Barrow's Note, 17th March 1915, pp. 16, 17.

(٢) أنظر الوثيقة الرابعة الملحقة بالبحث :

I.O.L., B. 213., Secret, Telegram from the Viceroy to Secretary, of State for India, 15th March, 1915; pp. 17, 18.

مركز ديني ، كما يجب أن تضم إليها «خانقين» الواقعة على الطريق التجارى المؤدى إلى فارس .

وكان نائب ملك بريطانيا فى الهند لا يحبذ زيادة الأعباء العسكرية على كاهل البريطانيين أكثر مما هو ضرورى (١) ، ولكن كان يجب مواجهة الموقف والتأكد من أنه بدون توفر حكومة صديقة لبريطانيا فى بغداد فإن موقف البريطانيين فى البصرة سيكون من شأنه أن يصبح بالغ الصعوبة سياسيا وعسكريا وتجاريا .

ولهذا إقترح نائب ملك بريطانيا فى الهند كشرط للسلام والصلح أن تؤول لبريطانيا ملكية كل شركة سكة حديد بغداد وحقوقها وامتيازاتها على أن تقوم الدولة العثمانية بتعويض الألمان وكل حملة أسهم هذه الشركة . وهذا كان من شأنه أن ينطبق على أى امتداد للخط الحديدى داخل الأراضى التى يتم ضمها لبريطانيا أو تسيطر عليها قواتها بعد الحرب .

ثم يتطرق نائب ملك بريطانيا فى الهند إلى الاشارة إلى أن وزارة الحرب البريطانية وقيادة الأسطول البحرى «الأدميرالية» كانتا تصران على أهمية الاستيلاء على الاسكندرونة والأراضى الداخلية حتى «حلب» لأن ذلك كان من شأنه أن يساعد البريطانيين على السيطرة على سكة حديد بغداد التى كانت لها فروع عدة مختلفة ممتدة إلى البحر كما أنها تجرى فى الأراضى الداخلية من «سامراء» إلى بغداد . بل أنه كان يرى أيضا — من وجهة النظر العسكرية — أن من الأفضل للبريطانيين فى العراق ألا ينشأ الخط الحديدى من «جرجرايا» إلى بغداد على الاطلاق ، أو بالتأكيد ليس من الأفضل لهم أن ينشأ إلا بعد مضى عدة سنوات من بداية الحرب العالمية الأولى .

Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. 2., p.12.(١)

كما أجاب نائب ملك بريطانيا فى الهند عن سؤال وجه إليه بشأن رأيه فى المنطقة التى كان يجب أن تترك للدولة العثمانية بعد إرضاء مطالب الدول التى إشتركت فى الحرب العالمية الأولى . وقد أفترض أن روسيا كانت ستأخذ «أرضروم» و «فان» و «الآستانة» وأى شريط من الأرض على الساحل الآسيوى المطل على مضيق البوسفور . وأن فرنسا كان يتوقع لها أن تطالب على الأقل بسوريا وفلسطين كمجالين لنفوذها المباشر أو غير المباشر . أما بالنسبة لولايتى «خان تفليس» و «ديار بكر» فقد كانتا ستصبحان أرمينيا ذات الاستقلال الذاتى . وبهذه الطريقة كان يمكن أن يتم عمليا اخراج الدولة العثمانية من العراق وسوريا . وكان من المرجح أيضا أن تصبح قونية مقرا للحكومة العثمانية . وحول قونية كانت توجد آنذاك مناطق كثيرة أغلبيتها تركية . وهذه المناطق كان يمكن أن تشكل منها دولة تركية تحظى بالاحترام .

أما بالنسبة لمستقبل الخلافة والجزيرة العربية فقد رأى نائب ملك بريطانيا فى الهند أنها كانت مسألة يجب أن تسوى وفقا لمصالح بريطانيا وبأدنى تدخل خارجى بقدر الامكان .

وفى مقابل التنازلات الهامة المقدمة لروسيا فى ممتلكات الدولة العثمانية . فقد تساءل نائب الملك للهند عما إذا كان سيصبح فى إمكان البريطانيين أن يغروها لارخاء قبضتها على شمال فارس وأن تعطى لفارس فرصة لحكم نفسها فان ذلك من شأنه أن يكون أفضل للبريطانيين من أية تجزئة تحدث . وعلى أية حال فقد رأى نائب ملك بريطانيا فى الهند أنه كان يجب أن تولى بريطانيا أهمية خاصة لمستقبل فارس وفقا للشكل النهائى الذى ستبدو به خريطة الجانب الشرقى من الدولة العثمانية عندما تبلغ الحرب — العالمية الأولى — نهايتها .

وأخيرا نوه نائب ملك بريطانيا فى الهند فى مذكرته بثقته فى أن مسألة الممتلكات الفرنسية فى الهند من شأنها أن تصبح محل إعتبار عند وضع أية خطة لعقد إتفاق متبادل بين دول الوفاق فى نهاية الحرب — العالمية الأولى . وكان يهدف من وراء ذلك إلى إنفراد بريطانيا بالسيطرة على الهند ، وحسم القضايا المعلقة بين دول الوفاق (١) .

وبهذا العرض الوثائقى نكون قد تناولنا بالدراسة والتحليل مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى نظر حكومة الهند البريطانية فى بداية الحرب العالمية الأولى ، مما يوضح مدى تفهم البريطانيين فى الهند آنذاك للمواقف السياسية للقوى المحلية ، وللسمات المختلفة للطاقات البشرية ، ولتعدد أوجه الامكانات الاقتصادية التى زخرت بها المنطقة الشرقية من الدولة العثمانية . مما جعلهاساحة للتنافس بين القوى العالمية المتصارعة فى الحرب العالمية الأولى .

I.O.L., B. 213., Secret., Telegram from the Viceroy to Secretary of State (1) for India, 15th March 1915, p. 18.

ملاحق البحث

تضم ملاحق البحث نصوص الوثائق البريطانية التى استند اليها . مع ترجمة عربية لها ، وهى تشتمل على ثلاثمذكرات وبرقية خاصة أرسلها نائب ملك بريطانيا فى الهند إلى وزير الدولة لشئون الهند فى لندن فى الفترة من ١٤ — ١٧ مارس سنة ١٩١٥ . والمحفوظة أصولها بمكتبة وزارة الهندالبريطانية بلندن ضمن أرشيف الكومنولث . وتتعلق بمستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية فى نظر حكومة الهند البريطانية فى بداية الحرب العالمية الأولى . وبيانها على النحو التالى وفقا للاستناد اليها على مدار البحث :

— الوثيقة الأولى :

مذكرة مقدمة من سكرتير القسم السياسى والسرى بوزارة الهندالبريطانية فى الرابع عشر من مارس سنة ١٩١٥ .

— الوثيقة الثانية :

مذكرة مقدمة من «جنرال إدموند بارو» بشأن الدفاع عن ميزوبوتاميا (العراق) فى السادس عشر من مارس سنة ١٩١٥ .

— الوثيقة الثالثة :

تعليقات على مذكرة «جنرال سير إدموند بارو» بقلم سكرتير القسم السياسى والسرى بوزارة الهند البريطانية فى السابع عشر من مارس سنة ١٩١٥

— الوثيقة الرابعة :

برقية من نائب ملك بريطانيا فى الهند مرسلة إلى وزير الدولة لشئون الهند فى لندن فى الخامس عشر من مارس سنة ١٩١٥ .

(الوثيقة الأولى)

مذكرة أعدهاسكرتير القسم السياسى والسرى بوزارة الهند البريطانية بشأن مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية

(١٤ مارس سنة ١٩١٥)

فى بداية الحرب (العالمية الأولى) أعطت حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) ضمانات لشيخى الكويت والمحمرة وإلى أمير نجد ، مقابل تأييدهم بأن لا تصبح البصرة خاضعة ثانية وأبدا للسلطة التركية (العثمانية) . وهذه المذكرات تشكل محاولة لتحديد بعض العوامل التى يجب أن نضعها موضع الأعتبار فى تقرير ما يجب عمله ازاءها (ازاء البصرة) :

أولا ــ الناحيةالجغرافية :

أن المساحة التى تحتلها الآن القوات البريطانية هى عبارة عن جزء صغير من ولاية البصرة . ولكن عند التفكير فى مستقبل الأراضى التى ستنتزع من الحكم التركى (العثمانى) عند نهاية حرب يتوقع لها أن تتوج بالنصر ، فأنه من الضرورى أن ننظر إلى هذه البقعة من ناحية موقعها الذى يقابل نطاقا جغرافيا أرحب وأوسع . هذا النطاق يتمثل فى الاقاليم العباسية فى الجزيرة والعراق العربى والتى أصبحت تحت الحكم العثمانى تشكل ولاية بغداد حتى تم تقسيمها إلى ثلاثة ولايات بفصل ولاية الموصل فى سنة ١٨٧٨ وولاية البصرة فى سنة ١٨٨٤ .

هذه المساحة الكبرى محصورة بين الجبال التى يمر عبرها خط الحدود التركية (العثمانية) الفارسية من ناحية الشرق ، والصحراء السورية وهضبة شبه

الجزيرة العربية من ناحية الغرب . والتلال الواقعة عند سفح جبال طوروس من ناحية الشمال ، والخليج «الفارسى» من ناحية الجنوب . وتبلغ مساحتها (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ميل مربع . وهى تشكل وحدة جغرافية تتمثل السمة الرئيسية لها فى شبكة نهرى دجلة والفرات ، ولا تتوفر لها حدود طبيعية غير تلك التى سبق ذكرها . فمن شاطىء الخليج عند خط عرض (٣٠) إلى «نصيبين» عند خط عرض (٣٧) لا توجد سوى سلسلة جبال واحدة تعترض السهل الواقع بين النهرين ، وتتمثل فى جبل «سنجار» البالغ ارتفاعه (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف قدم عند خط عرض الموصل (٣٥ — ٣٦) ، ومن النقطة التى يتلاقى فيها النهران فى هذا السهل فانهما يسيران فى مجراهما داخل المنحدر التدريجى إلى الخليج بدون انقطاع إلى حيث يخترق نهر دجلة جبل «ماردين» عند امتداد خط عرض (٣٥) . هذه السلسلة من التلال — وهى عبارة عن كومة متنافرة من الروابى القاحلة — تتكون من الحجر الرملى والحصى ، وترتفع إلى حوالى (٥٠٠) خمسمائة قدم عندما يقطعها نهر دجلة ، وتمتد حوالى (٣٠) ثلاثين ميلا على طول الضفة اليمنى للنهر . أما على الضفة اليسرى فانها تنحنى فى اتجاه الجنوب الشرقى فى خط مستقيم منخفض لا يقطعه شىء إلا «الاهواز» فى «عربستان» ، وفى جنوب هذه المنطقة مباشرة نشطت عمليات الرى العظيمة فى الماضى (١) .

ثانيا — الناحية الجيولوجية :

على الرغم من أن شكل كل هذه المنطقة متماثل ، الا أن طبيعة الجو والتربة يدفعانا إلى تقسيمها إلى ثلاثة مناطق متميزة . فالمنطقة الأولى تقع فى

---

(1) Ritter Erdkunde XI., p. 678.

أقصى الشمال وتمتد من التلال المتوسطة الأرتفاع إلى جنوب جبل «سنجار» بمسافة قليلة . وتروى هذه المنطقة من النهرين والأمطار التى تسقط بوفرة فتحيلها إلى سهل خصيب للغاية . حيث ينتشى الفارس فى الربيع بأريج الأزهار التى تطأها أقدام فرسه . وقد زخرت هذه المنطقة بامكاناتها الهائلة حتى أن الأثرياء القاطنين فى جنوبها بدأوا فى شراء قطع منها وزراعتها .

وتلى ذلك المنطقة الثانية الممتدة من «تكريت» على نهر دجلة إلى «هيث» على نهر الفرات . وهى عبارة عن أراض قاحلة ليست بالدرجة التى عليها بادية اليمن أو صحراء الجزيرة العربية . وانما هى تتكون من سهل تغطيه الأعشاب بضعة أشهر نتيجة لسقوط الأمطار الشتوية ، حتى مع عدم وصول مياه النهرين إليه . وفى المناطق التى يمكن أن تصل إليها مياه الأنهار فى المنخفضات يزرع قدر لا بأس به من الحنطة والشعير على نحو مايوضحه «سير و. ويلكوكس Sir W. Willcocks » والتى يقول عنها أن وجود الجير بنسبة ١٥٪ فى تربة هذه الأرض يجعل استصلاحها سهلا بالمقارنة بالأراضى المصرية . ومن ناحية أخرى يرى «أوبنهايم Oppenheim » أن مساحة كبيرة من هذا الحزام واقعة على مسافة من النهرين . وستظل غير قابلة للزراعة نظرا لزيادة نسبة الجبس الذى تحتويه تربتها . وأن الخريطة التى وضعها «تشيزنى Chesney»

والمعلومات(١) المستقاة من مصادر أخرى انما تميل إلى تأييد هذا الرأى المتعلق بقيمة وطبيعة الأرض الواقعة بين «هيث» و «بغداد» ويبدو أنه من المحتمل أنها لن تغطى تكاليف ريها لبعدها عن الأنهار (الصفحة الثانية من الوثيقة) حتى لو زودت بمعدلات كبيرة من المياه . وعلى أية حال فانها ستظل دائما أراض صالحة للرعى تستخدمها القبائل أثناء الربيع .

---

(1) Chesny's Map, VII.

وأخيراً تمتد المنطقة الواقعة جنوب خط « تكريت هيث » حتى الخليج لتشكل السهل الغريني المكون من دلتا الفرات ودجلة ، وان امكانات هذا السهل من حيث الخصوبة معروفة للغاية . وتبلغ مساحته ١٢ اثنتا عشر مليون فدان حيث توجد تسعة ملايين فدان منها غير مزروعة فى الوقت الحالى (عام ١٩١٥) و ٢,٥ ومليونان ونصف فدان منها تشكل أهوارا (مستنقعات للمياه العذبة) فى انتظار عمليات الرى والصرف .

ثالثا – الناحية الاثنولوجية : (١)

أن الوحدة الجوهرية لهذه المساحة الهائلة من الأراضى تتأكد من تجانس سكانها الذين هم عرب فى جملتهم فيما عدا شريط الأرض الجبلية الممتد بين نهر دجلة والحدود التركية (العثمانية) الايرانية شمال جبل هامرين وهذا الشريط يعد فرعا من كردستان أكثر مما ينتمى إلى أرض الجزيرة . حيث يوجد به فى حقيقة الأمر عنصر كردى فى القطاع الجنوبى من الحدود التركية (العثمانية) الايرانية كما أن مدينتى بغداد والبصرة تجتذبان أناسا من جنسيات عديدة وعلى الأخص من الايرانيين المقيمين بجوار «النجف» و «كربلاء» غير أن العرب بصفة عامة يشكلون أغلبية السكان . ويتكونون من عدد كبير من القبائل . ويذكر «لوريمر Lorimer » أكثر من مائة قبيلة منهم من تقطن العراق التركى (العثمانى) وأهمها قبائل شمر الشمالية والجنوبية (ويفصل بينهما خط يمتد من الموصل إلى «يجادين الواقعة على نهر دجلة) وتنتشر هذه القبائل فى كل المنطقة الواقعة بين النهرين والممتدة من جبل «سنجار» حتى قرب بغداد نفسها هذا بينما يعيش أعداؤهم التقليديون من قبائل «العنايزة» فى الصحراء الواقعة غربى نهر الفرات . أما قبائل «المنتفق» فتعيش فى الجزء الأسفل من الدلتا بين

---

(١) علم الأجناس البشرية .

«كوت العمارة»على نهر دجلة «وناصرية» على نهر الفرات ، بينما تعيش قبائل «بني لام» نصفها فى العراق والنصف الآخر فى ايران على مقربة من «العمرة» والقبيلتان الأوليان «شمر والعنايزة» تتبعان المذهب السني . كذلك العشيرة الحاكمة فى قبائل «المنتفق» ، ولكن معظم أفراد بقية القبائل تعتنق المذهب الشيعي . وهذه القبائل جميعها من القبائل الرحل فى عاداتها . ولكن حيث تتوفر المياه فانها تستقر وتحيا حياة المزارعين . ذلك لأنه يغلب عليهم الميل إلى الاقتناء والاكتساب . وحيث يثبت لهم أن الزراعة أربح وأكثر مغنما من السطو والنهب والسرقة فان هذه القبائل لا تتردد فى أن تمارس الزراعة . وفى المنطقة الواقعة جنوب بغداد تتميز القبائل هناك بأنها نصف رحل حيث تتجول فى الصحراء ربيعا وتقوم بالزراعة على ضفاف النهر بقية فصول السنة . ومن أولى المهام التى يجب أن ينهض بها من يتولى إدارة هذه البلاد أن يكمل عملية التحويل والتهدئة التى لم يهتم بها الأتراك قانعين بالمحافظة على سلام قلق بواسطة الحيلة القديمة والتى تتمثل فى تحريض قبيلة ضد أخرى وتأليبها عليها .

وفى مذكرة هامة يوضح «أوبنهايم Oppenheim » هذه المهمة من واقع تاريخ مصر . (١)

ولقد أشرنا من قبل إلى الأكراد . وسوف تكون كردستان عاملا هاما فى أية تسوية تتم مستقبلا بالنسبة لهذه المنطقة . ذلك أن حزاما من الأراضى الجبلية يضم ٣,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة ملايين نسمة ملامحهم معروفة . يقع بين أرمينيا . والتى من المفروغ منه أنها ستضم إلى الروسيا . وسهل الجزيرة لا يفصله عن هذا الحزام أية حواجز ، ويقع الممر الوحيد الذى يمكن للروسيا أن تنفذ عن طريقه إلى البحر المتوسط — وهو ممر «تفليس» فى قلب هذا

(1) Vom Mittelmeer Z. Persischen Gulf II p. 81.

السهل . أما بالنسبة للقوة التى يقدر لها أن تسيطر على هذا السهل فتتمثل فى الأكراد – كما كان الحال بشأن قبائل شمال غرب حدود البنجاب – فهم يشكلون مصدرا للمتاعب المتصلة إذا تركوا وشأنهم ، كما أنهم يشكلون تهديدا خطيرا إذا أصبحوا تحت نفوذ قوة متآمرة تقف خلفهم وتقوم بتحريضهم وتحريكهم .

رابعا – المواصلات:

ذكر «مستر جورج لويد Mr George Lioyd » فى تقريره السرى عن ميزوبوتاميا (العراق) أن البلاد تحتاج إلى ثلاثة احتياجات أولية تتمثل فى المواصلات والرى واعادة التنظيم الادارى .

الطرق :

من الملاحظ بدءا من ناحية الجنوب أن بغداد وليست البصرة هى مركز الطرق التجارية ، وأن البصرة هى مجرد ميناء تفرغ فيها البواخر عابرة المحيطات حمولتها فى سفن نهرية تتجه إلى بغداد . ومن بغداد تبدأ أربعة طرق كبرى للقوافل . احداها تتجه ناحية الشمال الشرقى مرورا «بخانقين» إلى «كرمانشاه» فى فارس ، (وهو الطريق الذى تمر منه معظم تجارتنا مع المنطقة الغربية من فارس) ، وثانيها على جانبى نهر دجلة إلى الموصل ، وهى معرضة على الضفة اليمنى للنهر لقبائل «شمر» أما على الضفة اليسرى (عن طريق كركوك واربيل) معرضة لقبائل «حماوند» الكردية . وعلى الضفة اليمنى لنهر الفرات تصبح التجارة معرضة لقبيلة «العنايزة» حتى تصل إلى «هيت» حيث تتفرع طرق منها تتجه إلى «حلب» ، وأخرى تتجه إلى «دمشق» (الصفحة الثالثة من الوثيقة) . وثالثة تمر عبر الجزيرة لتصل (فى ثلاثة أيام) إلى «الموصل» . ومن

جهة ثانية تتصل الموصل بكل من حلب ودمشق من ناحية . وبمنطقة شمال غرب فارس من ناحية أخرى . وهذه هى خطوط المواصلات التقليدية . وفى هذه المنطقة لا يمكن تغيير ما أعتاده الناس من تقاليد بسهولة . ومن الضرورى أن نضع هذه الاعتبارات فى أذهاننا ونحن ندرس اقتراحات مد الخطوط الحديدية .

الخطوط الحديدية :

هناك تساؤل عما إذا كان ينبغى أن نفترض أن الخط الحديدى لبغداد سوف يستكمل ؟ علــما بأنه بانتهاء المصالح التركية (العثمانية) والالمانية فى القسطنطينية (استانبول) فسوف ينتهى الغرض المباشر لهذا الخط أيضا.فالمشروع لم يكن مشروعا تجاريا ، لأنه ولو أن تركيا الشرقية فى آسيا (الممتلكات العثمانية الشرقية فى آسيا) فى أمس الحاجة إلى زيادة خطوطها الحديدية إلا أن خط حديد بغداد كان سيحقق فائدة محدودة للغاية مثل الخط الحديدى الذى يمر ببلاد فارس . ففى كلتا الحالتين ليس المطلوب خطوط حديدية طويلةوباهظة التكاليف وبفوائد مرتفعة بالضرورة بين قارة وقارة ، وانما ربط المنطقة الخصبة بالبحر بمد خطوط حديدية إلى المنافذ الطبيعية للتجارة وربط مثل هذه الخطوط ربطا نهائيا بشبكة عبر القارات يترك أمر البت فيه للمستقبل وتطوراته. فبينما يبدو غير ضرورى انشاء خط حديدى من الاسكندرونة مارا بحلب والموصل إلى بغداد والبصرة فانه من الناحية الاستراتيجية غير مطلوب من وجهة نظرنا الا أنه يبدو لنا أنه لا مفر من انشاء اما قطاع الاسكندرونة — الموصل وربما بصفة نهائية مع مده إلى اربيل وكركوك (لخدمة المناطق الخصبة والبترولية فى جنوب شرق كردستان) . أو انشاء قطاع الموصل — بغداد ، وخط حديدى من بغداد إلى البصرة مع امتداده إلى خانقين لخدمة المناطق

الغربية من فارس وذلك فى المستقبل القريب . وان مثل هذا الخط يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع أعمال الرى التى ستزوده بالجسور وبحركة النقل والمرور . وفى المستقبل البعيد عندما تتقدم أعمال تنمية الدلتا فقد يوضع مشروع آخر موضع التنفيذ وهو مشروع «سير و. ويلكوكس Sir W. Willcocks » عن البحر المتوسط ويهدف إلى مد خط حديدى من ساحل البحر المتوسط (سواء من حيفا أو امتدادا من المشروع الفرنسى من طرابلس إلى حمص) عن طريق بالميرا إلى أبو كمال (أو كما يفضلها الفرنسيون ، دير الزور) على نهر الفرات مارا «بهيت» (نهاية الملاحة النهرية الحرة — وكما يقول — الميناء النهرى مستقبلا) إلى بغداد .

المجارى المائية :

ترى ماذا سيكون عليـــه مستقبل نهرى دجلة والفرات كطريقين للمواصلات وهو أمر غامض . فهل ستجعلهما أعمال الرى عديمى الفائدة ؟ لقد أبدى «سير و. ويلكوكس Sir W. Willcocks » انطباعات غير أكيدة حول هذا الموضوع . ومن ناحية أخرى فانه من المفهوم أن الألمان قد توقعوا ذلك عن ثقة بأنه فى ظل الترتيبات التى كانت تجرى بشأنهـــا المفاوضات عندما نشبت الحرب . فان «لورد انشكاب Lord Inchcape » سوف يترك فى البصرة لمدة سبع سنوات . وعلى أية حال فان أعمال الرى يجب أن تخطط مع وضع صيانة النهر فى الاعتبار مما يعنى أن الرى والصيانة يجب أن يكونا تحت نفس الرقابة النهائية . ومهما يحدث لنهرى دجلةوالفرات فان المصالح البريطانية تقتضى أن يبقى شط العرب جنوبى البصرة صالحا للملاحة بصفة دائمة وفى جميع الأحوال . ولهذا فان فحصا شاملا لمشاكل النهرين على أيدى الخبراء يعتبر من الأمور الهامة والملحة .

وتوحى هذه الصورة الظاهرية بثلاثة انطباعات : (١) أولها أن من يهيمن على بغداد يتحكم فى التجارة البريطانية مع فارس والتى تربو قيمتها السنوية على مليون جنيه استرليني ، (٢) وثانيها أن من يسيطر على شط العرب يجب عليه أن يسيطر ويتحكم فى أعمال الرى فى الناحية الشمالية . (٣) وثالثها أن القوة التى تتحكم فى البحر المتوسط وتسيطر على البصرة والاسكندرونة تمتلك خطين مستقلين ومهلين للوصول إلى ممر تفليس .

خامسا — السرى :

ومن الواضح استحالة تناول هذه المسألة الكبرى هنا ، ولكن يجب أن نتناول نقطة واحدة أو اثنتين . فكما سبق أن ذكرنا فان الشبكات القديمة بدأت مع نهر حافو جنوب النقطة التى يخترق عندها نهر دجلة جبل «ماردين» الواقع شمال تكريت . وقد بدأ «سير و. ويلكوكس Sir Willcocks » مشروعاته عند «بلد» الواقعة على نهر دجلة و «هيث» على نهر الفرات. وهذه الخطط والمشروعات علقت معا — بمعنى أن الأجزاء السفلى تعتمد وتتوقف على الأجزاء العليا . بينما صلاحية شط العرب للملاحة تتوقف على كليهما . وبعبارة أخرى فان القوة التى (الصفحة الرابعة من الوثيقة) تعتزم تنمية ولاية البصرة يجب أن تكون كذلك القوة التى تقوم بتنمية ولاية بغداد ، كذلك تعنى القوة التى تهيمن سياسيا على الأقل على المرتفعات التى تنبع منها روافد الأنهار حتى «الموصل» و «الرقة» .

ويرتبط بموضوع الرى مسألة العمل ، اذ لا يتجاوز اجمالى عدد سكان ولايتى بغداد والبصرة ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون ونصف نسمة ، وقد اعترض على خطة «سير و. ويلكوكس» بأن الأيدى العاملة ليست متوفرة محليا سواء للقيام بالانشاءات أو لفلاحة المنطقة الجديدة التى سيتم توفير مشروعات الرى

لها . ويوجد اختلاف فى الرأى بين المتخصصين حول هذا الموضوع ، لاشك فى أن الأيدى العاملة فى الشرق متحركة ، ومتى عرف بوجود عمل وأرض فسوف يتدفق السكان إلى ميزوبوتاميا . ولكن مصادر مثل هذه الأشياء ليست كثيرة فعلى سبيل المثال فان سكان مرتفعات آسيا الصغرى لن يستطيعوا أن يعيشوا فى جو الجنوب . وحتى إذا شارفت أحلام «سير و. ويلكوكس» على التحقيق فان الأرض التى ستكون متاحة من ناحية الاتساع بحيث لا يفى العرض (من الأيدى العاملة) بالطلب (على الأيدى العاملة) . ولذلك أقترح استعمار ميزوبوتاميا بالهنود . وهذا الأقتراح يتطلب نظرة ناضجة ومتمعنة . علما بأن الحجج المؤيدة لهذا الاقتراح هى :

(١) أننا يجب أن نحصل من البنجاب والسند على مستعمرين مناسبين بشكل يثير الاعجاب للتنمية الزراعية التى سوف تتحقق عن طريق الرى .

(٢) أننا يجب أن تمنح الهند مكافأة ملموسة لخدماتها فى الحرب.وباثارة اهتمامها المباشر بهذا القطر يمكننا إزالة بعض الأستياء الذى قد يحس به الهنود المسلمون عن الدور الذى لعبته بريطانيا فى تقطيع أوصال الأمبراطورية التركية (العثمانية) .

(٣) إنشاء مستعمرة هندية سيلغي العذر الذى يتحجج به الهنود فى الهجرة إلى مستعمرات الرجل الأبيض .

(٤) إن مستعمرة هندية وعلى الأخص بنجابية سوف تساعد على امداد الجيش بالضرورة من أجل الدفاع عن نفسها . على أن هذه الاعتبارات لها قيمتها ووزنها ، والصعوبات التى قد تعترض تنفيذ أى من مثل هذا المشروع الكبير بالضرورة تعد فى نظر المدافعين عنه قابلة للتغلب عليها . ومن المحتمل أن السكان الأصليين لن ينظروا إلى استقرار مثل هؤلاء المهاجرين بعين الرضا

ولكن يمكن أن توجد بالفعل مستعمرة هندية لا بأس بها ، كما أن عدد الحجاج الهنود المتزايد يجعل الهنود بدرجة أو بأخرى مألوفين . وبالاضافة إلى ذلك فان الأيدى العاملة العربية لو كانت غير متوفرة لأعمال الرى ، وأنه لابد من إستيراد الأيدى العاملة الهندية لهذا الغرض فان إستقرارهم فى تلك الأراضى الزراعية سيكون شيئا طبيعيا ومألوفا . وقد يتسبب جانب الدين فى ظهور بعض الصعوبات ذلك لأن العرب هناك فى غالبتهم من الشيعة ، بينما سيكون المستعمرون فى الغالب من السنة . كما أن اللغة ستقف عقبة فى وجه الاختلاط والتعامل الحر هناك لعدة أعوام . ذلك لأن اللغتين العربية والفارسية هما لغتا الحديث الشائعتين هناك فقط كذلك سيكون الوضع بالنسبة للمتحدثين باللغة التركية من المهاجرين — وأخيرا فان الجو سوف يرهق أى مهاجر من أية بقعة فى الهند لم يتعود على الجو القارى المتطرف حرارة وبرودة ، إذ تبلغ درجة الحرارة القصوى (١١٤ إلى ١٢٠) . ولهذا فانه من الواضح أنه يستحيل ادخال أيدى عاملة هندية حتى يتضح أن الأيدى العاملة العربية غير كافية وحتى تجاب كل المطالب العربية المعقولة . وفى جميع الحالات فلابد من توفر المهارة الفائقة والادارة الماهرة خصوصا فى بداية الأمر لتمثيل كتلة من الأيدى العاملة الأجنبية حيث أن الظروف الاجتماعية على هذه الدرجة من التميع أثناء عملية التحول التى يجب أن تمر بها ميزوبوتاميا (العراق) . ولكن عندما يتقرر كل اعتراض تبقى الحقيقة التى تقول أن هناك رأيا قويا يتمثل فى أنه بدون القوة العاملة الأجنبية والتى ينبغى أن تكون بالضرورة هندية فان هذا العمل لا يمكن أن يتحقق .

سادسا — إعادة التنظيم الادارى :

إن اعادة التنظيم الادارى هو شرط أساسى لتنمية البلاد ، وليس الأمر

بالطبع مجرد استبدال جهاز اداری محكم يحشد من الموظفين يعملون فى اطار روتين حكومى وقوانين مدنية وجنائية ، ولكنه وبالدرجة الأولى يشكل إدارة مباشرة وثورية للنظام القضائى القائم ، بالاضافة إلى توفر شرطة أمينة وذات كفاءة عالية (ويمكن اختيار هؤلاء من العنصر الكردى) إلى جانب التعليم الابتدائى . وتعديل نظام امتلاك الأراضى بشروط جديدة ، وتبسيط نظام الضرائب بالغاء الرسوم التى تعتبر مثيرة للاستياء وفى نفس الوقت غير مثمرة وفوق كل شىء مرونة فى تحصيل العوائد والضرائب ، (وبالنسبة لبغداد والبصرة فسوف تتطلبان بالطبع نظاما أكثر تعقيدا فى الادارة المحلية تحت الاشراف البريطانى) .

على أن نظام الأرض يشكل النقطة الحاسمة بالضرورة . فلقد تم إصلاح نظام تسجيل الأراضى فى ظل الحكم التركى إصلاحا كاملا فى ولاية بغداد خلال السنوات الخمس الماضية ، ويقوم هذا النظام الآن على أساس سليم (وفى البصرة يقال أن هذا النظام أقل كفاءة) . (الصفحة الخامسة من الوثيقة) غير أن القبائل شبه الرحل فى الدلتا كانت لها حقوق مكتسبة على بعض الأراضى التى تستعمل كمراع وبعض المناطق المزروعة ، وإذا حولت المراعى إلى أرض زراعية بالرى فإما أن يمنح رجال القبائل هذه الأراضى لزراعتها ، أو يمنح لهم تعويض عنها فى أى مكان آخر ، وفى نفس الوقت فانهم قد ينظرون إلى التوسع الزراعى نظرة عداء ربما تكون أشد إذا كان المزارعون من الأجانب . ومرة أخرى فان حقوق الحصول على المساء تشكل مصدرا دائما ومتصلا للاحتكاك والخلاف وسيحتاج الأمر إلى وضع تنظيم فى هذا الشأن . ولا يحب العرب النضال من أجل القتال نفسه . ولم يجد الأتراك أدنى صعوبة فى المحافظة على النظام بواسطة الجندرمة أى قوة الدرك التى تتمتع

بالكفاءة ، حينما حاولوا أن يقوموا بذلك . وفضلا عما سبق . ، فى كل الأحوال فان القبائل التى تقطن جنوب بغداد قد ضمنت الثراء بأن ثبتت مساكنها وقامت بزراعة الأرض خلال جزء من السنة . ولذلك فان الحكومة يسيطر عليها العرب ويمكن حكمهم بسهولة . على أن تعنت وتحكم الولاة المتعاقبين عودهم على التغيرات العنيفة ، ومن المنتظر أن يستقروا دون مشقة كبيرة تحت إدارة أجنبية متى كانت هذه الادارة عادلة ومرنة . والهيئة الأوروبية المطلوبة ستكون قليلة العدد للغاية .

سابعا — هذا العرض السابق ، وهو بالضرورة سطحى للغاية عن ظروف هذا القطر (العراق) ، يجعل فى الامكان تقديم آراء معينة ومؤقتة وتجريبية بالنسبة للمستقبل المنتظر له . ولكن يوجد اعتبار تمهيدى واحد . وهو أن هذا القطر ميزوبوتاميا بامكانيات خصوبته الفائقة وماضيه المجيد لهو أعظم من مجرد عدة آلاف من الأميال من «التربة الخفيفة Light Soil » ونستطيع نحن أو أية قوة متحضرة أن تأخذها أو تدعها كما تشاء . وإن تأكيداتنا بأن البصرة لن تعود إلى الأتراك كانت دون شك إلى حد ما حيلة سياسية تخدم غرضا مباشرا . وإن مثل هذه الوسيلة ، حتى تكون مشروعة يجب أن يكون لها مبرر أخلاقى . والمبرر الأخلاقى فى هذه الحالة هو سوء حكم الأتراك الذى حول منطقة من أخصب بقاع العالم إلى أرض قاحلة جدباء ، واحتفظ بها على هذا النحو قرونا طويلة ، ولم يبد خلال حكمه أية علامة على الأمانة والكفاءة الادارية الضرورية للاصلاح . كما أن القوة التى تقوم بفصل وسلخ هذه المناطق من الامبراطورية العثمانية لا تستطيع أن تتوقف عند هذا الحد. وبإقدامها على هذا العمل جعلت نفسها مسئولة أخلاقيا أمام الانسانية والحضارة عن إستصلاح هذه الأراضى . وبعبارة أخرى يجب عليها إما أن تنهض بالعمل

بنفسها أو تسهل للآخرين سبل القيام بعملية الإستصلاح . على أن مساحة المنطقة التى يجب سلخها وفصلها ، والتنظيمات السياسية والادارية التى سوف تتم ، كل هذا يجب أن يدرس على ضوء هذه الاعتبارات . وأن هذا الأمر معالج بشكل بديهى فى الفقرات التالية .

ثامنا — المناطق المقترح سلخها (من الدولة العثمانية) :

فى حالة عدم وجود ملامح جغرافية تشكل حدودا طبيعية من جهةالشمال فان أية حدود لا تعدو أن تكون خطاً على الخريطة ولذلك توجد حرية أكبر لرسمها وفقا للغرض المشار إليه والذى يتطلب ألا تؤخذ أكثر أو أقل مما هو ضرورى لتنمية القطر . ولاشك أن هناك من سوف يحثون على أن أبسط إجراء هو أن تسلخ من تركيا (الدولة العثمانية) الولايات الثلاثة : الموصل وبغداد والبصرة . وهذه الولايات تكون كل المنطقة . وكل الوحدةالجغرافية والجنسية التى أوضحناها فيما قبل . وهى تضم المراكز التجارية العظمى الثلاث بالاضافة إلى الطرق التى تبدأ منها وتؤدى إليها والتى بالاضافة إلى أعالى نهرى الفرات ودجلة اللازمين لرى الدلتا . فضلا عن أنها تكون الأرض الشديدة الخصوبة شمال جبل سنجار التى تعتبر تعويضا عن الفقر والجدب فى جنوب هذه المنطقة . ولكن توجد عدة مساوىء خطيرة ، فالمساحة شاسعة جدا ، وتزيد على ١٠٠.٠٠٠ مائة ألف ميل مربع . حقيقة أنها تشكل وحدةجغرافية وبشرية . ولكن لسوء الحظ فانها تزيد عن هذا الوضع لأنها تضم جزءا من كردستان بين نهر دجلة والحدود التركية الفارسية . وفى الحال تثير المسألة الكردية فى أحد وأقوى صورها . وقد قيل أن المسألة الكردية قد تكون النقطة الحاسمة ، فى تقرير مستقبل تركيا الآسيوية ، وربما تكون هذه أحسن مناسبة لترديد بضع كلمات عن الموضوع .

وإذا أمكن قيام كردستان ككل مستقل تحت حكم أسرة كردية فـأن المشكلة تكون بسيطة نسبيا ، ولكن الأمر ليس كذلك ؛ فمن المعروف أنه لا توجد أسرة مناسبة حاليا . (الصفحة السادسة من الوثيقة) ومن المشكوك فيه ما إذا كانت المشكلة الكردية الحقيقية التي هي في الواقع مشكلة زراعية يمكن حلها من الداخل ، إذ لا يوجد سوى حلين بديلين ، أن تكون كردستـان خاضعة للنفوذ السياسي للقوى الموجودة في الشمال أو في جنوبها أو تـدار بواسطتهما بالفعل ، أي أنها إما أن تخضع للروسيا أو لنا . وإذا خضعت للنفوذ السياسي للروسيا فلن نتمتع بلحظة سلام . وإذا خضعت لنا فعلينا أن ننهض بالمهمة المستحيلة من رعاية علاقاتها الخارجية ، وأن نكون مسئولين عـن حماية أرمينيا من أعمال السلب التي قد يقوم بها الأكراد . كذلك يستحيل علينا أن ننهض بعملية الادارة ، وفضلا عن ذلك فليس من المحتمل أن ترضى الروسيا على قيام منطقة بريطانية على حدودها في شمال فارس بالتحكم المطلق في «خانقين» وأهم طرق التجارة إلى منطقة نفوذها ومجالها في فارس . إذن فالبديل الوحيد هو أن نترك كردستان تحت إدارة الروسيا ، وهذا وضع طبيعي جدا حيث أنها من خلال سيطرتها على «أزربيجان» فانها تكون مسئولة عن أكراد شمال غرب فارس . ولكن إذا استقر الأمر على هذا فسوف يكون مـن الضروري كذلك أن نسلمها الجزء الكردي من ولاية الموصل حتى تكون كل كردستان تحت سيطرة وإدارة واحدة. هذا الجزء تحده غربا نهر دجلة وحدود فارس شرقا وجبل ماردين جنوبا . وهو في منتهى الخصوبة كما أنه منطقة بترولية ، ويضم منطقة «خانقين» الهامة عند الحدود . كذلك تضـم أراضي الشركة الانجليزية الفارسية «شيعة صرخ Chaih Surkh» التي سيكون من الضروري عمل ترتيب خاص بها من روسيا ما لم نرد إلى فارس . أما جبل

«ماردين» فكما سبق أن أوضحنا فهو عبارة عن سلسلة من التلال المنخفضة ولا تشكل حقيقة حدودا طبيعية ، ولكنها على الأقل مميزة الوضوح ، وهى إلى هذا الحد أفضل من مجرد خط على الخريطة .

فاذا كان فى الامكان اقامة كردستان متماسكة فلابد من استبعاد كل المنطقة الواقعة شرق نهر دجلة حتى جبل «ماردين» من ولاية الموصل.ولكن كذلك سيتحتم فصل الأراضى الخصبة لمراعى قبيلة «شمر» العربية شمال جبل «سنجار» من نفس ولاية الموصل لأغراض إدارية . حيث أن للأكراد حقوق مشتركة فيها ، وهم ينحدرون إليها خلال أشهر الصيف لزراعتها . إن جبل «سنجار» نفسه أكثر صلاحية من جبل «ماردين» كحدود طبيعية ، ولو أنه أعلى وأكثر بروزا ، ولكن يقال أنه سهل الاختراق والالتفاف حوله . ولذلك لا أهمية لامتلاك الجبل المذكور ، وحيث أن المنطقة الخصبة تمتد قليلا إلى جنوبه ، وحيث أن المنطقة الواقعة شماله قد سبق فصلها ، فلا يبدو مايدعو إلى الاحتفاظ بأراضى جدباء قاحلة أكثر مما يمكن تفاديها . وأن الأراضى البرارى هنا فى الأغلب مالحة . و «الحضر El-Hadr » التى لاتزال أنقاضها قائمة والتى قاومت حصار الرومان بنجاح عدة مرات لم تكن بأية حال مركزا زراعيا . وجنوب «الحضر» يبدأ النهران فى التقارب والحدود بين ولايتى الموصل وبغداد عبارة عن خط يرسم من نقطة أسفل سامراء (الواقعة على نهر دجلة بقليل إلى «عنه» الواقعة على نهر الفرات) ، وتقع «سامراء» على مسافة قليلة جنوب النقطة التى يخترق فيها نهر دجلة جبل «ماردين» الذى ينتظر أن يشكل الحدود على الضفة اليسرى للنهر . وكما سبق أن أوضحنا فان شبكات الرى القديمة بدأت من هذه النقطة . ولذلك فمن المقترح رسم خط الحدود من هذه النقطة إلى «عنه» عبر البرارى والقفار لمسافة ٩٠ ميلا على وجه التقريب

أو إلى «هيث» التى تقع جنوبها (على مسيرة يومين ونصف) . ولا يهم أى النقطتين يقع الاختيار عليهما . ولكن من المهم أن تضم الحدود «هيث» لأنه من المنتظر أن يعثر هناك على بيتومين ونفط وبترول أبيض ومحاجر حجر جيرى ممتازة . إن خطاً للحدود يرسم فى هذه المنطقة ميزته أنه يطابق الحد الشمالى «للسواد» أو أرض الدلتا الغرينية .

وليس من المتوقع أن مثل هذا الخط ليس له عيوبه ، ولكننا سبق أن أوضحنا أنه فى غياب الملامح والسمات الطبيعية فان خط الحدود لا يعدو أن يكون مجرد خط ، ولا يبدو أن ثمة خط أفضل منه . فمن عيوب خط «تكريت عنه» أو خط «هيث» أن قبائل شمر الجنوبية تتحرك عبر هذا الخط . وعلى أى حال سيتحتم عدم إحكام الرقابة السياسية على هذه القبيلة — ربما بالمساعدات — لحماية الطرق (الصفحة السابعة من الوثيقة) وخط بغداد الحديدى إذا ما مد من الموصل جنوبا . وبالمثل فى الجهة الغربية التى تمتد فيها ولاية بغداد إلى منتصف الصحراء السورية فلابد من رسم خط تحكيمى من «عنه» أو «هيث» فى اتجاه الجنوب الشرقى موازيا لنهر الفرات حتى حدود الكويت . ويجب ممارسةبعض الرقابة السياسية على قبائل العنايزة لحماية النهر والطريق الذى يمتد على ضفته اليمنى . وفى داخل هذه الحدود ستشكل الأماكن المقدسة فى كربلاءوالنجف مناطق مستقلة تحت سيطرة الشيعة .

لقد توصلنا إلى فكرة بدائية عن أكبر مساحة نحاجة إلى أن تنتزع وتنفصل من المناطق التركية (العثمانية) فى آسيا لارضاء البديهيات التى سبق أن عرضناها وقد تبين أنها تضم الحدود الآتية : خطا يتبع الحدود التركية الفارسية من «المحمرة» إلى «كالانوفت» ثم يسير على طول جبل «ماردين» إلى نقطة «فتحة» حيث يقطع نهر دجلة سلسلة الجبال ، ثم فى خط مستقيم عبر القفار والبرارى

إلى نهر الفرات في «عنه» أو «هيث» بما فيه المدينتين ثم يتجه الخط إلى الجنوب الشرقي ليضم الصحراء المتاخمة للكويت .

المهمة الثانية هي التحقيق من أصغر مساحة يمكن أخذها والحصول عليها على اعتبار أنها ستؤخذ في كل الأحوال والظروف .

وعلى سبيل المثال : لماذا لا نسلخ بكل بساطة مدينة وميناء البصرة وشط العرب الواقع أسفلها ؟ إن الاجابات على هذا السؤال سبق ورودها من قبل :

(١) فالبصرة استراتيجيا لا يمكن الاحتفاظ بها كما اكتشف هذه الحقيقة «سير أ. باريت Sir A. Barrett » وأن من يسيطر على بغداد يتحكم فيها (أي في البصرة) . ويجب على الأقل احتلال «القرنة» و «الناصرية» كذلك.

(٢) أن ميناء البصرة لا قيمة له في حد ذاته ، فهو مجرد مدخل لميزوبوتاميا وأن مركز التوزيع هو بغداد . (١) ، ومن يستولي على بغداد يتحكم ليس في تجارتنا مع ميزوبوتاميا فحسب ولكن كذلك مع شمال غرب فارس . ومن الممكن حقا ، أننا متى سيطرنا على بغداد والبصرة معا فان الأولى ستقلل من الأهمية التجارية للاخيرة . ولكن إذا سيطرت على كل منهما قوة مختلفة فان البصرة لابد أن تعاني دائما نتيجة لذلك .

(٣) ولأغراض تجارية أيضا ، وكذلك للأمن المحلي لا يمكن اسقاط أو

---

(١) تعزيزا لهذا الرأي (الذي قد يكون واضحا بشكل كاف) يمكن أن نقتبس رأيا وقع في يدنا أوردته بوضوح : برقية وزارة الخارجية Foreign Office telegram إلى السير تونلي رقم (٢) تجاري ، to Sir W. Townley No. 2. في أول مارس ١٩١٥ : Commerical of 1st March 1915. تشير فيها إلى أن :

«السادة شترك يقولون إن إبحارهم إلى الخليج لم ينقطع تماما والمستقبل يتوقف إلى حد كبير على الدخول إلى بغداد

Messers Strick say that their sailing to gulf have not entirely ceased. Future largely depends on access to Bagdad

اغفال «العمارة Amara » إنها مركز عظيم لجمع الصوف . «والسادة لينش Mssers Lynch » لديهم مكبس هناك وأعداد سكانها ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف نسمة . ومن هنا يمكن السيطرة على «بني لام» الذين يهاجمون «الاهواز» الآن ومنطقة امتياز البترول .

(٤) وهكذا نحن نحوز حاليا مدن «الناصرية» و «القرنة» و «العمارة» ، ولكن لضمان ري هذه المنطقة وتأمين الملاحة في شط العرب يجب السيطرة على أعمال الري في أعالي النهر .

(٥) وهكذا فلا محالة من امتداد الخط شمالها ، حتى حدود ولاية البصرة التي هي عبارة عن خط من «كوت العمارة» على نهر دجلة إلى الناصرية على الفرات ، ولكن هذا الخط مهما تكن مزاياه كتقسيم إداري داخلي معرض للاعتراضات السابق ذكرها كحدود للدولة . والحقيقة البسيطة هي أنه لو أخذنا بالبديهية التي تذهب إلى أن ميزوبوتاميا يجب أن تعود وتبعث ، فان المنطقة غير قابلة للتقسيم حتى النقطة التي يصل فيها النهران إلى الدلتا ، أي حتى «بلد» و «هيت» ، وعندما نصل إلى هذه النقطة فقد يكون من المريح أكثر من أي وضع آخر أن نضمن المثلث الصغير نسبيا من الأرض التي يحدها جبل «ماردين» ، ونهر دجلة وخط عرض ٣٤ درجة .

وإذا كانت الاعتبارات المقدمة في هذه الفقرات سليمة ، فان النتيجة تكون واحدة . وإذا تناولنا الموضوع من أية نقطة أو زاوية فأن المساحة التي يمكن سلخها عمليا هي المنطقة التي يكون فيها خط «فتحة» — «عنه» أو «هيت» الحد الثاني .

ثامنا — طبيعة الادارة :

أن نفصل ونسلخ هذه المنطقة من الامبراطورية التركية (العثمانية) شيء ،

وأن نزودها بالادارة شيء آخر إذ لاشك أن ضمها إلى بريطانيا العظمى سيكون محل اعتراض . وفى رسالة حديثة من الكويت قسم الوكيل السياسى الرأى العام بين العرب إلى ثلاثة طبقات :

(١) أولئك الذين يعجبون أشد الاعجاب بطريقتنا ومناهجنا يرغبون فى أن يكونوا تحت حمايتنا (على سبيل المثال شيخ الكويت نفسه) .

(٢) أولئك الذين يكنون لنا إعجابا ويرغبون فى اقامة علاقات سياسية وثيقة معنا ويريدون أن يديروا شئونهم بأنفسهم (على سبيل المثال أمير نجد) .

(٣) أولئك الذين لا يعجبون بنا ولا يرغبون فى أن يقيموا أية علاقات معنا . أنه يعتقد أن الرأى الثانى هو الغالب ولكنه لم يذكر أى ظل من (الصفحة الثامنة من الوثيقة) رأى يرغب فى أن يتبنى بواسطتنا . لقد أبدى عزيز بك المصرى بعض القلق بالنسبة لنوايانا وأوضح أننا إذا كان الضم هو سياستنا فانه لن يستطيع أن يساعدنا . أما الصحيفة الاسلامية الموالية لنا فى بومباى «اسلامك ميل Islamic Mail » عبرت عن بعض المخاوف التى تساور المسلمين الهنود . أن صرخة الجهاد قد لاقت نجاحا محدودا بين العرب (بدافع الخوف من انتقام الاتراك إذا لم يستجيبوا للدعوة) ، وإنه من الصعب بالنسبة لهم أن يستقروا تحت إدارة كافرة من أن يلقوا عن كاهلهم النير التركى أولا ، ولو أنهم كما سبق أن أوضحنا كانوا معتادين على التغيرات المفاجئة ، ومن السهل عليهم أن يتوافقوا ويتكيفوا مع نظام جديد طالما كان منصفا عادلا . وربما تثور إعتراضات ذات صبغة دولية ، ولو أنه باستبعاد ألمانيا فأنه لا توجد قوة أوروبية يمكن أن تتقدم بطلب مضاد . ولاشك أن للروسيا أطماعا واسعة . ولقد سبق لها أن قدمت مطلبا كبيرا فى القسطنطينية وفى شرقى المضايق (البوسفور والدردنيل) التى تريد أن تصل إليها برا . أى أنها من

الممكن أن تطلب ليس فقط أرمينيا ولكن على الأقل جزءا من حوض البحر الأسود وكردستان بدون شك . ويحتمل أن تطلب منا بعض التأكيدات بالنسبة لحرية الملاحة فى شط العرب ولكن فى حالة إعطائها كل المنطقة التركية الفارسية حتى «خانقين» ، فمن المحتم ألا يكون لها سند فى المطالبة بأراض من ميزوبوتاميا نفسها .

ولكن فى كل الحالات يجدر بنا أن نأخذ فى الاعتبار الخطوط الممكنة التى لن تثير اعتراض أحد وأن البدائل الوحيدة تتمثل بالتقريب فيما يلى :

(١) إنشاء دولة مستقلة .

(٢) إنشاء دولة خاضعة لنوع من الحماية .

(٣) ضمها بمعرفة فارس .

١ — يجب أن نعترف فورا بعدم وجود مقومات لتكوين دولة مستقلة إذ أن العرب لم يثبتوا أنهم قوة متماسكة . ولا توجد أسرة واحدة أو فرد معين يمكن أن يعترف به عرب ميزوبوتاميا أو لديه القوة التى تضطرهم إلى طاعته . إن شيخى الكويت والمحمرة رجلان متقدمان فى السن وأبناؤهما الذكور لا حول لهم . وابن سعود وشريف مكة بعيدان جدا عن المنطقة . وبالاضافة إلى وجود عداء متوارث بين الأول (ابن سعود) وأبناء قبيلة شمر القاطنين شمالى شبه الجزيرة العربية مما يحتمل معه أن يظهر ابن رشيد فى الميدان ضده . وكان نقباء البصرة وبغداد من رجال الدين ولكنهم يفتقرون لأى نفوذ سياسى . أما المصريون المنادون بالوحدة العربية فليسوا أكثر من حالمين أو مهيجين وعلى أى حال فانهم ليسوا بالرجال الذين يمكن أن يوكل إليهم تأسيس دولة جديدة بالإضافة إلى أن العرب لم يبدوا أية مقدرة إدارية لديهم

القطر — ولو أنه أفضل من تسليمه للأتراك ليحكموه فى ظل حكم ذاتى. ومهما يكن الأمر فان من ينتزع ميزوبوتاميا من أيدى الأتراك يصبح مسئولاً أمام العالم المتحضر عن إصلاحها . ولا يمكن تدفق رأس المال الأجنبي اللازم إلا فى ظل إدارة مستقرة ثابتة .

(٢) إن نفس الاعتراضات تنطبق على حالة أية محمية أكثر من اسم على مسمى . ويمكن أن ننظر إلى ثلاثة درجات من الحماية :

أ — عقد معاهدات مع الشيوخ المحليين مشابهة لتلك التى تجرى بشأنها مفاوضات مع ابن سعود (١٩١٥) . هذه المعاهدات سوف تتضمن ضماناً بالحماية ضد العدوان الذى لم يقع نتيجة إستفزاز من قبل قوة أجنبية وذلك نظير أن يتعهد الشيوخ بعدم التعامل مع القوى الأجنبية أو منحها إمتيازات إلا بموجب نصيحتنا غير المشروطة والمتحفظة . إلى جانب هذا سيكون هناك إلتزام بحماية الطرق التجارية (كما هو الحال فى المنطقة المتاخمة لعدن) . ونتيجة لمثل هذا الترتيب سيكون تحويل حالة ميزوبوتاميا إلى حالة شبه الجزيرةالعربية ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تستمر بغداد مركزا تجاريا . ولذلك فان مثل هذه المعاهدات ستكون صعبة التنفيذ بدون القيام بعمليات عسكرية فى داخل القطر . وسوف تكون باهظة الثمن فى حد ذاتها ولن تعود علينا بأية فائدة . وستكون القبائل من الناحية العملية تحت رحمة أية قوة تختار أنتسيطر عليهم من ناحية الشمال .

ب — إنشاء دولة مماثلة للدولة هندية محلية تحت رئاسة رئيس محلى أو مستورد من الخارج مع مقيم بريطانى . وأن الصعوبات ستثير نفس الثورة التى أوضحناها آنفا فى حالة الدولة المستقلة بدون مقيم بريطانى . بالاضافة إلى أن وجود مقيم بريطانى (الصفحة التاسعة من الوثيقة) له سلطات إستشارية

فحسب سينطوى على تحميلنا بمسئولية من العسير علينا أن نتحملها ، ولن تعود علينا بأية فائدة .

جـ – تعيين حاكم صورى مع إدارة بريطانية فعالة إذا أتى رجل يلقى اختياره لمثل هذا المركز المرموق الدقيق الرضا العام ، وربما فى هذه الحالة يمكن أن يقال شىء فى هذا البديل ، ولو أنه بالنظر إلى تاريخ مصر لا يمكن اعتباره مرضيا فى مزاياه ، بينما كوسيلة أو حيلة سياسية فانها قد بليت بعض الشىء وقلمت .

(٣) ولا يبقى أمامنا سوى حلم الضم إلى فارس التى تعتبر من عدة نواح الوارثة الطبيعية لميزوبوتاميا . وأن هذه الفكرة جذابة – ولكنها بالتأكيد مع التجربة التى عشناها معها زهاء ربع القرن المنصرم – غير عملية بالمرة . بل إنه ليس من المؤكد بعد أن الحكومة الفارسية ستكون قادرة على المحافظة على وحدة الأراضى التى كانت تمتلكها ومن الصعب تبرير تسليمها أراض جديدة لادارتها بمعرفتها . وعلى أية حال فانه ليس من الضرورى أن تكون الادارة فارسية ومثال بيرار قد يزودنا بحل للمشكلة . وسوف توضع ميزوبوتاميا تحت السيادة الفارسية ولكنها تؤجر لبريطانيا العظمى بصفة دائمة مقابل إيجار مجز . فهل هذا الترتيب سيكون ممكنا من الناحية العملية فى حالة ما تكون السيادة أجنبية مثل وضع حيدرآباد (حيث أنيطت السيادة لبيرار) وذلك يحتاج إلى دراسة دقيقة. كما ان هذا الترتيب سوف ينطوى بالتأكيد على صعوبات إدارية ودولية جسيمة ، ويمكن أن يكون عمليا على شرط واحد ، وهو أن يكون الايجار مطلقا ودائما وغير مرتبط بأية تعهدات أو تأكيدات تتعلق باستعادته نهائيا أو أنه تحت أى شروط تخول للسيادة أى حق (ولو صورى) للتدخل فى العلاقات الداخلية والخارجية للمنطقة المؤجرة . ان ذلك هو الأكثر

ضرورة — إذا استمرت فارس كدولة — أنها مضطرة أن تدخل تحت النفوذ والسيطرة الروسية بصفة مضطردة . ولكن إذا كان هذا الترتيب سيرضى غرور الطاووس الفارسي فهذا موضوع آخر ، ولاشك أن مقدار الانجار سيؤثر تأثيرا هاما .

أن المشكلة من عدة نواح تشبه مسألة السودان بعد اعادة فتحه . ولكن أى حل مماثل لحل المسألة فهو غير مرغوب فيه حتى لو كان عمليا ذلك لأن مصر حقيقة تحملت مسئوليات معينة إزاء السودان فى حين أن فارس لم تستطع أن ترتضى بأية مسئولية إزاء ميزوبوتاميا . والضم فى هذه الحالة لا يعلو أن يكون خرافة ما لم يتسبب فى فشل الهدف المنشود . وعلى العموم فان عيوب خلق مولدات خيالية ودولية ترجح كل المزايا التى يسوقها المنادون بحل يلقى أقل اعتراض ومقاومة ممكنة . ولا يوجد بديل عملى لعملية الضم للإدارة البريطانية . والسؤال التالى هو كيف يجب أن توضع هذه الادارة موضع التنفيذ .

ان النظام الأوضح هو ادماج (ميزوبوتاميا) فى الأمبراطورية الهندية . ذلك لأن الهند هى أقرب الممتلكات البريطانية ويجب أن تكون قاعدة الدفاع عن ميزوبوتاميا . إذ كانت علاقتها بها دائمة وثيقة . وعن طريق المقيم السياسى فى بغداد ، احتلت مكانا مرموقا فى السياسة المحلية . بينما المشاكل الادارية التى تنتظر الحل هى تلك التى تعرفها حكومة الهند وتألفها . بيد أنه توجد مساوىء خطيرة لاضافة مسئوليات أخرى على عاتق حكومة الهند — حتى بورما كانت عبارة عن طفلة غريبة عن (حكومة الهند) ، وأن ممتلكات شاسعة مترامية الأطراف بامكانيات فياضة لا ينضب معينها يفصلها الخليج الفارسى على طوله ولا يستبعد منها أن تضيف تعقيدات إدارية خطيرة إلى النظام المعقد فعلا

لحكومة الهند ولا يمكنها أن تنتظر الرعاية الكافية التي تبرر تبعيتها لحكومة تابعة أصلا . وفضلا عن ذلك فلا يستبعد أن تشهد الهند في السنوات القليلة القادمة تغيرات دستورية بعيدة المدى قد لا تتمشى مع الادارة الجيدة ذات الكفاية العالية لمستعمرة في أولى مراحل نموها . بالاضافة إلى أنه من المؤكد أن النمط المطلوب من الادارة ليس هو نوع الادارة الهندية تماما أن الدستور المعقول والمنصف للغاية يتمثل في حاكم عام بنوع من الاستقلال الذى يتمتع به حاكم عام السودان ، وبنفس الطريقة قد يكون من (الصفحة العاشرة من الوثيقة) الممكن تشكيل مجلس استشارى صغير معه . ولما كانت المساحة صغيرة ، والادارة بسيطة فان هيئة الأوروبيين في جهاز الادارة هي أصغر جدا من أن تكون متميزة (يكفى حوالى ١٢ رجلا) ، وإذا كان الأمر كذلك ، فيمكن توظيفهم بالاشتراك وعمل تبادل مع الخدمة المدنية في السودان . وستكون السلطة الحاكمة أو المراقبة في هذا القطر من اختصاص وزارة الخارجية . وأن دواعى الاعتراض على هذا الترتيب تتمثل في صعوبة تدبير الاعتمادات . وسوف تمضى سنوات قبل أن يصبح القطر معتمدا على نفسه . ولابد من إنفاق رأس مال كبير في البداية . ولاشك أن احتياجاته قد تواجه من حكومة الهند بطريقة أفضل من الخزانة (البريطانية) . ولكن المسئوليات والأعباء المالية للهند جسيمة فعلا ، ولو أنه مما لاشك فيه أن الهند ستكسب الكثير من وراء الحصول على هذه الممتلكات الجديدة — إلا أن امكانية تبرير وتسويغ ايراداتها في هذا المجال أمر مشكوك فيه (١).

---

(١) لا توجد أرقام حديثة العهد — ولكن في سنة ١٩٠٣ كانت إيرادات ولايتى بغداد والبصرة دون ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني بينما النفقات تفوق هذا المبلغ .

تاسعا – المنطقة المحمية :

ان بعض الاعتبارات الخاصة بالمساحة التى ستتم إدارتها وطبيعة هذه الأدارة قد تم طرحها وأقتراحها . ولكن من الواضح أنه إذا كان من المحتم حصر المساحة فى أضيق نطاق ممكن ، إلا أنه من ناحية أخرى يستحيل أن نتركها – كما سبق أن أوضحنا فى وسط بلاد لا صاحب لها . لقد زودتها الطبيعة بحدود (طبيعية) جنوبا وشرقا ، ولكن من جهتى الشمال والغرب لا توجد سوى خطوط لحدود مفروضة عبر القفار . وقد لمحنا من قبل بأنه نظرا لأسباب قبلية سيتحتم أن نعد سيطرتنا السياسية فى شكل محمية محددة وراء هذه الحدود . والسؤال التالى هو أين تقف هذه الرقابة والسيطرة (السياسية).ويبدو من الضرورى ألا ينبغى أن تتوقف هذه السيطرة السياسية حتى تصل إلى النقط التى تبدأ منها السيطرة السياسية لقوى أخرى متحضرة . وأنه لا يجب أن يكون فى هذه التسوية أية أطراف ممزقة وحيثما لا يمتد نفوذنا الآن بالتحديد فمن المؤكد أن القوى المجاورة ستمد إليها نفوذها وهذه القوى هى روسيا وفرنسا . ولقد سبق لنا أن ناقشنا موقف روسيا ، وإذا كانت أرمينيا وكردستان ستقعان فى يدها فان محميتنا يجب أن تمتد إلى التلال الواقعة شمال جبل سنجار وكما أسلفنا لا يوجد خط تقسيم مرضى هناك لأن الأكراد يرتادون هذا الحزام الخصب صيفا . ولكن هذه على وجه الاحتمال حالة مؤقتة مصيرها الزوال متى استقرت الزراعة بصفة مستديمة . أما بالنسبة لنصيبين والموصل اللتان سيتحتم أن يكون بها مقيم بريطانى ، كذلك أعالى نهر دجلة إلى النقطة التى يصبح فيها الرى ممكنا ستكون داخل نطاق نفوذنا السياسى . هذا مهم ولو أنه لعدة سنوات قادمة لن يكون هناك تفكير فى ادخال الرى شمال جبل ماردين . ونرجع لأهمية إلى أنه ليس من السلامة فى شيء السماح بأن تقع

أعالى مياه النهر التى يتوقف عليها رخاء الدلتا بالضرورة فى يد قوة أجنبيـة وتحت سيطرتها .

لقد قيل أن تجارة الموصل يمكن أن تجـــد منفذا لها عن طريق ميناء الاسكندرونة والتى لانبالغ فى أهميتها كمنفذ لكل الطرق التجارية المتجمعة والتى تتمركز فى حلب ولهذا فأننا مالم نستطع السيطرة عليها بأنفسنا فأنها يجب أن تكون ميناء حرا . وفى هذا الأتجاه فان محميتنا سوف تمتد إلى حدود مجال النفوذ الفرنسى . ثم ما هى المطالب التى ستصر عليها فرنسا ومتروكة للمستقبل ان الفرنسيين يريدون سوريا وربما فلسطين كذلك وفى تلك الحالة فان نهر الفرات من «تل كوجك» إلى «دير الزور» ثم جنوبا بحيث يشتمل على موطن العنايزة ثم يمتد إلى خط عرض ٣٠° سوف يحدد بما فيه الكفاية حدود مجال كل من النفوذ البريطانى والفرنسى ، بينما خط عرض ٣٠° غربى الكويت سيحدد الحدود من جهة شبه الجزيرة العربية . وفى شبه الجزيرة العربية فان المصاعب تثور نتيجة العداء الوراثى بين ابن رشيد وابن سعود ، ويجب التوفيق بينهما إلى حد ما إذا كان الاثنان سينضمان إلى معسكرنا . إننا نحاول أن ندفع ابن سعود إلى صفنا بموجب معاهدة لايزال التفاوض بشأنها جاريا كما سبق أن ذكرنا . وللوقت الراهن وفى كل الحالات فإن من شأن هذا أن يلقى بابن رشيد فى أحضان المعسكر الآخر . فحاليا الطرف الآخر هو تركيا ولكن فى المستقبل عندما لا يوجد طرف آخر له مصلحة فى أن يضرب جانبا (الصفحة الحادية عشرة من الوثيقة) بالجانب الآخر ، فإذا تم تحديد حدود ابن سعود تحت رعايتنا ، فمن المحتمل أن يتم حل هذا الصراع على السلطة وعلى الساحل الغربى لشبه الجزيرة العربية ، وربما يحاول شريف مكة الكبير أن يطرح النير التركى وينصب نفسه سيدا على الحجاز . وفى جنوب الحجاز وعدنا بأن نمنح تأييدنا السياسى لضمان استقلال السيد الادريسى فى عسير . كما عقدنا معاهدة

حماية مع شيخ ماويه فى أقصى جنوب اليمن . ولكن بين ماويه والادريسى يوجد الامام يحيى الذى يجب استمالته على نحو ما إذا شئنا أن يستتب السلام فى اليمن أو فى منطقة عدن الداخلية . وفى الواقع يجب أن ننظر إلى اليمن على أنها منطقة خطرة ، وأن لها امكانيات هائلة ، وأننا لا نريد ضمها إلينا ، فضلا عن أننا أكدنا لعرب اليمن أننا لا نعتزم أن نوسع حدود ممتلكاتنا فيها . ومن المؤكد أن ايطاليا ترغب فى السيطرة عليها . على أن العرب يكرهون ايطاليا أشد من أية قوة أخرى ولا نستطيع أن نتورط فى أى عمل يؤدى إلى اعطائها اليمن دون أن نفقد ثقة كل عربى من عدن حتى مكة . ومن ناحية أخرى لا يوجد عربى يمكننا أن ننصبه هناك سوى الامام الذى تقوم مطالبته على أسس قوية . ولو أنه لم يقدم لنا أية مساعدة إلا أننا مضطرون دفاعا عن النفس أن ندعمه بشرط التوفيق بين مطالبه ومطالب كل من الادريسى فى الشمال ، وشيوخ ماويه فى الجنوب .

إن مد حدود محمية عدن من ناحية الشمال الشرقى عبر الصحراء بحيث يقابل خط الحدود خطا آخر مرسوما فى أنحاء الجنوب على مقربة من «العقير» سبق أن قبلته الحكومة العثمانية كتحديد وتمييز لأقصى نقطة تطالب بها فى الجنوب . وفى المستقبل سيستعمل هذا الخط لتحديد مجال نفوذ ابن سعود الذى جعل نفسه وارثا وخلفا للسلطة العثمانية فى وسط شبه الجزيرة العربية . وهذا المجال سيتطلب تحديدا أكثر لارضاء مطالب شيخ الكويت التى ضحى بها للضرورات السياسية فى مفاوضات جرت مؤخرا مع تركيا. أما المنطقة الساحلية المسماة «بالقطيف» التى هى تحت سيطرة ابن سعود ستنتهى عند «جبل البحرى» بدلا من «جبل منيفة» ، وسوف تعاد «أم قصر» و «صفوان» فى الشمال إلى شيخ الكويت.

وفى جنوب الخط الممتد عبر الصحراء يخضع كل الساحل لنفوذنا دون غيره فيما عدا قطر (التى خولت حكومة الهند إلى أن تعقد معاهدة مع شيخها) . ومسقط التى تضمن كل من فرنسا (وبريطانيا) استقلالها . ولو لم يكن الثمن غاليا ، لكان من الأفضل انتهاز هذه الفرصة لابعاد فرنسا من مسقط .

ويجب أن نقول كلمة أخيرة عن الحجاز . لقد كان مبدأ أساسيا فى سياستنا أن نترك الخلافة وشأنها كمسألة داخلية بحتة للمسلمين . ولكنا لم نعلن موقفنا فى الموضوع . إذا كان المالك بحكم الأمر الواقع للأماكن المقدسة هو الخليفة ، وإذا كان شريف مكة الكبير ينفصل بطريقة حاسمة عن الأتراك فأنه يصبح الخليفة بحكم الأمر الواقع فى كل الحالات مؤقتا ، وعندما يتم قص أجنحة تركيا وانهيارها فلن تكون هناك أية قوة اسلامية تملك الارادة والقدرة على رفضه (أى الشريف حسين خليفة للمسلمين) . أن مصدر الخطر الوحيد الذى يهدده هو شبه الجزيرة العربية نفسها . ولكن فى شبه الجزيرة العربية الرئيس الوحيد القادر على تحدى مطالبه هو ابن سعود ، وقد أكد «كابتن شكسبير Captain Shakespear » فى تقرير كتبه قبل وفاته بوقت وجيز «إننا لن نحتاج إلى أن نخشى من محاولة ابن سعود أو أسرته المطالبة بهذا اللقب بلون وجه حق إن الوهابيين يعترفون فقط بالخلفاء الأربعة (الراشدين) الأوائل ، واتجاه الرأى العام العربى كما سمع عنه «كابتن شكسبير» هو أنه إذا صح أن أنور باشا سيعزل السلطان (العثمانى) الحالى ، كما تدل البوادر «فان الخلافة بالموافقة الاجماعية للمسلمين ستعود إلى أسرة من سلالة بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، والتى على رأسها الشريف (حسين) والذى أشعر أنه سينال تأييد إبن سعود فى مثل هذه الحالة أكثر من معارضته وخصومته» .

وفى مثل هذه الحالة تكون المسألة قد حلت ذاتيا ، كما نحب ، ولصالح صديق تكفلنا بتأمينه ضد أى هجوم .

إن محصلة هذه الاعتبارات هى فرض حماية بريطانية على نصف قفار وبرارى سوريا وكل شبه الجزيرة العربية . وإذا كان هذا يبدو عسيرا وغير مستساغ إلى حد ما فان مناقشتنا وبحثنا لما نعنيه بكلمة «محمية» فى هذا الموضوع سوف تطرد كل قلق وتزيله . لقد سبق أن أوضحنا أنه فى حالة عدم وجود حدود طبيعية للمناطق التى نديرها فى ميزوبوتاميا ، (الصفحة الثانية عشرة من الوثيقة) ونظرا لحالة الترحال وطبيعة القبائل الرحل فان فرض حماية مباشرة فى الأراضى المجاورة هو البديل الوحيد لضم منطقة أكثر اتساعا . ولذلك فى اتجاه شمال خط «فتحه عنه Fatha Anah » وفى اتجاه غرب نهر الفرات لابد من الاتفاق مع القبائل لتأمين طرق التجارة سواء أكانت طرقا أم خطوطا حديدية ولتنظيم حقوق الرعى ولمنع هذه القبائل من أن تكون أداة للتآمر فى يد الدول المجاورة التى يمكن أن تكون مواقفها مريبة . وعلى أية حال فيجب تنفيذ ذلك مهما ينتظر أن يحدث فى شبه الجزيرة العربية .

ولكن إذا وصلنا إلى شبه الجزيرة العربية ذاتها فأننا نجد أن الموقف مختلف تماما ، ذلك نظرا لأن لنا علاقات بموجب المعاهدات التى عقدت مع حكام الساحل الشرقى والجنوبى للجزيرة العربية من الكويت حتى عدن ، وهذه الأراضى حيوية بالنسبة لتأمين موقفنا فى الخليج «الفارسى» ولمواصلاتنا إلى الهند . ولا يوجد على الاطلاق سبب عملنا على الاتصال بالقبائل التى تقطن أواسط الجزيرة فيما عدا اهتمامنا بالأراضى الساحلية فليس لنا فى الداخل مصالح على الاطلاق . والمعاهدة التى تجرى بشأنها المفاوضات مع ابن سعود أملاها إستيلاؤه على ساحل القطيف منذ وقت قريب . إنه لا توجد رغبة لدينا ولا قدرة لنا للتدخل فى شئون زعماء الداخل ، ومما له أهمية بالغة أن زعماء المناطق الداخلية ليس لديهم أية نية للسماح بالتدخل فى شئونهم على الاطلاق .

إن ما يريدونه ويحتمل أن يكون صحيحا أن نقول عنهم ما قاله «كابتن شكسبير» عن إبن سعود ولو أنه بلاشك بدرجات مختلفة «أنهم مفعمون بالوطنية لبلادهم وبإيمان عميق بدينهم ورغبة عارمة فى أن يقدموا أفضل ما عندهم لشعوبهم» . إن ما يريدونه هو أن تكون «جزيرة العرب للعرب» ، وكل الذى يرغبون فيه هو ضمان عدم الهجوم عليهم من البحر وبذل مساعينا الحميدة فى استخلاص استقلالهم عند التسوية فى نهاية الحرب . هذا ونحن فى موقف يمكننا معه أن نقدمه إليهم — وفى الواقع سبق أن وعدنا به إبن سعود وحاكم ماويقو الادريسى وشريف مكة — والأقل خطورة هو أن نكمل شبكة اتفاقاتنا . إن بسط الحماية على الجزيرة العربية لا يعدو أن تكون جزيرة العرب للعرب تحت رعاية بريطانيا العظمى .

عاشرا — فارس :

إن مسألة ميزوبوتاميا لابد أن تثير بالضرورة مسألة فارس : هذا فقط لأن تحييد أو إحتلال عربستان ولورستان ضرورى وحيوى من أجل تأمين مدينة البصرة كما نعرف فى هذه اللحظة . هذا فضلا عن أنه من الواضح أن روسيا التى تحتل أذربيجان لو إحتلت كل الجانب التركى من الحدود حتى مدينة «خانقين» فسوف تقوى قبضتها على شمال فارس . والآن حان الوقت للاتفاق معها . ومن المعروف أن تجربة السنوات السبع الماضية تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه لا يمكن أن تكون هناك أية تسوية مرضية إذا لم تستبعد المنطقة المحايدة . وكان هناك سببان لإنشاء هذه المنطقة :

(١) تلافى توسيع مسئولياتنا بدون مبرر .

(٢) تلافى وجود حدود مشتركة مع روسيا . وأن الاستحواذ على حقول بترول أنجلوفارسية فى الطرف الآخر من فارس أبطل السبب الأول . أما

السبب الثانى فهو عبارة عن خرافة لاتزال تتردد فى المكاتب المختصة بينما فقدت واقعيتها عمليا . وإذا كانت تجربة النصف قرن الماضى فى الشرق تعلم شيئا فلاشك أن ذلك يتمثل فى عدم جدوى «الدولة الحاجزة Buffer State » وبالتالى «المنطقة الحاجزة Buffer Zone » وأن الخطة التى أوضحناها من قبل لاعادة ترتيب تركيا الشرقية فى آسيا تهدف إلى استبعاد الدولة الحاجزة ويقصد بذلك عدم ترك أية مناطق محايدة أو أراضى لا صاحب لها . ومن المعتقد أننا سوف نتخلص من تصادم الآراء فى فارس بأن نفعل نفس الشىء هناك . ولكن إلغاء المنطقة المحايدة يمكن أن يكون مثمرا وفعالا لتحقيق هذا الهدف إذا كان هناك الفهم الممكن والأوضح بأن لكل قوة الحرية فى أن تفعل ما تشاء فى ما تملكه .

ولكن الصعوبة — كما قلنا أكثر من مرة — تكمن فى الوصول إلى تقسيم عادل للمنطقة المحايدة . لأن مصالحنا موزعة عليها جغرافيا إلى درجة يكاد يبدو مستحيلا معها أن نترك جزءا منها . فنى أقصى الغرب تعتبر لورستان وعربستان ضروريتان لأمن ميزوبوبوتاميا السفلى . كما أنها تمثل الاقليم الذى أستثمر فيه وأنفق ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ مليونى جنيه . وفى الوسط فأنه من العسير أن نرى كيف نستطيع أن نعطى روسيا أى شىء جنوب أصفهان بدون أن نجعلها على مقربة خطرة من الخليج . وفى نفس الوقت نسد أمامنا طريق الدخول إلى الشمال سواء عن طريق الأهواز — أصفهان أو عن طريق بوشير — شيراز أصفهان . وفى أقصى الشرق لا يوجد شىء يمكن أن (الصفحة الثالثة عشرة من الوثيقة) نعطيه بدون أن نقرب روسيا خطوة إلى «سيستان» ودون أن نضع شريطا من الحدود الافغانية خلف «حيرات» فى قبضتها . وربما يمكن أن نبالغ فى تقدير المساوىء والعيوب المادية التى قد يجرها هذا إلينا ، ولكن من المؤكد أنه سيؤثر على الأمر أسوأ تأثير ممكن .

وفى حقيقة الأمر ، وبعيداً عن القدرة على إعطاء أى شىء لروسيا ، فان وجوب علم القيام بمحاولة لابعاد أصفهان عنها مسألة تستحق النظر . ذلك أن أمن وسلامة حقول النفط . والسلام فى عربستان ، وحماية «طريق لينش Lynch Road » وتجارتنا عبرة لها بعض المزايا التى نستخلصها من ولاء قبائل بختيارى . ويبدو أنه لا مناص — إذا بقيت أصفهان تحت النفوذ الروسى — من أن قبائل بختيارى إن عاجلا أم آجلا سوف يذعنون للنفوذ الروسى .

وفى ذلك قال «م . سازونوف M. Sazonof » «لسير ج. بوتشانان Sir G. Buchanan » فى يناير (سنة ١٩١٥) أن روسيا تحصل على كل ما تريد فى فارس فيما عدا ، بالطبع ، التصرف فيها كما تشاء . فإذا أعطيت الفرصة لاطلاق يدها هناك . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الأرض الغنية التى تريد أن تضمها إليها فى الحدود التركية الفارسية ، فيمكننا أن نتصور أنها سوف تقنع بترك أصفهان والمنطقة المحايدة لنا . وعلى أية حال فقد يبدو من الأفضل أن نراها هى التى تضغط وتعمل على إلغائها وأن ندعها تتقدم بمقترحاتها أولا .

(توقيــع)

١٤ مارس سنة ١٩١٥ . «أ . هـ .»

ملحوظة :

ان قائمة المصادر الخاصة بالموضوع كبيرة للغاية ، وقد تم الرجوع إلى معظم المؤلفات ذات المستوى الرفيع . وقد حصلنا على أعظم معاونة من

خلال محادثاتنا الشفوية مع شخصيات لها معرفة وثيقة بظروف البلاد من أمثال «مس جرترود بل Miss Gertrude Bell » و «ليفتنانت كولونيل ف.ر. مانسل Lieutenant Colonel F.R. Mannsell » ومستر آرثر تود Mr. Arther Tod مدير Messers Lynch » في بغداد . وقد قام باعداد الخريطة «مستر اندرسون Mr.Anderson » بالقسم السياسي ..

(الوثيقة الثانية)

مذكرة بشأة الدفاع عن ميزوبوتاميا
أعدها « جنرال سير ادموند بارو »
General Sir Edmund Barrow
١٦ مارس سنة ١٩١٥

تتطلب مذكرة «سير أ. هرتزل Sir A. Hirtzel » عن المستقبل السياسي لميزوبوتاميا والمناطق المجاورة لها من الامبراطورية التركية (العثمانية) تقدير الظروف العسكرية التي تؤثر على المشكلة ولذلك طلب مني أن أعرض آرائي . وسأحاول أن أبدي آرائي بإيجاز على قدر المستطاع . ولكنني لا أستطيع أن أحصر نفسي في الحدود الجغرافية لهذه المذكرة ، حيث أني أدرك أن مسألة الاسكندرونة وارتباطها بمشكلة الخط الحديدي للقارة حتى الخليج الفارسي ، بدأت تثار . وهناك من يعتقدون بأن السيطرة على الخط الحديدي من البحر المتوسط حتى الخليج يجب أن يكون لنا ، وأنه لهذا السبب من الضروري الحصول على الموقع البحري والاستراتيجي الممتاز للاسكندرونة التي لا تتحكم فقط في أبواب قيليقيا التاريخية « Cilcian Gates » بين آسيا الكبرى وآسيا الصغرى ، كما تهدد من ناحية أخرى الطرق المؤدية إلى أنطاكية وحلب . والموصل وديار بكر وأرضروم . والفكرة في احتلال هذا المركز المسيطر فكرة رائعة ، ولكن امتلاكنا لمركز متحكم مثل هذا الذي يهدد كلا من النفوذ الفرنسي في سوريا والنفوذ المنتظر للروسيا في أرمينيا من شأنه عاجلا أم آجلا أن يجعل مصالحنا تتعارض مع حلفاء اليوم . ويضطرنا هذا الاعتبار القوي إلى نبذ الفكرة المغرية والخطرة في نفس الوقت القائلة بتمركزنا واحتلالنا لقاعدة الاسكندرونة كاقتراح سياسي وعسكري لا يمكن تنفيذه . أن مثل هذا الموقف سيحملنا بالتزامات عسكرية وإدارية أبعد بكثير من تلك التي تفرضها

مصادرنا ومسئولياتنا الكبيرة على اتساع العالم . وإذا تم لنا ضم الاسكندرونة فلن نتورط فحسب فى نفقات باهظة ولا فائدة منها فى اقامة الأرصفةوأحواض السفن والتحصينات . ولكننا كذلك سنلتزم بالسيطرة والدفاع عن الخط الحديدى المتجه إلى بغداد وذلك فيما بين هذا الميناء والموصل ؛ بينما سنكون دائما فى نفس الوقت متخبطين ومتعثرين (الصفحة الرابعة عشر من الوثيقة) فى متاهة من المؤامرات السياسية المعقدة والمشاكل العنصرية — الكردية ، والأرمينية والأناضولية والسورية لا شأن لنا بها . وتعتبر ميزوبوتاميا ومصر . مع فلسطين كحلقة اتصال بينهما ؛ من صميم المصالح البريطانية . أما بقية الأقطار فليست كذلك . ولهذا فأننا نجد مطامحنا وطاقاتنا التى ستقتصر على الحصول على نفوذ متحكم فى العالم العربى ، وهكذا نصبح حقيقة ونظرياوالقوة الاسلامية القائدة . القوة التى تعتمد عليها كل العناصر الاسلامية . فإذا قبلنا الرأى السابق ذكره فان خط الاسكندرونة — الموصل سيكون خط الحدود المثالى فى شمال مجال نفوذنا فى آسيا الشرقية . ومن وجهة النظر البريطانيةالبحتة فان مثل هذا الخط يمكن أن يمتد من البحر المتوسط من رأس الناقورة بين صور وعكا حتى نهر الفرات على مقربة من «دير» ثم إلى الضفة اليمنى للنهر إلى «عنه» وعبر الجزيرة إلى حيث يشق نهر دجلة جبل ماردين وعلى طول تلك السلسلة المنخفضة من التلال والمحددة جيدا إلى الحدود الفارسية . مثل هذا الخط سوف يشمل كل فلسطين من دان إلى بئر شعيب وأعالى الأردن وقمة «حرمون Hermon » كذلك واحة دمشق وتدمر . وهكذا يجعلنا قادرين على إنشاء خط حديدى بريطانى مائة فى المائة من عكا أو حيفا عن طريق دمشق إلى بغداد والخليج . وهكذا نستطيع أن نتصل بالشبكة المصرية محتوين كل المنطقة العربية رابطين أوصال امبراطوريتنا الشرقية . وعلى أية حال إذا كان هذا البرنامج الطموح فوق طاقتنا العسكرية ويحتمل أن يورطنا فى صراع مع

فرنسا ، فان البديل المعقول الوحيد هو أن نقنع بالحصول على إشراف مطلق على ميزوبوتاميا مستبعدين كل فكرة عن الربط بشبكات الخطوط الحديدية فى تركيا ومصر مكتفين بتنمية «كاليديا القديمة» (الدولة الكلدانية القديمة) ومع قاعدتنا البحرية فى البصرة أو الكويت ، فان إتصالا مع أوروبا عن طريق خط حديدى ليس بالأمر الجوهرى ، وثمة مزايا لاحتلال ميزوبوتاميا كأقليم قائم بذاته منعزل عن العالم الغربى وبالتالى يمكن الدفاع عنه بسهولة نسبيا ضد الأعداء الأجانب .

وإننى أميل شخصيا إلى تحبيذ الرأى القائل بهذا الاتجاه . وأعتقد أن هذا هو الرأى الذى يحبذه وينادى به «سير أ. هيرتزل Sir A. Hirtizel» فى صفحة ٦ من مذكرته ، ولو أننى أتفق معه بصفة عامة فيما يتعلق بالحدود الشمالية لمجال نفوذنا . ولكنى لا أقبل النتائج التى خاص إليها برمتها لأننى أشك فى سلامة (صواب وحكمة) ضم كل هذا الاقليم إلى الامبراطورية البريطانية . إننى أشك لأسباب ثلاثة :

(١) لأننا سوف نجعل العرب غرباء والأتراك أعداء إلى الأبد .
(٢) لأننا سوف نجعل كل المسلمين يشكون فى سياستنا .
(٣) لأن الدفاع العسكرى فى ميزوبوتاميا العليا وكذلك السفلى سيلقى برمته على كاهلنا .

وإننى أشك فى أننا نستطيع تحمل العبء بدون مشقة كبيرة على مصادرنا العسكرية . وأن درس اضمحلال وسقوط روما يجب أن يعلمنا ضرورة تفادى التوسع الزائد عن الحد .

وتحت تأثير هذه الشكوك والمخاوف الخطيرة فانى أخلص إلى أننا يجب أن نقتصر على ضم جزء كبير من ولاية البصرة كأمر جوهرى لأسباب

عسكرية ، وبالنسبة للباقي يجب ترك السيادة الاسمية لسلطان تركيا ؛ إلى جانب مندوب سامي بريطاني أو حاكم عام لبغداد تحت إشراف إدارة بريطانية. وفي الواقع فان وضع سلطان تركيا بالنسبة لميزوبوتاميا سيكون مشابها لوضعه بالنسبة لمصر . وسيكون وضع ولاية البصرة مطابقا لوضع السودان إلى حد ما فيما عدا أنها ستكون أرضا بريطانية بشكل كامل .

وإن مزايا هذا المنهج تنحصر فيما يلي :

(١) أننا سوف نكسب الرأى العام الاسلامى وسوف نفتح بابا للمثقفين العرب وباقى المسلمين .

(٢) وأننا إلى حد ما سوف ننقذ كرامة تركيا (الدولة العثمانية) ونساعد على تأهيل تركيا كدولة آسيوية .

(٣) أننا لن نثير غيرة ومخاوف روسيا وفرنسا . الأمر الذى كان سيحدث لو قمنا باحتلال الاسكندرونة .

(٤) أننا سنقيم أقطارا حاجزة وفاصلة بيننا وبين كل من روسيا وفرنسا . فالقطر الأول سينشأ فى أرمينيا ومن الممكن أن يكون فى جزء من كردستان ، والثانى فى لبنان .

(٥) أن هذه الأقطار الفاصلة ستعتمد علينا لضمان إستمرارها دولا مستقلة وبدون مؤازرتنا فإنها ستذوب وتمتص .

(٦) أن الدفاع العسكرى عن ميزوبوتاميا السفلى سيكون حينئذ فى نطاق إمكانياتنا .

(الصفحة الخامسة عشرة من الوثيقة)

إننى أدرك تماما أن الدول الحاجزة « Buffer States » ليست دائمة ، ولكنها طالما بقيت فإنها تحقق غرضا مفيدا . إن سيام وأفغانستان كانتا دولتين حاجزتين لأكثر من ربع قرن ولا توجد أدلة ملموسة على أنهما ستتعرضان مبكرا للانهيار . وبالمثل فان ميزوبوتاميا العليا قد تشكل مثل هذا الحاجز لجيل واحد ، ولا يمكننا أن نضع تشريعا للمستقبل كله . إننى أهتم بالدرجة الأولى بالناحية العسكرية ولذلك فإنى أضعها فى مقدمة الاعتبارات مع إتخاذ السياسة الموضحة أعلاه قاعدة لها وأساسا .

لقد سبق أن قلت بأننا يجب أن نضم إلى منطقة نفوذنا ولاية البصرة . والنتيجة الطبيعية لذلك هى أننا سنتحمل الدفاع عنها . وهذا فى اعتقادى سيكون فى طاقتنا إذا استطعنا أن نفصل حدودنا عن أقرب قوة عسكرية مجاورة — وهى روسيا — عما لا يقل عن ٥٠٠ ميل . وسيكون الإبتعاد مفيدا لنا إذا لم يصل بيننا أى خط حديدى . وستكون مراكزنا العسكرية الرئيسية فى «كوت العمارة» و «البصرة» مع حاميات قليلة فى «القرنة» و «العمارة» و «الناصرة» . وسوف تخصص فرقة «انجليزية هندية» لهذا الغرض حتى لو كان علينا أن تنهض بمسئولية الدفاع عن وادى قارون وحقول النفط «الانجليزية الفارسية» .

وفيما يتعلق بولاية بغداد فسوف نحتاج إلى قاعدة مركزية عند بغداد أو بالقرب منها مع وضع مراكز ومخافر أمامية لحماية منشآت شبكة الرى الكبرى التى سوف تبدأ فى الاقليم ، كذلك وضع مخفر لحماية الطريق البرى إلى فارس عبر «خانقين» . وإن القوات المطلوبة لهذا الغرض يمكن تدبيرها من مصادر محلية كما هو الحال فى مصر ، مع توفير قوات أنجليزية هندية لضمان المحافظة

على سيادتنا العسكرية . ويكفى توفير لواء مختلط من القوات الانجليزية الهندية لتحقيق هذا الغرض .

ولا أحب أن أطيل هذه المذكرة بمزيد من التفاصيل فى موضوع لايزال أكاديميا إلى حد ما . وربما لم يكتمل بعد ، ولكننى سوف أقنع بمجرد إيجاز وتلخيص ما أتصور أن تكون نقطا رئيسية لسياستنا إزاء تركيا (الدولة العثمانية) فى أعقاب تحقيق سلام مبكر :

(١) أنه ينبغى علينا الاحتفاظ بتركيا (الدولة العثمانية) فى آسيا كدولة حاجزة « Buffer State » ولكن بعد إنتزاع المناطق التالية منها : أرمينيا التى سوف تعطى لروسيا بالضرورة . ولبنان الذى سوف تطالب به فرنسا ، وولاية البصرة التى ستضم إلى انجلترا . بينما سيتم تقسيم الحجاز واليمن بين مصر وبعض الأمراء العرب من أصدقائنا مثل الادريسى وأمير لحج .

(٢) إنه ينبغى أن تحول ولاية بغداد إلى إقليم يتمتع بالاستقلال الذاتى ويتولى حكمه باسم السلطان (العثمانى) إدارى بريطانى . ويكون هذا الاقليم تحت الحماية البريطانية وبنفس الطريقة التى تحكم بها مصر (١) .

(٣) أنه ينبغى تحييد فلسطين على أن تدار كأقليم يتمتع بالاستقلال الذاتى من أقاليم الامبراطورية التركية (العثمانية) بواسطة لجنة دولية أو هيئة أو اتحاد تحت حماية القوى المتحالفة (دول الوفاق) وإن لنا وضعا مشابها لذلك فى شنغهاى ولو على نطاق أضيق .

---

(١) قامت بريطانيا بعزل مصر عن التبعية السياسية للدولة العثمانية بفرض الحماية البريطانية عليها فى اليوم الثامن عشر من ديسمبر سنة ١٩١٤ بعد إنحياز الدولة العثمانية إلى جانب دول وسط أوروبا فى بداية الحرب العالمية الأولى .
– عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨ – ١٩١٤ ، ص ٢٧١ .

(٤) أنه يجب أن تشترك كل من بغداد وفلسطين وأرمينيا ولبنان فى تحمل الديون التركية .

(٥) أنه يجب احترام أملاك السلطان (العثمانى) الخاصة ومصالحه فى ولاية بغــداد .

(٦) أنه يجب إلغاء كل الامتيازات والمصالح الألمانية فى تركيا الآسيوية على أن تؤول تلك الامتيازات والمصالح فى بغداد والبصرة إلى بريطانيا العظمى وتلك التى فى فلسطين إلى الولاية المستقلة المحايدة .

(٧) أن تكون بريطانيا العظمى مسئولة مسئولية كاملة عن الدفاع عن إقليم بغداد وعن علاقاته السياسية مع فارس وشبه الجزيرة العربية .

(٨) أن تؤول المصالح الألمانية فى الأناضول وشمال سوريا إلى تركيا (الدولة العثمانية) وبذلك تصبح مالكة لما يسمى بخط حديد بغداد فى تلك المناطق .

وعلى أية حال فقد يكون الحل الذى نعرضه هنا أبعد كثيرا عن الطموح البريطانى . ولكن يبدو لى أننا يجب أن نحاول أن نوائم بين مطالبنا ونكيفها وبين الوسائل المتاحة لدينا وما يتوفر من الضروريات . وفى تقديرى أنه يجب تجنب المطالب التى تفوق طاقتنا المالية (الصفحة السادسة عشرة من الوثيقة) والعسكرية ، بينما يجب أن نحاول على قدر الامكان أن نبدو فى موقف البطل بالنسبة للاسلام بالحفاظ على تركيا (الدولة العثمانية) كدولة آسيوية ، وبتعزيز قوة سلطان مصر وهيبته ، (١) والأمراء العرب .

---

(١) السلطان حسين كامل .

إن إلغاء الحكم التركي (العثماني) المباشر في فلسطين يشكل إنجازاً سياسيا سوف يرضى عنه الكثيرون من المسيحيين واليهود ، ولكنه سوف يخلق لا محالة تنازعا واختلافا بين القوى العظمى ما لم تكن جميعها مهتمة على قدم المساواة بالادارة الجديدة هناك.وإن أية محاولةمن إحدى هذه القوىلاكتساب مركز ممتاز سوف تثير إستياء الدول الأخرى . وستؤدى إلىذلك«الأرماجلون» في وادى «ازدرائيلون» الذى روع خيال العالم فى العصور الماضية .

(توقيـــع)

١٦ مارس سنة ١٩١٥ . «إ . ج . ر .»

(الوثيقة الثالثة)

تعليقات سكرتير القسم السياسي والسرى بوزارة الهند على مذكرة «جنرال سير ادموند بارو» (١٧ مارس سنة ١٩١٥)

يتضح لنا أن وجهة نظر «سير إدموند بارو» تنحصر في أن الدفاع عن المنطقة التي أقترح ضمها في المذكرات السابقة إنما هي داخلة في نطاق سيطرة قواتنا . ولذلك فمن وجهة النظر العسكرية لا يهمنا ما إذا تم ضم ولاية بغداد أو فرضت عليها الحماية . حيث أننا في أى من الحالين يجب علينا — وهو أمر في مقدورنا — أن ندافع عنها . وفيما يتعلق بالمسألة العسكرية فان «سير إدموند بارو» يشك في مقدرتنا على الدفاع عن ميزوبوتاميا العليا (العراق الأعلى) ، أى شمال خط «فتحة — عنه» بمفردنا وبدون مساعدة من أحد . بينما يجب علينا للدفاع عنها أن نصعد حتى نلتقى بالروس في شعب «تفليس» وممرات «وزنه» وهذا محال ما لم نسيطر على «الاسكندرونة» والأراضى الداخلية «وهذا اقتراح ينتقده سير إدموند بارو ويعارضه وإن كنت لم أقل به» . وهذا هو أحد الأسباب التي من أجلها لم أقترح ضم ميزوبوتاميا العليا (العراق الأعلى).ولكن إذا لم تضم وتركت مجرد أراضى خاضعة للحماية فهل من الضرورى أن نقوم بالدفاع عنها ؟ وكما أوضحنا من قبل ، فإن المنطقة من جبل «سنجار» جنوبا عبارة عن منطقة قفر ويحتمل أن تظل كذلك فيما عدا المناطق الملاصقة لضفاف النهر . ولكن لماذا لا نتركها خالية مع اكتفائنا برشوة القبائل لحماية طرق التجارة وقت السلم ؟ إن ضياع الموصل والأراضى الخصبة الواقعة شمال جبل «سنجار» مؤقتا لن يبعث على الرضا . ولكن في إمبراطورية مثل إمبراطوريتنا لا يمكن الدفاع عن كل شيء في آن واحد . فضلا عن أنه هل من المؤكد ،

فى ظل مقترحات «سير إدموند بارو» . أن يكون الاتراك قادرين على الدفاع عنا لمصلحتنا ؟ وإذا تركت لها الأناضول فقط ولو أن أفضل قواتها سحبت من هناك فستكون تركيا فى المستقبل أضعف بكثير كقوة عسكرية . وفى حالة قيام الحرب مع روسيا يجب أن تكون واثقة من أن لها قدرة كافية فى مكان آخـــر .

ولكن بغض النظر عن المسألة العسكرية . فان الموضوع الذى له الأولوية فى ذهن «سير إدموند بارو» هو السياسة . إنه يرغب لأسباب سياسية فى بعث تركيا وإنهاضها . ومن المفروض كما تدل المذكرات السابقة أن هدفنا هـو العكس . فمنذ بضعة أعوام أكتشفنا أن تركيا هى «الجواد الخاسر» ولم يحدث شىء منذ ذلك التاريخ ليضعف من هذه الحقيقة المكتشفة . هذا فضلا عن أنه ازاء تغير الأحداث فقد بات من الضرورى أن نختار نهائيا بين الترك والعرب وبالتأكيد لا يوجد أى مكان للتوفيق فى مصر وعلى ساحل البحر الأحمر وفى الخليج «الفارسى» وفى ميزوبوتاميا (العراق) . إذ يجب علينا فى المستقبل أن نعتمد على ثقة العرب . ويبدو من المؤكد أننا لا يمكن أن نعتمد على ذلك إذا رآنا العرب ونحن نبعث الحياة فى عدوهم الميت . كذلك سيتحتم علينا أن نضمن للأتراك الإستيلاء على الأماكن المقدسة مما سيكون له وقع سيى لدى شريف مكة الكبير والعرب الموالين له .

ومرة أخرى فان إقتراح «سير إدموند بلرو» سيمنح الترك السيطرة لاعلى قبيلة «شمر» التى تتجول داخل وخارج حدودنا الشمالية فحسب ، بل على قبيلة «العنايزة» وقبائل الصحراء السورية على جانبنا ، وسوف يترك المنطقة الواقعة شمال ووسط شبه الجزيرة العربية مفتوحة أمام مؤامراتهم . وبالتأكيد فلايمكن أن يكون هناك سلام على هذا الأساس . ولكن يقال أن الأتراك سيصبحون بلا جدال أصدقاءنا ولن يتآمروا علينا . (الصفحة السابعة عشرة من الوثيقة)

فهل حدث فى يوم من الأيام أن كف الأتراك عن التآمر ؟ لقد حدث على وجه التحديد – فى الوقت الذى بلغت فيه صداقتنا معهم الذروة – أن بدأ التوسع التركى (العثمانى) فى شرق شبه الجزيرة العربية – وبدأت المؤامرات التى إستمرت بلا إنقطاع منذ ذلك الحين . فهل هناك سبب لكى نفترض أننا إذا ساعدنا على إنهاض التركى وأخرجناه من القسطنطينية (الآستانة)وجردناه من أخصب بقاعه فان مشاعره سوف تتغير تغيرا جذريا إزاءنا كما تتغير طبيعته إننى لا أعتقد أن أى انسان له تجربة مباشرة فى مجال العمل بانسجام مع تركيا (الدولة العثمانية) على رأس الخليج «الفارسى» أثناء ربع القرن الأخير سوف يختارها جارة له . فى هذا الصدد تصلح حالة مصر كانذار وليس كمثال يحتذى . وبغض النظر عن حقيقة أن وضع مصر الشاذ كان غير مريح بحيث لا يشجع على تكراره فى ميزوبوتاميا . فإنه من الحقيقى أن تركيا لم تعترف باحتلالنا وأخذت تتآمر ضدنا باستمرار دون جدوى تثير إشارة واضحة على ما سيحدث فى بغداد إذا أعطيت الحكومة التركية (العثمانية) أى مركز محلى ثابت . إن المزايا السياسية الدينية التى تنادى بها خطة «سير إدموند بارو» تبدو أنها مبنية على التوحيد بين تركيا والاسلام . ومن المحتمل فى الوقت الراهن أن تكون للكلمتين مدلول واحد فى نظر الهنود المسلمين . فهل الأمر كذلك فى خارج الهند ؟ وفى شبه الجزيرة العربية وفى إفريقيا . ألا تتطلع الغالبية العظمى من المسلمين إلى خليفة عربى إذا قام شريف مكة بطرح النير التركى ويعلن نفسه حاميا للأماكن المقدسة ؟ وكما سبق أن أشرنا . لن تكون فى قوة تركيا إخراجه وسيكون على المسلمين أن يختاروا بين الخليفتين . ولما كان الدخول إلى الأماكن المقدسة يتوقف على رضا الشريف الكبير – فواضح جدا إذن أى طريق سيسلكون (هل طريق الخليفة العثمانى أم طريق الشريف حسين) . لا

شك أنه ستكون هناك فترة ترقب وتردد . ولكن بمجرد أن يتحققوا من أننا لا نعتزم التدخل فى الجزيرة العربية وأن الأماكن المقدسة هناك (فى الحجاز) وفى ميزوبوتاميا (العراق) فى أمان من تدخل المسيحيين فمن المحتمل أن يفهم المسلمون الهنود أن سياستنا ليست معادية للاسلام ولهذا سوف يذعنون .

وللأسباب الموضحة أعلاه . فالأمر معروض . وإن اقتراح إعادة إنعاش وبعث تركيا ليس فيه ما يستحق الثناء — وأن الخطة الموضحة فى المذكرات السابقة وإن كانت بالتأكيد لا تخلو من نقاط ضعف . إلا أنها أفضل ما يمكننا عمله .

وبالطبع . إذا كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدة لضم الاسكندرونة وكل القطر الممتد من الخليج «الفارسى» حتى التلال السفحية لجبال طوروس والدفاع عنها متى ضمت فسوف يكون هذا أفضل بكثير . ولكن يفترض أن هذه مسئولية جسيمة ولو أنى لا أشاطر «سير إدموند بارو» فى اعتراضاته السياسية على الخطة ولكنى أعتقد أنها أكبر مما يجب أن نقوم بتحقيقه .

(توقيــع)

۱۷ مارس ۱۹۱٥ .　　　　　«أ . هـ .»

(الوثيقة الرابعة)

برقية مرسلة من نائب ملك بريطانيا فى الهندإلى وزير الدولة لشئون الهند فى لندن

(١٥ مارس سنة ١٩١٥)

خاص وسرى للغاية .

بالاشارة إلى برقيتكم الخاصة فى العاشر من مارس (١٩١٥) والمرفقة برسالتى الخاصة والمؤرخة فى الثالث عشر من مارس (١٩١٥) التى سوف تتسلمونها فى حوالى اليوم السابع والعشرين من مارس (١٩١٥) ، فقد أرفقت مذكرة تتضمن آرائى كاملة عن الوضع المستقبلى للبصرة وعن إدارتها . والقد قصرت آرائى على مستقبل ميزوبوتاميا (العراق) ، إذ أن أية مناقشة تتجاوز هذه الحدود قد تعد خارج إختصاصى القانونى .

وإن وجهة نظرى فى كلمات قليلة متفاوتة تنحصر فيما يلى (؟) حيث أن مصالحنا فى «عبدان» ووادى قارون بجوار حقول وأعمال النفط ، لهذاولأسباب أخرى فمن الضرورى أن يستمر إحتلالنا لولاية البصرة . ولاعتبارات سياسية واقتصادية ودينية يجب أن نترك ولاية بغداد لتركيا مع إدارة وطنية تحت حمايتنا وإشرافنا هناك . ولا يمكن تقرير شكل هذه الادارة حاليا نظرا لعدم وجود حكم على الاطلاق فى كل شرقى (الصفحة الثامنة عشرة من الوثيقة) ميزوبوتاميا . فإذا ما وصلنا بغداد فإن هذ حل المسألة قد يكون أيسر مما يبدو الآن . إن حلا مؤقتا قد يكـ ن فى إنشاء مجلس من علماء السنة والشيعة تحت إدارة وتـ جيه مقيم (بريطانى) . ويجب أن تمتد محمية بغداد إلى شمال سامراء

(؟) التى هى(؟)مركز دينى . ويجب أن تضم «خانقين» على الطريق التجارى إلى فارس .

إننى لا أحبذ زيادة أعبائنا العسكرية أكثر مما هو ضرورى ، ولكن يجب مواجهة الموقف ويجب التأكد من أنه بدون حكومة غير صديقة فى بغداد فإن موقفنا بالبصرة سيكون بالغ الصعوبة سياسيا وعسكريا وتجاريا .

وفى مذكرتى إقترحت كشرط للسلام والصلح أن يؤول إلى الأيدى البريطانية ملكية كل شركة سكة حديد بغداد وحقوقها وامتيازاتها . على أن تقوم تركيا بتعويض الألمان وكل حملة أسهم هذه الشركة . وهذا سينطبق على أى امتداد لخط الحديدى داخل الأراضى التى تقوم بضمها إلينا أو نسيطر عليها بعد الحرب .

إنكم تذكرون أن وزارة الحرب وقيادة الأسطول البحرى تصران على أهمية الاستيلاء على الأسكندرونة كتأمين للاستيلاء على ميزوبوتاميا بالسيطرة على نهايتى الخط الحديدى . ولكنى أود أن أشير فقط إلى أن احتلال الاسكندرونة بدون الأراضى الداخلية حتى حلب لن يساعدنا على السيطرة على سكة حديد بغداد التى لها فروع عدة مختلفة تصل إلى البحر . ولكنها تجرى فى الأراضى الداخلية من «اسمدت» إلى بغداد .

ومن وجهة النظر العسكرية قد يكون من الأفضل لنا فى ميزوبوتاميا ألا ينشأ الخط الحديدى من «جرابلوس» إلى بغداد على الاطلاق . أو بالتأكيد ليس حتى عدة سنوات .

أما عن سؤالكم عن رأيى فى المنطقة التى يجب أن تترك لتركيا بعد إرضاء مطالب الدول المشتركة فى الحرب . فانى أفترض أن روسيا ستأخذ«أرضروم

و «فان» والقسطنطينية (استانبول) وأى شريط من الأرض على الساحل الآسيوى المطل على مضيق البوسفور . وسوف تطالب فرنسا على الأقل بسوريا وفلسطين كمجال لنفوذها المباشر أو بطريق غير مباشر . على أن ولايتا «خان تفليس» و «ديار بكر» فلربما تصبحان أرمينيا ذات الاستقلال الذاتى . وبهذه الطريقة سوف يتم عمليا إخراج تركيا من ميزوبوتاميا (العراق) وسوريا . ويرجح أن تصبح قونية مقرا للحكومة التركية . وحول قونيه توجد مناطق كثيرة أغلبيتها تركية . وهذه يمكن أن تشكل دولة تركية تحظى بالاحترام .

أما بالنسبة لمستقبل الخلافة والجزيرة العربية فإنها مسألة يجب أن تسوى نفسها بموقف طيب إلى جانبنا . ولكن بأدنى تدخل خارجى بقدر الامكان .

وفى مقابل التنازلات الهامة المقدمة لروسيا فى تركيا (الدولة العثمانية) . أفلا يصبح فى إمكاننا أن نغريها بارخاء قبضتها على شمال فارس . وأن تعطى لفارس فرصة ؟ إن ذلك سيكون مناسبا لنا أكثر من أية تجزئة . وعلى أية حال فانه يجب أن نولى مستقبل فارس . على ما أعتقد. أهمية واعتبارا فيما يتعلق بما سوف تشكله الآن تركيا الآسيوية .

وأخيرا فإننى أثق أنه فى أية خطة لعقد إتفاق متبادل بين الحلفاء . فان مسألة الممتلكات الفرنسية فى الهند سوف لا تنسى وستكون محل إعتبار .

إنتهت الوثيقة

ثبت المصادر والمراجع

أولا – باللغة العربية

أ – بحوث و مؤلفات منشورة

– أمين الريحانى : ملوك العرب . جزآن . بيروت ١٩٥١.
تاريخ نجد الحديث وملحقاته . بيروت ١٩٥٤ .

– أمين سعيد : الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة دار الكاتب العربى ، القاهرة .

– توفيق على برو (دكتور) : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨ – ١٩١٤ . معهد الدراسات العربية العالية . القاهرة ١٩٦٠ .

– جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى . دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ – ١٩١٤) . مطبعة جامعة عين شمس القاهرة ١٩٦٦ .
المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى . المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس عشر ١٩٦٩ .

- حافظ وهبة : خمسون عاما فى جزيرة العرب، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر . الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠ .

جزيرة العرب فى القرن العشرين : الطبعة الخامسة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٦٧ .

- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية . الطبعة الثانية دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٦٠ .

- صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٥ .

- عبد الحميد البطريق (دكتور) : محمد على ومشروع غزو العراق . بحث منشور بمجلة كلية الآداب . الجامعة الأردنية . المجلد الأول . العدد الأول ١٩٦٩ .

- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : محمد على وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩ - ١٨٤٠ . دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨١ .

دور البصرة فى أحداث نجد وشرقى شبه الجزيرة العربية فى عهد محمد على

١٨١٩ – ١٨٤٠ من خلال الوثائق المصرية . مستخرج من العدد الرابع من حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

– عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر . القاهرة . ١٩٦٨ .

داود باشا والى بغداد . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٨.

المصالح البريطانية فى أنهار العراق ١٦٠٠ – ١٩١٤ . دراسة وثائقية للتطورات التى أدت إلى احتكار بريطانيا للملاحة فى العراق . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٨ .

– فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٧٥ .

عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر . ١٨٣٩ – ١٩١٨ . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٦.

- فاروق عثمان أباظة (دكتور) : سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالميـة الأولى . دار المعـارف بالاسكندرية ١٩٨٠ .

العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين . دار المعارف بالاسكندرية ١٩٨١ .

آغاخان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى . دار المعارف بالاسكندرية ١٩٨٢ .

- قدرى قلعجى : الخليج العربى . دار الكاتب العربى . القاهرة .

- محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .

- محمد السيد غلاب (دكتور) وآخرون : البلدان الاسلامية والأقليات المسلمة فى العالم أصدرته كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- محمد السيد غلاب (دكتور) ويسرى الجوهرى (دكتور) : جغرافية الحضر — دراسة فى تطور الحضر ومناهج البحث فيه — منشأة المعارف بالاسكندرية .

- محمد مصطفى صفوت (دكتور): الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه . الاسكندرية ١٩٥٢ .

ب – الأطالس

- أحمد سوسه (دكتور) : أطلس العراق . مطبوعات المجمع العلمي . بغداد ١٩٥٩ .
- عدنان العطار : الأطلس الاسلامى . دمشق ١٩٧٢ .

ثانيا — باللغات الأجنبية

أ — الوثائق Documents

— India Office Library and India Office Records, Foreign and Commonwealth Office, London, Political and Secret Department, B. 213., Secret., Notes and private telegram from the Viceroy regarding the furture settelment of Eastern Turkey in Asia and Arabia, 14 — 17th March 1915 :

— Note by the Secretary, Political and Secret Department, 14th March 1915.

— Note by General Sir Edmond Barrow on the Defence of Mesopotamia, 16th March 1915.

— Comments on Sir Edmond Barrow's Note, 17th March 1915.

— Telegram from the Viceroy to Secretary of State for India, 15th March 1915.

Published Documents

— Aitchison, C. U. :

A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, 12 Vols. Calcutta 1892.

— Goech and Temperley :

British Documents on the Origins of the War, 1898 — 1914., London, Printed and purchased by Her Majesty's Stationary Office, 1938.

— Hurewitz, J. C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Two Vols., New York, 1956.

ب — بحوث ومؤلفات منشورة

— George, H. B. :

A Historical Geography of the British Empire, Seventh Edition, 1924, Methuen and Co., Ltd. London.

— Ghesney, F. R. :

The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris.

— Graves, Philip :

The Life of Sir Percy Cox, London, 1951.

— Hardinge (Lord) : My Indian Years, The Reminiscences of Lord Hardinge of Penshurst, London, 1945.

— Hoskins, H. L. :

British Routes to India, London, Longmans Green, 1928.

— Howard, H. N. :

The Partition of Turkey, Norman, 1931.

— Kedourie, Elie : England and the Middle East, The Destruction of the Ottoman Empire, 1914 — 1921, London, 1956.

— Lenczowski, George : The Middle East in World Affairs, Third Edition, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1962.

— Lewis, B. : The Origins of Ismailism, Cambridge, 1940.

— Longrig, S. R. : Iraq 1900 — 1950, Oxford, 1953.

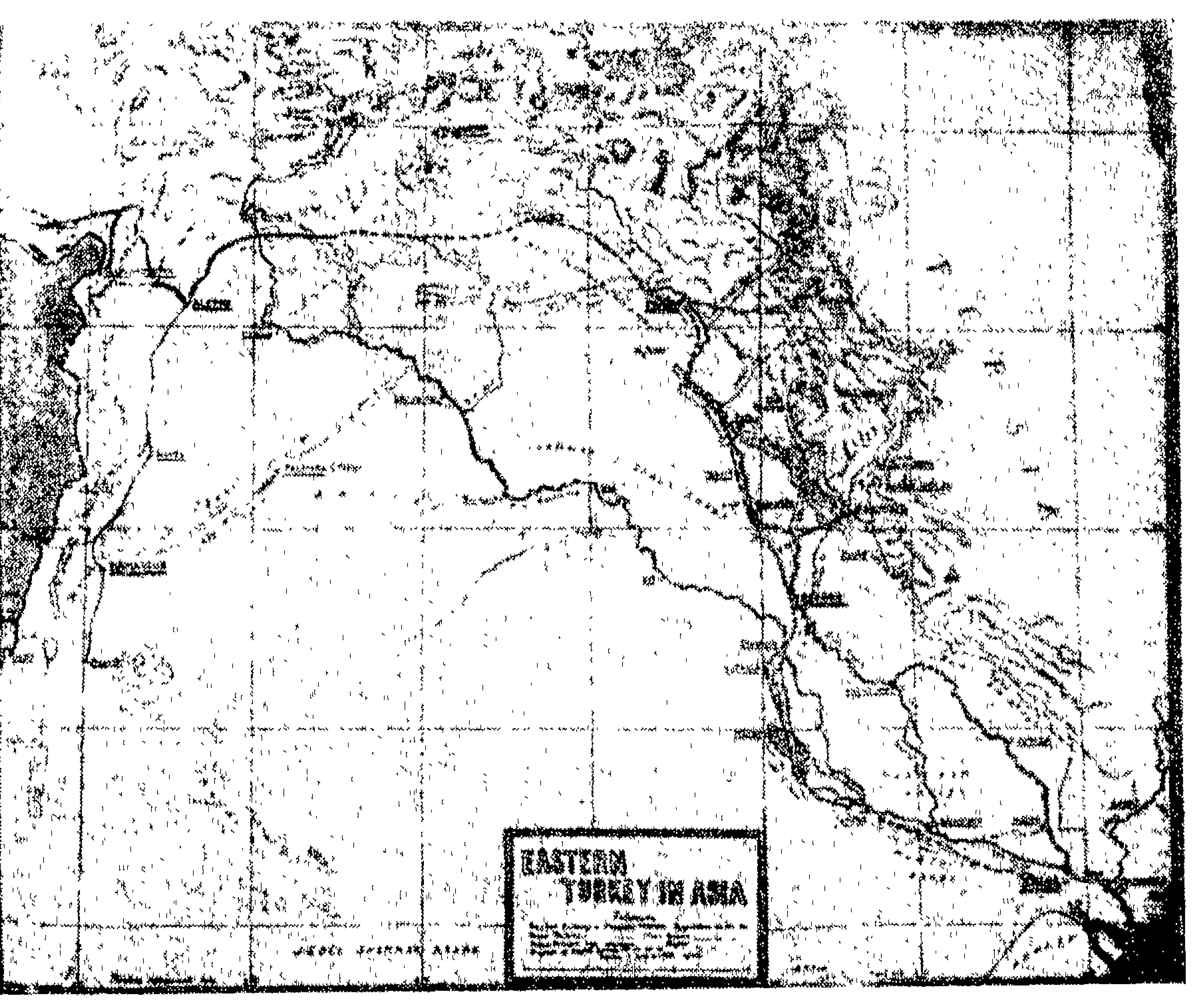
— Lorimer, J. G. : Gazetteer of Persian Gulf, Oman and Central Arabia. Calcutta, 1915.

— Marlowe, John : The Persian Gulf in the 20th Century, London, 1962.

— Moberly, F. J. : History of the Great War based on Official Documents, The Campaign in Mesopotamia 1914 — 1918, London, 1923 — 7.

— Rothwell, V. H. : Mesopotamia in British War Aims, 1914 — 1918, The Historical Journal, XIII, 2. (1970), Printed in Great Britain.

— Sykes, P. : History of Persia, 2 Vols, London, 1951.



خريطة توضيحية للجانب الشرقي من الدولة العثمانية ملحقة بالوثائق البريطانية

In return for important concessions made to Russia in Turkey, would it not be possible to induce her to relax her hold on northern Persia and to give Persia a chance ? This would suit us far better than any partition. Anyhow, the future of Persia must be, I think, taken into serious consideration in conjunction with the future of what is now Asiatic Turkey.

Lastly, I trust in any scheme of mutual agreement between the allies a settlement of the question of the French possessions in India will not be forgotten.

In my note I advocated as a condition of peace the transfer to British hands of the whole property of Bagdad Railway Company, its rights and privileges, leaving Turkey to arrange for indemnification of German and other shareholders. This should in any case apply to such extension of the railway as will pass through territory annexed or controlled by us after the war.

You mention that War Office and Admiralty insist on importance of acuiring Alexandretta as safeguarding possession of Mesopotamia by control of railway terminus. I would only remark that the possession of Alexandretta without the hinterland as far as Aleppo would not help us to control the Bagdad Railway, which throws out branches at various points to the sea. But runs well inland the whole way from Ismidt to Bagdad.

From a military point of view it would probably be to our advantage in Mesopotamia that the section of the railway from Jerablus to Bagdad should never be built or certainly not for several years.

As regards your enquiry of my opinion as to the general area which should be left to Turkey after claims of belligerents have been satisfied, I presume that Russia will take Erzeroum and Van. Constantinople, and any further strip of territory on the Asiatic shore of the Bosporus. France will at least claim Syria and Palestine as her sphere of influence direct or indirect. The vilayets of Khan Bitlis and Diarbekir will probably become an autonomous Armenia. Thus Turkey would practically be shut off from Mesopotamia and Syria. Konia would probably become the seat of Turkish Government, and round Konia there are several provinces predominatingly Turkish, and these might form a respectable Turkish State.

The future of Khalifate and of Arabia is a question which should settle itself with a benevolent attitude on our part but with as little outside interference possible.

(الوثيقة الرابعة)

Telegram From Viceroy to the Secretary of State for India

15th March 1915.

Private. Most secret. Your private telegram of 10th March. In my private letter of 3rd March, which you should receive about 27th March, I enclosed a note containing fully my views on the future status and administration of Basra. I confined my remarks to the future of Mesopotamia, since any discussion of policy outside these limits might have been regarded as outside my legitimate sphere.

My opinion in a few words is that, varied (?) as our interests are at Abadan and in Karun valley by the oil works and oil fields, it is essential that for this and other reasons we whould remain in permanent occupation of Basra vilayet, and that on political, economic and religious grounds the Bagdad vilayet should also be ceded by Turkey and a native administration under our protection and control established there. What from that administration should take could hardly be decided at present owing to there being no realy predominant ruling factor in the whole of eastern (Page 18) Mesopotamia. If and when we get to Bagdad the solution of this question is likely to prove easier than it looks at present. A temporary solution might be the creation of a Council of Sunni and Shiah Ulemas under the direction of a Resident.

Our Bagdad protectorate should extend north of Samara (? which is a ?) religious centre and should comprise Khanikin on the trade route to Persia.

I am averse from increasing our military responsibilities more than is absolutely necessary, but the situation has to be faced, and it must be realized that with an unfriendly Government at Bagdad our political, military and commercial position at Basra might become very difficult.

of the status of Egypt were so inconvenient as not to encourage a reproduction of them in Mesopotamia, the fact that Turkey has never acquiesced in our occupation and has persistently and not unsuccessfully intrigued against it, seems to be a clear indication of what may be expected to happen in Bagdad if any locus standi is given to the Turkish Government. The politico-religious advantages claimed her Sir E. Barrow's scheme to be based on the identification of Turkey with Islam. It is probable that in India at the present moment the two are convertible terms. But are they so outside India ? In Arabia and Africa will not the overwhelming majority almost certainly be for an Arab Caliphate, if on the fall of Constantinople the Grand Sharif throws off the Turkish yoke and proclaims himself possessor of the Holy Places ? As has already been pointed out, it will be beyond the power of Turkey to eject him, and Indian Mussulmans will have to choose which Caliph they will serve. As access to the Holy Places will depend on the goodwill of the Grand Sharif, there can be little doult which way their choice will eventually go. There will, no doubt, be an uncomfortable period of suspense and hesitation, but when it is once realized that we do not intend to interfere in Arabia & that the Holy Places there and in Mesopotamia are secure against Christian intrusion, it seems highly probable that Indian Mussulmans will understand that there is nothing anti-Islamic in over policy and will equiesce.

For the above reasons, therefore, it is submitted that the rehabilitation of Turkey has nothing to commend it, and that the scheme outlined in the preceding notes, though assuredly not without it weak points, is the most satisfactory that can be found.

Of course, if His Majesty's Government are prepared to annex Alexandretta and the whole country from the Persian Gulf to the foothills of the Anti Taurus, and to defend it when annexed, that would be very much better. But it has been assumed that this is too large a responsibility, and though I do not share Sir E. Barrow's political objections to the scheme, I think that it is more than we ought to undertake.

17th March 1915. A. H.

plitical reasons he wishes to rehabilitate Turkey. It had been assumed as the basis of the preceding notes that our object is to do the exact opposite. It is some years now since it was discovered that the Turk was «the wrong horse», and nothing has happend since to weaken the force of that discovery. Moreover owing to the turn which events have taken, it has become necessary foı us to choose finally between Turk and Arab. There can surely be no compromise. In Egypt, on the shores of the Red Sea and the Persian Gulf, in Mesopotamia, we must in future depend on the goodwill of the Arab, and it seems certain that we cannot count on that if we are seen to be rehabilitating his deadly enemy. Further, it would be necessary to guarantee the Turk in the possession of the Holy Places, which must have a very unfortunate effect on the Grand Sharif of Mecca and his Arab connections.

Again, Sir E. Barrow's proposal will give the Turk control not only of the Shammar, who wander in and out of our northern frontier, but of the Anaizah and the tribes ot the Syrian desert on our flank, and will leave Northern and Central Arabia open to their intrigues. There can surely be no peace on that basis. But, it is said, the Turk will be ex. hypothesi our friend, and will not intrigue. Has (Page 17) there over been a time when the Turk has not intrigued ? It was precisely at the period when our friendship with Turkey was greatest, that Turkish expantion in eastern Arabia began and intrigues were initiated which have continued unceasingly ever since. Is there any reason to suppose that when we have helped to turn the Turk out of Constantinople and strip him of his richest provinces, his feelings towards us will be so revolutionised that his very nature will be changed ? I do not think that anyone who has had direct experience of the attempt to work harmoniously with Turkey at the head of the Persian Gulf during the last quarter of a century, would choose her for a neighbour. In this connection, the case of Egypt seems to be warning rather than an example. Apart from the fact that the anomalies

(الوثيقة الثالثة)

Comments on Sir Edmond Barrow's Note.

It will have been seen that in Sir E. Barrow's opinion the defence of the area which, it had been proposed in the preceeding notes to annex, is within our powers. From the military point of view, therefore, it is immaterial whether the Bagdad vilayet is annexed or protected, since in either case we must, and can, defend it. The military question on which Sir E. Barrow has doubts is our power to defend Upper Mesopotamia, i.e., the area north of the Fatha-Anah line, single-handed. To defend it, we must presumably go up to meet the Russians in the defiles of the Bitlis and Wazna passes, which is clearly impossible unless we hold Alexandretta and the hinterland (a proposal which Sir E. Barrow criticises adversely, but which had not been made by me). And that is one of the reasons why I had not proposed to annex Upper Mesopotamia. But if it is not annexed, but merely left as a protectorate, is it necessary to defend it ? As has already been pointed out, the country from the Jebel Sinjar southwards is a wilderness, and likely to remain so, except in the immediate neighbourhood of the river banks. Why not leave it empty, merely subsidising the tribes for the protection of the trade routes in time of peace ? The temporary loss of Mosul and the fertile territory north of the Jebel Sinjar would be inconvenient. But in an Empire like ours it is impossible to defend everything at once. Moreover, is it certain that, under Sir E. Barrow's proposals, the Turks will be able to defend it for us ? With only Anatolia left to her, although her best troops are drawn from there, Turkey will in future be much less considerable as a military power, and in the event of war with Russia it would seem that her hands must be pretty full elsewhere.

But altogether apart from the military question, what is really uppermost in Sir E. Barrow's mind is evidently the question of policy. For

(4) Both Bagdad and Palestine, as also Armenia and the Lebanon, to take over proportionate shares in the Turkish debt.

(5) The Sultan's private estates and interests in the Bagdad wilayat to be respected.

(6) All the German concessions and interests in Asiatic Turkey to be cancelled, those in Bagdad and Basra being transferred to Great Britian, and those in Palestine to the neutralised autonomous province.

(7) Great Britain to be entirely responsible for the defence of the Bagdad province, and for its political relations with Persia and Arabia.

(8) German interests in Anatolia and Northern Syria to be transferred to Turkey which would thus become possessed of the so-called Bagdad Railway in those provinces. The solution here suggested may be far short of British aspirations, but it seems to me that we must try to adjust our demands to our means and necessities, and in my judgment demands which exceed our financial and (Page 16) military capacities should be avoided, while we should endeavour as far as possible, to pose as the chamapion of Islam, by maintaining Turkey as an Asiatic State, and by enhancing the power and prestige of the Sultan of Egypt, and of the Arabian Emirs.

The abolition of direct Turkish rule in Palestine is also a political consummation which will appeal to many both Christian and Jew, but which would inevitably create dissension among the Powers unless they were all equally interested in the new dispensation. Any attempt to acquire a special privileged position by one would be resented by the rest of the Powers and would speedily lead to that Armageddon in the Valley of Esdraelon which has terrified the imagination of the world for ages past.

16th March 1915. E. G. B.

Then as regards the Bagdad wilayat we should probably want a central cantonment at or near Bagdad, with outlying posts to protect the headworks at the great irrigation system which would doubtless be initiated in province, as well perhaps as a post to protect the highway to Persia through Khanakin. The forces required for these purpose might be furnished from indigenous sources, just as in Egypt, with a nucleus of Anglo-Indian troops to ensure the maintenance of our military supremacy. A mixed brigade of British and Indian troops would probably suffice for this special object.

I will not lengthen this Minute by further discussion of the details of a subject which is at present more or less academic, and perhaps unhappily somewhat premature, but will content myself with merely recapitulating what I conceive should be the main points of our policy towards Turkey in the eventuality of an early peace :

(1) Turkey in Asia to be maintained as buffer State, but shorn of the following provinces :- Armenia, which would necessary go to Russia, the Lebanon which would be claimed by France, and the Basra wilayate which would be annexed by England, while the Hejaz and Yemen would be divided between Egypt and certain friendly Arab Emirs such as the Idrisi and Lahej.

(2) The Bagdad wilayat to be transformed into an autonomous province administered in the name of the Sultan by a British Administrator and under British protection and on the same lines as Egypt.

(3) Palestine to be neutralised and administered as an autonomous province of the Turkish Empire by an International Commission or Corporation under the protection of the allied Powers. We have a somewhat similar example in the case of Shanghai, though of course on a much smaller scale.

(3) That we should not arouse the jealousies and suspicions of Russia and France, as we probably should if we occupied Alexandretta.

(4) That we should create a territorial buffer between ourselves and both Russia and France, as the one will presumbly be established in Armenia and possibly part of Kurdistan, the other in the Lebanon.

(5) That this buffer province will be dependent on us for its continued existence as without our support it would certainly be absorbed.

(6) That the military defence of lower Mesopotamia will then be well within the scope of our military potentialities.

I am well aware that buffer (Page 15) States are not eternal, but still, while they last, they serve a useful purpose. Siam and Afghanistan have been buffer States for more than a quarter of a century, and there is no visible sign of their early dissolution. Similarly, Upper Mesopotamia may form such a barrier for a generation, and we cannot legislate for all futurity. It is the military aspect of the case with which I am more particularly concerned, and therefore I now turn to its consideration, taking as a basis the policy outlined above.

I have said that we should annex outright the Basra «Wilayat». The corollary to this is that we should have to provide entirely for its defence. This, I think, would be well within our capacity if we were separated, as we should be, by at least 500 miles from the nearest military power-Russia-much of the interevening space being a desert without population or resources. The separation would be all the more advantageous to us if unbridged by any trunk line of railway. Our principal cantonments would presumably be at Kut-el-Amara and Basra, with minor garrisons at Kurna Amara, and Nasireh. An Anglo-Indian division would be ample for this purpose, even if it had to assume responsibilities for the defence of the Karun Valley and the Anglo-Persian oil fielc.

Personally I incline to the view that this is the course we should adopt, and this also is, I think, the view advocated by Sir A. Hirtzel at page 6 of his minute, but, though I agree generally with him as to the Northern limit of our sphere of action, I do not altogether accept his conclusions, because I am doubtful of the wisdom of incorporating the whole of this region in the British Empire. I am doubtful for three reason,

(1) Because we should alienate the Arabs, and make perpetual foes of the Turks.

(2) Because we should render all Mahomedans suspicious of our policy.

(3) Because the military defence of upper as well as lower Mesopotamia whould be thrown entirely on us, and I doubt if we can bear the burden without an excessive strain on our military resources. The lesson of the decline and fall of Rome teaches the necessity of avoiding over extension.

Influenced by these grave doubts my conclusion is that we should limit annexation to so much of the Basra «Wilayat» as is essentail for military reasons, and, that as regards the rest we should leave the nominal suzerainty to the Sultan of Turkey, coupled with the condition of a British High Commissioner or Governor - General of Bagdad and a supervising British administration. In fact the Sultan of Turkey as regards Mesopotamia would be in much the same position as he was in relation to Egypt and the Basra «Wilayat» would be in a somewhat corresponding position to the Soudan, except that it would be entirely British territory.

The advantages of this course are :

(1) That we should conciliate Mahomedan opinion, and give an opning to educated Arabs and other Mahomedans.

(2) That we should to certain extent save Turkish amour propre and help to rehabil itate Turkey as an Asiatic State.

at the same time we shall be perpetually floundering (Page 14) in a maze of intricate political intrigues and racial problem - Kurd and Armenian, Anatolian and Syrian - with which we ought to have no concern. Mesopotamia and Egypt, with Palestine as the connecting link between the two, are British interests, the rest are not. Let us, therefore, restrict our aspirations and our energies to obtaining a controlling influence over the Arab world, and thus becoming in fact as well as in theory the leading Islamic power, the one on which all Islamic races will lean. If the above view is accepted where short of the Alexandretta-Mosul line should we seek the ideal northern boundary of our sphere in Eastern Asia. From a purely British point of view that line might be one stretching from the Mediterranean at Cape Nakurah, between Tyre and Acre, to the Euphrates at or near Deir, thence down the right bank to Anah and across El Jazirah to where the Tigris cuts through the Jabol Hamrin and along that low but well defined range to the Persian frontier. Such a line would in-include all palistine from Dan to Beersheba, the Upper Jordan and Mount Hermon, as well as the oases of Damascus and Palmyra, and thus enable us to construct an all-British railway from Acre or Haifa through Damascus to Bagdad and the Gulf, thus enabling us to connect with the Egyptian system, embracing all the Arab region and linking up and consolidating our oriental empire, If, however, this ambitious programme is beyond our military capacity and likely to involve us in a conflict with France, the only sound alternative is to reconcile ourselves to acquiring a supreme influence in Mesopotamia, abandoning all idea of linking up with the railway systems of Turkey and Egypt, and confining ourselves to the development of ancient Chaldea. With our maritime base at Basra, or Koweit, a railway link with Europe is not absolutely essential and there are certain advantages in holding Mesopotamia as a self-contained province more or less isolated from the Western world, and consequently defended with comprative ease from external enemies.

(الوثيقة الثانية)

Note by General Sir Edmund Barrow on the Defence of Mesopotamia.

Sir A. Hirtzel's minute on the political future of Mesopotamia and the adjoining provinces of the Turkish Empire demands an appreciation of the military conditions affecting the problem, and he has therefore asked me to state my views. I will endeavour to do so as briefly as possible but I can hardly confine myself to the geographical limits of his minute, as I am aware that the question of Alexandretta, and its connection with the problem of the Trans-Continental Railway to the Persian Gulf, is being raised. There are those who think that the control of the railway from the Mediterranean to the Gulf should be in our hands, and that, with this object, it is necessary to acquire the admirable naval and strategic position of Alexandretta, which not only enfilades the coasts of Asia Minoir and Syria, but, menaces on the other hand the historic Cilician Gates, between Asia Magna and Asia Minor, and on the other routes to Antioch, Aleppo, Mosul, Diarbekir, and Erzeroum. The idea of holding this dominating position is a fascinating one, but our possession of so commanding a situation, threatening both the contemplated French sphere in Syria and the prospective Russian sphere in Armenia, would sooner or later, but inevitably, bring our interests into conflict with those of our great allies of to-day This powerfull consideration compels me to reject as an untenable military and political proposition, the alluring but dangerous idea of establishing ourselves at Alexandretta; a position which would commit us to military and administrative obligations far beyond the limitations imposed on us by both our resources and our world-wide responsibilites. If we annex Alexandretta we shall not only involve ourselves in enormous and unprofitable expenditure in docks and fortifications, but we shall also be committed to the control and defence of the long exposed line of the Bagdad Railway between that port and Mosul, while

Indeed, so far from being able to give anything to Russia, it is question whether an attempt should not be made to get Ispahan away from her. The security of the oil fields, peace in Arabistan, the protection of the lynch road and of our trade along it, are some of the advantages which we derive from the loyalty of the Bakhtiaris, and it would seem inevitable, if Ispahan remains in the Russian sphere, that the Bakhtiaris should sooner or later succumb to Russian influence.

M. Sazonof said to Sir G. Buchanan in January that Russia already has all she wants in Persia, except, of course the free hand to dispose of it as she pleases. If the free hand is now accorded to her, and if account is taken of the extraordinarily rich tract which it is proposed to relinquish to her on the Turco-Persian frontier, it is conceivable that she may be content to leave Ispahan, and the neutral sphere to us. In any case it would seem best, seeing that it is she who is pressing for its abolition, to let her make her proposals first.

14th March 1915. A. H.

Note - The bibliography of the subject is very large, and most of the standered works have been consulted. The greatest assistance has been obtained from conversations with those who-like Miss Gertrude Bell. Lieutenant Colonel F. R. Mannsell, C. M. G., and Mr Arthur Tod (Messrs Lynch's Manager at Bagdad) have intimate personal knowledge of all the conditions. The map has been prepared by Mr. Anderson, of the Political Department.

conclusively that no settlement can be satisfactory which does not eliminate the neutral zone. There was a two-fold reason for creating that zone : (1) to avoid an undue extension of our responsibilities, (2) to avoid a conterminous frontier with Russia. The acquisition of the Anglo-Persian oil-fields at the other end of Persia has Stultified the first. The second is one of those superstitions which linger on in offices long after they have lost all reality in practice. If the experience of the last half century in the East teaches anything, it is surely the futility of the buffer - State, and a fortiori, of the buffer-zone. The scheme that has been outlined above for the re-arrangement of Eastern Turkey in Asia aims at the elimination of the buffer - State, and is intended to leave no neutral zones or no - mans - Lands; and it is believed that we shall only get rid of friction in Persia by doing the same there. But the abolition of the neutral zone can only be effective for this purpose if there is the clearest possible understanding that each Power is free to do what it likes in its own.

But the difficulty-as has been more than once urged - is to arrive at an equitable division of the neutral sphere. For our interests are so distributed over it geographically that there would seem to be almost nothing with which we can afford to part. In the extreme west Luristan and Arabistan are essential to the security of lower Mesopotamia, as well as being the region in which 2,000,000 L. have recently been sunk. In the centre, it is difficult to see how we can give Russia anything south of Ispahan without bringing her down in dangerous proximity to the Gulf, and at the same time cutting off our own access to the north, whether riâ Ahwaz — Ispahan or Bushire — Shiraz — Ispahan. In the extreme east there is nothing that we can (Page 13) give without bringing Russia a stage nearer Seistan, and placing a long strip of Afghan frontier in the near of Herat in her possession. It is perhaps possible to over-estimate the substantial disadvantages that this would entail to ourselves, but it is quite certain that it would have the worst possible effect on the Amir.

Coast of Arabis from Koweit to Aden, and they are essential to the security of our position in the Persian Gulf and to our communications with India. But except on the coast there is no reason why we should come into contact with the tribes at all. For in the interior we have no interests whatever, and the treaty which is now being negotiated with Bin Saud has been necessitated solely by the fact of his recent acquisition of the Katif Coast. We have neither the desire nor the power to interfore with the Chiefs of the interior, and, what is more important, the Chiefs of the interior have not the slightest intention of allowing themselves to be interfered with. What they want-and it is probably true to say of them, as Captian Shakespear has said of Bin Saud, though doubtless in varying degrees, that they are «animated by intense patriotism for (their) country, a profound veneration for (their) religion, and a single - minded desire to do (their) best for (their) people» — What they want is «Arabia for the Arabs», and all they want of us is a guarantee against attack by sea and our good offices in securing their independence in the settlement at the end of the war. This, it is submitted, we are in a position to give them-we have indeed alreedy promised it to Bin Saud, Mavia, the Idrisi, and the Sharif of Mecca, and it is less, rather than more, dangerous to complete the network of agreements. The «protectorate» over Arabia therefore amounts to nothing more than Arabia for the Arabs under the aegis of Great Britain.

X. Persia - The Mesopotamia question necessarily raises that of Persia, if only because, as we are at this moment learning to our cost, the neutrality or occupation of Arabistan and Luristan are essential to the security of Basra Moreover, it is obvious that if Russia, who already dominates Azerbijan, is placed in possession of the whole of the Turkish side of the frontier down to Khanikin, her hold on northern Persia will be immensely strengthened. Now, therefore, is the time to come terms with her. It is submitted that the experience of the last seven years proves

him will be Arabia itself. But in Arabia the only Cheif capable of disputing his claim is Bin Saud, and Captain Shakespear, in a report written shortly before his death, has assured us that «we have little need to fear an attempt on the part of Bin Saud or his family to arrogate this title». The Wahabis only acknowledge the first four Caliphs, and the trend of Arab opinion, as Captain Shakespear heard it expressed was that, if, as appeard to be anticipated, Enver Pasha should displace the present Sultan, «the Caliphate will by common consent of Islam revert to the descendants of the Prophet's family in Mecca, of whom the present head is the Sharif, and who I feel sure would command Bin Saud's support in such an event rather than his antagonism».

In that case the question will have solved itself, as we desire and in favour of candidate whom we have guaranteed against attack.

The upshot of these considerations is thus a British protectorate over half the Syrian wilderness and the whole of Arabia. If this sounds rather formidable, a little further examination of what is meant by «protectorate» in this connection will dispel anxiety. It has been shown above that, in the absence of a natural frontier for the administered area in Mesopotamia, and (Page 12) in view of the nomadic character of the neighbouring tribes, a definite protectorate in the immediate neighbourhood is the only alternative to the annexation of a much larger area. Northwards, therefore, of the Fatha-Ana line, and westwards of the Euphrates, agreements with the tribes are necessary in order to secure the trade routes, whether roads or railways, to regulate pasture rights, and to prevent those tribes from becoming instruments of intrigue in the hands of possibly unscrupulous neighbours. This much must be undertaken, whatever happens to Arabia.

But when we come to Arabia itself the position is very different. We already stand in treaty relations with the whole of the East and South

subject to an adjustment of his claims with those of the Idrisi to the north and of Mavia to the south.

The prolongation of the Aden Protectorate, northeast across the desert to meet a line drawn due south from the neighbourhood of Ojair, was accepted by the Ottoman Government as marking the southernmost limit of their claims. This line will in future presumably serve to delimit the sphere of Bin Saud, who has made himself the heir of Ottoman power in Central Arabia. This sphere will require a little further delimitation in order to satisfy the claims of the Sheikh of Koweit which were sacrificed to political exigencies in the recent negotiations with Turkey. The coast district of Katif, therefore, which falls to Bin Saud, will end at Jubail-al-Bahri instead of at Jebel Manifa; the fictitious distinction between inner and outer Koweit will presumably be abolished; and Um Kasr and Safwan in the north restored to the Sheikh.

South of the line across the desert the whole of the coast of Arabia is already under our undivided influence, except El-Katr (which whose Sheikh the Government of India have been authorised to conclude a treaty) and Muscat, whose independence is jointly guaranteed by France and ourslves. If the price asked is not too high, it would be worth while to use this opportunity to eliminate France of Muscat.

A further word must be said about the Hedjaz. It has been a principle of our policy to leave the Caliphate to take care of itself as a matter of purely domistic concern to Mussulmans; but we have made no public announcement on the subject. If the de facto possessor of the Holy Places is Caliph, and if the Grand Sharif of Mecca definitely dissociates himself from the Turks, he will ipso-facto become Caliph, at all events temporarily; and when Turkey's wings have been clipped, as it presumed that they will be, there will be no Mussalman power possessing both the will and the power to eject him. The only source of possible danger to

include the habitat of the Anaizeh, and so to 30° lat. would perhaps sufficiently delimit the British and French spheres: while 30° lat. Westwards to Koweit would mark the limit towards Arabia proper. In Arabia difficulties arise owing to the hereditary feud between Bin Reshid and Bin Saud, some adjustmend of which would seem to be necessary if they are both to find themselves in our camp. We are already trying to draw Bin Saud into our orbit by means of treaty which, as has already been mentioned, is in process of negotiation, and for the time being, at all events, this necessarily throws Bin Reshid on to the other side. At present the other side is Turkey; but in future, when there is no other party which has an interest in playing (Page 11) the one off against the other, and when Bin Saud's terrtories have been delimited under our auspices, it is possible that this antinomy may be resolved. On the west coast of Arabia the Grand Sharief of Mecca will probably throw off the Turkish Yoke and makes himself master of the Hedjaz. South of the Hedjaz we have promised our diplomatic support to secure the autonomy of Seyyid Idrisi in Asir, and we have concluded a protectorate treaty with the Mavia Sheikh, at the extreme south of the Yemen. But between Mavia and Idrisi is the Imam Yahya, who must in some way or other be brought into line if peace is to reign in the Yemen and in the Aden Hinterland. The Yemen, indeed, must be regarded as somewhat of a danger point. It has very great potentialities; we do not want to annex it ourselves - moreover we have solemnly assured the Arabs of the Yemen that we do not desire to extend our territory; and it is quite certain that Italy covets it. Now the Arabs desert Italy more than any other power, and we could not acquiesce in any arrangment that gave her the Yemen without losing the confidence and goodwill of every Arab from Aden to Mecca. On the other hand there is no Arab whom we can establish there except the Imam, whose claims to it are pretty well founded. Although, therefore, he has so far given us no assistance, we shall be bound in self-defence to maintain him,

and to the east. But to the north and west nothing better has been found than arbitrary lines across the wilderness, and it has already been hinted that for tribal reasons, it will be necessary to extend our political control in the shape of a definite protectorate beyond those lines. The next question is where that control is to stop. It would seem necessary that it should not stop until the points are reached at which the control of other civilized powers begins. There must be no ragged edges in this settlement, and where we do not now definitely extend our influence it is certain that the neighbouring powers will extend theirs. Those powers are Russia and France. Russia has already been discussed. If Armenia and Kurdistan are to fall to her, our protectorate must extend up to the foothills of the Tur-Abdin north of the Jebel Sinjar. As has already been mentioned, there is no satisfactory dividing line even there, for the Kurds come down to that fertile belt in the summer. But that is probably only a temporary state of things which will disappear as cultivation becomes permanent. Nasibin, Mosul (where it will be necessary to maintain a British Resident,) and the upper waters of the Tigris up to the point at which irrigation first becomes possible, would thus be in our sphere. This is important, because though it is improbable that for a great many years to come any irrigation north of the Jebel Hamrin will be contemplated, it would not be safe to allow the upper waters of the river, on which the prosperity of the delta necessarily depends, to pass under the control of anther power.

The trade of Mosul, it has been suggested, may find its outlet at Alexandretta, the importance of which, as the outlet of all the convergent trade routes of which Aleppo is the centre, can hardly be exaggerated, and which if we cannot obtain the control of it ourselves must be made a free port. In this direction our protectorate will extend to the limit of the French sphere. What claims the French will put forward remains to be seen; they will presumably want Syria and probably Palestine. In that case the Euphrates from Biredjik to Deir-es-Zor, thence southwards to

effeicient administration of a colony in the early stages of its development. Further, it is fairly certain that the Indian type of administration is not exactly what is wanted. The most reasonable constitution would seem to be a Governor-General, enjoying the same measure of independence as the Governor General of the Soudan; and following the same analogy, it would probably be found (Page 10) possible to associate with him, after the first few years, a small advisory Council. The area being small, and the administration simple, the European staff of the Administrative Service would be too small to be self-contained (probably a dozen men would suffice); if so, it might be recriuted in combination, and be interchangeable with the Soudan civil Service. The controlling authority in this country would be the Foreign Office. The objection to this arrangement is the difficulty of providing funds.(*) It will probably be some years before the country is self supporting, and considrable capital expenditure will be necessary at the very outset. There can be no doubt that its requirements would be more intelligently and more liberally met be the Government of India than by the treasury. But the financial responsibilities of India are already sufficiently great, and though she undoubtedly stands to gain greatly be the acquisition of this new possession, it is doubt whether the application of her revenus in this direction could be justified.

IX - Protected Area - Some of the considerations bearing upon the area to be administered and the nature of the administration have now been suggested. But it is clear that if on the one hand it is necessary to reduce the area to the narrowest possible limits, it is on the other hand impossible to leave it-as it has been left above - standing in the middle of a no man's land. Nature has provided it with frontiers to the south

---

*) No recent figures are available, but in 1903 the revenue of the vilayets of Bagdad and Basra was rather under, and the expenditure rather over, 400,000 L. sterling.

and more under the control of Russia. But whether it would satisfy the peacock vanity of Persia another question : the amount of the rent would doubtless axercise an important influence.

The problem in many respects resembles that of the Soudan, after its reconquest. But a similar solution is hardly desirable, even if it were practicable, and it is not practicable because Egypt in fact undertook certain responsibilities towards the Soudan which Persia could not undertake towards Mesopotamia, and annexation in the present case must be nothing more than a fiction, unless it is to defeat its own purpose. On the whole the disadvantages of creating fictions and international hybrids seen greatly to outweigh all the advantages ordinarily presented by the line of least resistance, and it is submitted that there is no practicable alternative to annexation and direct administration by Great Britain. The Next question is how this administration should be carried on

The most obvious course is incorporation in the Indian Empire. India is the nears British possession, and must be the base for the defence of Mesopotamia her relations with Mesopotamia have always been close and through the Political Resident in Bagdad she has come to occupy a foremost place in local politics; while the administrative problems awaiting colution are those with which precisely the Government of India are most familiar. Yet there are grave disadvantages in adding to the responsibilities of the Government of India. Even Burma has always been somewhat of a stepchild; and a vast possession, with almost inexhaustible potentialities, separated by the whole length of the Parsian Gulf, could not fail to introduce serious administrative complications into the already sufficiently complex system of Indian Government, and could not expect to receive the close attention which would be the justification for subordinating it to an already subordinate Government. Moreover, it is quite conceivable that the next few years may see constitutional changes in India of a far-reaching nature, the result at which may be wholly incompatible with the

power, would involve a measure of responsibility on us which would be difficult to enforce, and for which we should get no return.

c) puppet ruler with an effective British administration. If a man were forthcoming whose selection for such an invidions position would give universal satisfection, there might be something to be said for this alternative, though in view of the history of Egypt it can hardly be regarded as satisfactory on its merits, while as a political device it is worn somewhat thin.

3) There remains the alternative of annexation by Persia which is in many respects the natural heir of Mesopotamia. It is attractive, but, surely with the experience we have had of persia during the last quarter of a century - wholly impracticable in any real sense. It is not even yet certain that the Persian Government will be able to hold together such territories as they already posses; to hand over new ones to be administered by them could hardly be justified. It is not, however, necessary that the administration should be Persian, and the analogy of Berar may perhaps furnish a solution of the problem.

Mesopotamia whould be placed under Persian sovereignty, but leased to Great Britain in perpetuity for a substantial rent. Whether this arrangement would prove workable in a case where the sovereign would be foreign in a sense in which the Hyderabad State (in which the sovereignty of Berar is vested) is not, requires careful consideration. It would certainly involve great administrative and international inconveniences; and it would only be practicable on one condition, viz, that the lease was absolute and perpetual, unattended by any pledges or assurances regarding an eventual rendition, or by any conditions that would give the sovereign any right (however shadowy) of interference in the internal or external relations of the leasted area. This would be the more necessary in that if Persia continues to exist as a nation, she is bound to come more

not seem to be much more than dreamers or agitators, and in any case are not the men to found a new state. More over the Arabs have not so far shown any administrative capacity, and to the Turks in so far as self government, however bad, is better than good government and a fortiori than bad government-would not satisfy the axiom laid down above that whoever takes away Mesopotamia from the Turks is responsible to the civilised world for its reclamation. Except under a stable administration the necessary inflow of foreign capital could not be expected.

(2) the same objections apply to any protectorate which is a protectorate in anything more than name. For the present purpose three degrees of protectorate might be considered. (a) The conclusion of treaties with local Sheikhs resmbling that which is in process of negotiation with Bin Saud. These would include guarantee of protection against unprovoked aggression by any foreign power, in return for which the Sheikhs would undertake to have no dealings with and grant no concessions to, Foreign Powers except by our advice, which advice must be unreservedly followed. Coupled with this there would have to be an obligation (as in the Aden hinterland) to protect the trade routes. The effect of such an arrangement would be to reduce Mesopotamia to the condition of Arabia, and it is difficult to imagine how Bagdad as a trade contre could continue to exist. Incidentally such treaties would be extremely difficult to enforce without militery operations far inland, which ,would be costly in themselves and bring us in no return; and the tribes would in practice be at the merey of whatever power chose to tamper with them from the north.

b) The erection of a State, on the enalogy of an Indian Native State, under an indigenous or imported Cheif, with a British Resident. The difficulties would be the same as those enumerated above in the case of an independent State without a British Resident, with the additional one that (Page 9) the presence of a Resident who could only have advisory

feared Turkish reprisals if they did not respond), it may be more difficult for them to settle under a Kafir administration than if they had thrown off Turkish Yoke from the first, though, as has already been mentioned, they are accustomed to abrupt changes and easily adapt themselves to a new order if it is equitable. Their may perhaps be objections of an international nature, through, with the elimination of Germany, there is no European power that can set up a valid counterclaim. Russia will doubtless have large ambitions. But she already staked out a large claim at Constantinople, and on the east of the Straits, access to which she require by land, i.e., she may require not only Armenia but at least a portion of the Black Sea basin; and exhypothesi she is to have Kurdistan. She will probably require of us some assurances regarding the free navigation of the Shat-el-Arab, but when the control of the whole Turco-Persian frontier down to Khanikin has been given to her, she will assuredly have no basis for territorial claims to Mesopotamia itself.

But it is at all events worth while to consider possible lines of less resistance. The only alternatives appear to be (1) the creation of an independent state; (2) the establishment of some kind of protectorate; (3) annexation by Persia.

(1) It must be admitted at once that there does not exist the material for an independent state. The Arabs have never shown any cohesive power, and there is no single family or individual whom all the Arabs of Mesopotamia would recognise, or who would have the power to coerce them into obedience. The sheikhs of Koweit and Mohammera are old men, and their sons men of no account. Bin Saud and the Grand Sharif of Mecca are too far away. Mareover between the former and the Shammar of Arabia is a hereditary hostility which would probably bring Bin Reshid into the field against him. The Nakibs of Basra and Bagdad are men of religious but not political influence. The Egyptian pan-Arabs do

(5) Thus the line recedes inevitably northwards, until the limit of the vilayet of Basra is reached, which is roughly a line from Kut-El-Amara on the Tigris to Nasriyeh on the Euphrates. But this line, whatever may be its merits as an internal administrative division is open to all the above enumerated objections as a frontier. And the simple fact is that if the axiom that Mesopotamia must be developed is to hold, the area is not divisible until the point is reached at which the two rivers enter their delta, i.e., Beled and Hit; and when that point is reached it is a convenience, rather than otherwise, to include the comparatively small triangle of land comprised by the Jebel Hamrin, the Tigris, and the 34th parallel.

If therefore the considerations advanced in the foregoing paragraphs are sound, it results that from whichever point of view the problem is approached the result is the same, and the only practicable area to detach is that of which the line Fatha-Anah or Hit forms the northern limit.

VIII. Nature of administration. It is one thing to detach this area from the Turkish Empire, it is another to provide an administration for it. Undoubtedly objection may raised to its annexation by Great Britain. In a recent letter from Koweit the Political Agent has divided public opinion among the Arabs into three classes :- (1) that which greatly admiring our methods, wishes to come under our protection (e.g., the Sheikh of Koweit himself); (2) that which, admiring us and desiring close political relations with us, desires to menage its own affairs (e.g., the Amir of Nejd); (3) that which neither admires us nor desires to have anything to do with us. He thinks the second predominates, but he does not mention any shade of (Page 8) opinion which wishes to be annexed by us. Aziz Bey el Mazri has shown some anxiety as to what our intentions are, and has indicated that if annexation is our policy he cannot help us. The very loyal Bombay Moslem paper, the Islamic Mail, last November expressed similar misgivings on the Arabs (less, perhaps, from conviction, then because they

to Kala Nuft, thence runing along the Jebel Hamrin to the point, Fatha, where the Tigris cuts that range; thence straight across the wilderness to the Euphrates at Anah or Hit (inclusive); and thence in a south-east direction, skirting the desert, to the confines of Koweit.

The next task is to ascertain the smallest area that can be taken, regard being had to all the conditions.

For example, why not simply detach the town and port of Basra, and Shat-el-Arab blow it ? Answers to this question have been suggested already. (1) Basra is strategicall untenable by itself, as Sir A. Barret has already discovered. Whoever holds Bagdad commands it, and at the very least Kurna and Nasriyeh must be occupied as well. (2) The port of Basra in itself is of no value. It is merely the entrance to Mesopotamia. The distributing centre is Bagdad(*) and whoever, holds Bagdad commands not only our trade with Mesopotamia but also that with North-west Basra, the former would decline in commerical importance in favour of the latter. But if they were held by defferent powers, Basra must always exist on sufferance. (3) For commerical purposes, as well as for local security, Amara could not be omitted. It is a great wool collecting centre (Messrs Lynch have a press there) and has a population of 10,000. From it would be controlled the Beni Lam, who are now attacking Ahwaz and the oil concession. (4) Thus we are committed to Nasriyeh, Kurna, and Amara, But to secure the irrigation of this tract, and the navigation of the Shat-El-Arab, control of the irrigation works higher up is necessary.

---

*) In support of this proposition (which is perhaps sufficiently obvious) an opinion may be quated which came to hand almost as the words were being written. Foreign Office telegram to Sir. W. Townley, No. 2 Commercial of 1st March. Messrs Strick say that their sailings to Gulf have not entirely ceased...Future largely depends on access to Bagdad.

Jebel Hamrin, which is to form the frontier on the left bank; and as has already been mentioned, the ancient irrigation system began at that point. It is, therefore, suggested that a frontier may be made by demarcating a line across the wilderness from it to Anah, a distance of about 90 miles, or to Hit further south (2½ days march). It is immaterial which of these two points is selected, but it is important to include Hit because there are to be found there bitumen, naphtha, and white petroleum, and also excellent limestone quarries. A line drawn hereabouts has the further advantage of corresponding roughly with the northern limit of the Sawad or alluvial land of the delta.

It is not suggested that a line of this kind will not have its disadvantages, but it has been shown that in the absence of natural features the frontier it is, can be nothing but a line, and no line that can be drown seems to be any better. One of the disadvantages of the Tekrit-Anah or Hit line is that the southern Shammar move across it. It would, however, in any case, be necessary to have this tribe under some kind of loose political control-probably by means of subsidies for the protection of the roads and (Page 7) of the Bagdad Railway if it is extended from Mosul southwards. Similarly on the west side in which direction the present vilayet of Bagdad apparently extends half way across the Syrian desert and arbitrary line would have to be drawn from Ana or Hit, in a south - east direction parallel with the Euphrates to the confines of Koweit, and some political control exercised over the Anaizah, for the protection of the river and the road along its right bank. Within this line they holy places of Kerbla and Nejef would from independent enclaves under Shiah control.

A rough idea has thus been obtained of what is the largest area need be detached from the Asiatic provinces of Turkey in order to satisfy the axiom laid down above, and it is found to be comprised within the following limits a line following the Turco-Persian frontier from Mohammera

to her the Kurdish portion of the vilayet of Mosul so that the whole of Kurdistan may be under one control and administration. This portion is bounded by the Tigris on the west, the persian frontier on the east, and the Jebel Hamrin on the south, is extremely fertile as well as petroliferous, and includes the important frontier district of Khanikin. It also includes the Anglo-Persian Oil Company's lands at Chiah-Surph, as to which unless they are retroceded to Persia a special arrangement with Russia would be necessary. The Jebel Hamrin, as has already been stated, is a low range of hills, and does not really from a natural frontier, but it is at least clearly marked, and to that extent better than an arbitrary line upon the map.

In order therfore, to obtain a consolidated Kurdistan, it has been necessary to remove from the Mosul vilayet the area to the east of Tigris down to the Jebel Hamrin. But further, for administrative convenience, it will also be necessary to remove from it the fertile tract north of the Jebel Sinjar. For though, as already mentioned, this is part of the pastures of the Shammar Arabs, the Kurds have also joint rights in it, and descend in the summer months to cultivate it, the Jebel Sinjar range itself is little more of a natural frontier than the Jebel Hamrin though higher, and in appearance more pretentions for it is said to be easy either to penetrate or to circumvent. No imporatance therefore attaches to its possession, and since the fertile zone extends very little to the south of it and since the region north of it has already been discarded, there would appear to be no purpose in retaining more of the wilderness than can be avoided. The wilderness itself in this latiude is salt El-Hadr, the ruins of which still survive, and which on several occasions successfully resisted Roman siege operations, was probably never a centre of cultivation. South of El-Hadr the two rivers begin to approach one another, and the border between the vilayets of Mosul and Bagdad is a line drawn across from a point a little distance south of the point at which the Tigris pierces the

above. They include the three great trade centres, with the routes leading o and from them, and the whole of the upper courses of the Euphrates and Tigris necessary for the irrigation of the delta. And they comprise the very fertile tract north of the Jebel Sinijar which might be regarded as compensation for the wilderness south of it. But there are grave disadvantages. The area is very great over, 100,000 square miles. It is true that it comprises a geographical and ethnological unit, but unfortunately it does more than this for it comprises part of Kurdistan between the Tigris and the Turco-Persian frontier, and at once raises the Kurd question in its acutest form. It has already been suggested that the kurd question may be found to be the most convenient place to say a few words about it.

If it were possible to set up Kurdistan as an independent whole, under the rule of a Kurd family the problem would be comparatively simple, But it is not. It is understood that there is no suitable family available, and it is very (Page 6) doubtful wether the real Kurd question, which is mainly an agrarian question, can be solved from within. There remain only two alternatives, that Kurdistan should be either under the plitical influence of, or actually administered by, the power to the north or the south of it i.e., Russia or ourselves. If it were under the political influence of Russia, we should never have a moment's peace; if it were under our own, we should have the impossible task of controlling its foreign relations and should be responsible for the protection of Armenia against Kurdish depredations. Equally impossible for us would be the task of administration moreover, it is highly improbable that Russia would be content to have a British district on her flank in northern Persia, with undisputed control of khanikin and the most important trade route into her Persian sphere. The only alternative, therefore, is to leave Kurdistan to Russia administer, which will be the more natural since, through her hold on Azerbaijan, she will already be responsible for the Kurds of north-west persia, But if this is to be done, it will be necessary also to hand over

VII. The above sketch, necessarily very superficial, of the conditions of the country makes it possible to advance certain tentative opinions as to its future. But there is one preliminary consideration. This country of Mesopotamia with its extraordinary potential fertility and its wonderful past is a great deal more than so many thousand miles of «light soil» which we or any other civilized power can take or leave at pleasure. Our assurances that Basra whould never again be allowed to come under Turkish authority were doubtless to acertain extent a political expedient to serve an immediate purpose. Such an expedient, if it is to be legitimate, must have a moral justification. And the moral justification in this case is the misrule of the Turk, who has reduced one of the most fertile regions in the world to a wilderness, has maintained it in that condition for centuries, and throughout his history has shown on sign of the administrative honesty and capacity necessary to reclaim it the power which detaches those regions from the Ottoman Empire cannot stop at that. By its action it has made itself morrally responsible to humanity and to civilization for their reclamation and development, that is to say, it must either undertake the work itself or make it possible for others to do so. The extent of the area to be detached, and the political and administrative arrangements to be make for it, must be mainly determind by that consideration. This is taken as an axiom in the following paragraphs.

VIII. Area to be detached. In the absence of any geographical feature providing a natural frontier to the north, any frontier can be nothing more than a line on the map and there is thus greater freedom for drawing it in accordance with the above mentioned axiom, which requires that not more need and not less must, be taken than is necessary for the development of the country. There will doubtless be those who will urge that the geographical and course is to detach from Turkey the three vilayets of Mosul, Bagdad and Basra. These vilayets comprise the whole area, the geographical and ethnographical unity of which has been illustrated

borate mechanism with hosts of officials and red tape, and codes of civil and criminal procedure, but in the first instance, prompt administration of the existing judical system, a reasonably efficient and honest, police (which the Kurdish element in the population would furnish); elementary education; an adjustment of the land tenures to new conditions, a simplification of the taxation by the removal of imposts that are at once vexations and unproductive, and above all, elesticity in their collection of revenue. (Bagdad and Basra, which already have a measure of self government, would, of course require, a more complex municipal administration under British supervision).

The land system will evidently be the crur. The Turkish registration of land has been entirely reformed in the Bagdad vilayet during the last few years and is now on a sound basis (in Basra it is said to be (Page 5) less efficient). But the seminomad tribes of the delta have preseriptive rights to certain pasture grounds and cultivated area and when the former are made cultivable by irrigation, the tirbesmen must either to provided with land and become cultivators or be compensated eleswhere : and in the meantime they will propobly view the extension of cultivation with a hostility which may be greater if the cultivators are foreigners. Water rights again, are a perennial source of friction and will need regulation. The policing of the area should be comparatively easy. The Arabs do not have fighting far its own sake, and the Turks have had no difficulty in maintaining order with a fairly efficient gendarmeire, whenever they have seriously attempted to do so Moreover, south of Bagdad, at all events, the tribes have given hostages to fortune in that they have as already mentioned, fixed habitations and cultivated lands for part of the year; the Government have therefore a hold over them. The Arabs are easily governed, the arbitrainess of successive ralis has accustomed them to violent changes, and it is anticipated that they would settle with little difficulty under a foreign administration if it were equitable and elastic, and the Eurpoean staff required would be very small.

feel at the British share in the dismemberment of the Turkish Empire. (3) that by creating an Indian colony the excuse for emigration to the while man's colonies whould be removed (4) that an Indian and especially a punjab colony whould help to provide the army necessary for its own defence. These are weighty considerations, and the difficulties which there must necessarily be in the way of any such large scheme are believed by its advocates to be for from insuperable. It is probable that the indigenous population would not regard the settlement of such immigers with favour. But there is already a considrable Indian colony and the number of Indian pilgrims makes Indians more or less familiar. Moreover, if Arab Labour were not forth-coming for the irrigation works and Indians had to be imported for this purpose, their subsequent settlement on the soil would be more less a matter of course. Religion might cause some difficulty, for the bulk of the Arabs are Shiahs and the colonists would probably be sunnis, and language would be an obstacle to free intercourse for some years for Arabic and persian only are spoken but so it would in the case of Turkish speaking immigrants. Lastly, the climate would present difficulties to colonists from any part of India unaccustomed to extermes of heat (114° to 121°) and cold (26 to 31°). It would clearly not be possible to introduce Indian lobour until it had been made plain that Arab labour is inadequate and until all reasonable Arab claims have been satisfied, and in any case great tact and good management would be necessary especially at first for the successful assimilation of a mass of foreign labour even where social conditions are as fluid as they will be during the great process of transformation which Mesopotamia has to undergo. But, when every objection has been stated, the fact remains that there is a strong body of opinion that without foreign labour, which must almost necessarily be Indian, the work cannot be done.

VI. Administrative re-organisation is an essential condition of the development of the country. Not, of course, the substiution of an ela-

V. Irrigation. It is obviously impossible to go into this great question here. But one or two points must be indicated. As has already been mentioned, the ancient systems began with the Nahr Hafu immediately south of the point at which the Tigris pierces the Jebel Hamrin, to the north of Tekrit. Sir W. Willcocks' schemes hang together in the sense that quite obviously the lower sections are dependent on the upper while the navigability of the Shat-el-Arab is dependent on both. In other words, the power that (Page 4) intends to develop the Basra vilayet must also be the power that commands, at least politically, the upper reaches of the rivers to Mosul and Rakka.

With irrigation is bound up the question of labour. The entire population of the Bagdad and Basra vilayet probably does not exceed. 1,00,000, and it has been objected to Sir W. Willcocks scheme that labour is not forthcoming locally either to construct the works or to cultivate the newly irrigated region. There is considrable divergence of opinion on this point among competent authorities. No doubt labour in the East is very mobile, and when it is known that work and land are to be had, population will tend to drift toward. Mesopotamia. But the sources of such supply are not very many the inhabitants of the highlands of Asia Minor, for example, would not be able to exist in the southern climate: and if Sir W. Willcocks' dreams even approach realisation the area vailable is so vast that the supply from within can hardly meet the demand. It has accordingly been proposed and this a proposal requiring mature consideration to colonise Mesopotamia from India. The arguments in favour of this course are (1) that we should get from the punjab and sind colonists admirably siutable for agricultural development which irrigation will make possible, (2) hat we should be giving India tangible reward for her services in the war and by directly interesting her in the country remove some of the resentment which Indian Moslems may be expected to

the Mosul-Bagdad section, seems inevitable, and a line from Bagdad to Basra, with an extension to Khanikin to serve West Persia, is a matter of urgent necessity in the early future. Such a line must proceed hand in hand with the irrigation works, which will supply it both with embankments and with traffic. In a remoter future, when the development of the delta is far advanced, another scheme way be revived - Sir. W. Willcocks' Mediterranean project, i.e. a railway from the Mediterranean (whether from Haifa, or an extension of the French prefer, Deir-ez Zor), on the Euphrates, and so vi â Hit (the terminus of free river navigation and according to him, the fulure river part) to Bagdad.

Waterways - What the future of the Tigris and Euphrates is to be as means of communication is obscure. Will the irrigation works render than useless ? Sir W. Willcocks has given uncertain sounds on this point. On the other hand it is understood that the Germans confidently expected that, under the arrangement which was being negotiated when the war broke out, Lard Inchcape whould be left high and dry at Basra in seven years. In any case, it is clear that the irrigation works must be planned with due consideration for the interests of river conservancy, which means that irrigation and conservancy must be under the same ultimate control. And, whatever may happen to the Euphrates and the Tigris, British interest to require that the Shat-el-Arab south of Basra at all events, shall always be kept open for navigation, and an early examination by experts of the problems which the river presents is a matter of urgent importance.

This very superficial sketch has been given as tending to suggest three reflections :

1) That whoever holds Bagdad Commands British trade with Persia of an annual value of upwards of a million sterling;

2) That of it (3) that the power which commands the sea, and holds Basra and Alexandretta, has two independent and equally easy lines of approach towards the pass of Bitlis.

Roads. Begining from the south it will be not noticed that not Basra but Bagdad is the centre of trade routes, Basra being merely the part at which ocean-going steamers tranship their cargo into river steamers for Bagdad. From Bagdad, there are four great caravan routes North east Via Khanikin to Kermanshah in Persia (the route over which most of our trade with Western Persia passes); on either side of the Tigris to Mosul, that on the right bank being exposed to the Shammer, and that on the left (through Kerkuk and Erbil) to the Hamawand (Kurds); on the right bank of the Euphrates (exposed to the Anaizah) to Hit, whence one branch runs to Allepo, one to Damscus, and one (Page 3). across the Jezireh (in three days) to Mosul in turn is connected with Aleppo and Damascus, on the one hand and North West Persia on the other. These are the traditional lines, and traditions in this region are not easy changed. It is necessary to bear them in mind in considering railway propositions.

Railways. Is it to be assumed that the Bagdad Railway will be finished ? with the disappearance of the Turk and of German interests from Constantinoble its immediate purpose will have disappeared also. It was never good commercial undertaking for through eastern Turkey in Asiagreatly need railway development, the Bagdad Railway promised to supply it as little as did the Trans-Persian Scheme in in Persia. In both cases what is wanted is not long and expensive railway connection-with necessary with high ratesbetween continent and continent, but the connection of the fertile hinterlands with the sea by the construction of railways to the natural outlets of trade, the eventual linking-up of such lines into atrans continental system being left to be determined by the course of future development thus, while a through line from Alexandretta via Aleppo and Mosul to Bagdad and Basra seems unnecessary, and strategically undesirable from our point of view, either the Alexandretta-Mosul section with perhaps, eventually and extension to Erbil and Kerkuk to serve the fertile and petrolifirous districts of South-East Kurdistan) or

Tigris and Nasriyeh on the Euphrates, and Beni Lam-half in Irak and half in Persia, in the neighbourhood of Amara. The first two named are Sunnis as are the ruling clan of the Muntifik, but most of the rest of the tribes are Shiahs. They are largely nomadic in their habits, but in the neighbourhood of water they tend to settle down into fellaheen; for their rulling passion is acquisitiveness, and where cultivation can be demonstrated to be more profitable than robbery they show no objection to applying themeselves to it. South of Bagdad indeed, they are already only semi-nomadic wandering in the desert in spring, but cultivating the banks of the rivers during the rest of the year.

One of the first tasks of the adminstrator is to complete the process of transformation and pacification to which the Turks have never addressed themselves, having been content with maintaining a very precarious peace by the time - honoured expedient of playing off one tribe against another. In an interesting note Oppenheim illustrates the task from the history of Egypt (Vom Mittelmeer Z. persischen Gulf. II. p. 81).

Reference has been made above to the Kurds, and Kurdistan will be an important factor in any future settlement of this region. A belt of mountainous country, with a population of some 3,000,000 whose characteristics are well known, it lies between Armenia-which will presumably fall to Russia, and the plain of El-Jezireh, from which no barrier separates it, and the only pass through which Russia can emerge to the Mediterranean-the pass of Bitils lies in its heart. To the power that controls the plain the Kurds will be, as are the tribes of the North-West frontier to the Punjab a constant source of inconvenience if left to themslves, a standing menace if under the influence of an intriguing power behind them.

IV. Communications. Mr. George Lloyd in his confidential report on Mesopotamia has remarked that the country has three primary needs communications, irrigation, and adminstrative reorganisation.

tion very easy as compared with Egypt. Oppenheim, on the other hand, is of opinion that a good deal of this belt, at a distance from the two rivers, will always be uncultivable owing to the proportion of gypsum which the soil contains, and Chesney's Map VII. and information from other sources tend to confirm this view as regards the centre of the tract lying between Hit and Bagdad. It seems probable that it would not repay irrigation at a distance from the rivers, (Page 2) even if water on a large scale could be spared for it. But it will always remain pasture land for the tribes in spring.

Finally, south of the Tekrit-Hit line to the Gulf stretches the alluvial plain forming the delta of the Euphrates and the Tigris, whose potential fertility is now a matter of common knowledge-an area of 12 million acres, of which 9 are at present wilderness and 2 $^{1}/_{5}$ fresh water swamp, awaiting irrigation and drainage respectively.

III. Ethnology - The essential unity of this great area is emphasised by the homogeneity of its population, which is almost exclusively Arab except for the strip of mountainous country lying between the Tigris and the Turco. Persian frontier north of the Jebel Hamrin, which is rather an offshoot of Kurdistan than a part of El Jezireh. There is indeed a Kurdish element on the southern section of the Turco. Persian frontier, and the town of Bagdad and Basra have, of course, attracted people of many nationalities, notably persians in the neighbourhood of Nejef and Kerbla. But speaking generally the Arabs from the predominent part of the population. They consist of a large number of tribes - Lorimer enumerates over 100 in Turkish Irak - the most important being the Northern and Southern Shammar (divided roughly by a line drawn from Mosul to Mejadin on the Tigris) who range over the whole area between the rivers from north of Jebel Sinjar to the neighbourhood of Bagdad itself, their hereditary enemies, the Anaizah, in the desert west of the Euphrates, the Muntifik, in the lower part of the delta between Kut-el Amara on the

It is a geographical unit, in the sense that its main characteristic is the rever system of the Euphrates and Tigris, and that it has no other natural limits than those just mentioned. For from the shore of the Gulf in lat. 30° to Nisibin in lat. 73° only one lateral mountain range breeks the level of the plain between the two river viz., the Jebel Sinjar (3000 feet) in the latitude of Mosul (36° 35); and from the moment that the two rivers debouch upon this plain, they pursue their course down its gentle declivity to the Gulf without interruption save where the Tigris cuts through Jebel Hamrin in lat. 35°. This range of hills-an incongruous heap of barren mounds composed of sandstone and pebbles about 500 feet high at the Tigris cutting-runs for some 30 miles along the right bank of the river and then, on the left bank, bends south-eastwards in a low, but almost unbroken, line to Ahwaz in Arabistan. Immediately south of it began the great irrigation works of the past (Ritter Erdkune XI., 678).

II - Geology - But though the configuration of the whole of this area is thus uniform, climate and the nature of the soil have marked it out into three distinct zones. The northernmost of these, extending from the foothills to a little south of the Jebel Sinjar, being well watered by rivers and having an adequate rainfall, is a plain of exuberant fertility, where in the spring the rider is almost over-powered by the scent of the flowers which his horse treads under foot. Its potentialities have just been realized, and wealthy men further south are begining to buy up tracts of it and take them into cultivation. Next and extending to a line drown from Tekrit on the Tigris to Hit on the Euphrates, stretches a wilderness - not, however, one in the sense in which the Yemen and the Sahara are wilderness, but rather a plain which even beyond the reach of the rivers is covered with grass for some months after the winter rains, on which, where it is commanded by the rivers or in depressions, a considrable quantity of wheat and barley, according to Sir W. Willcocks, even now raised, and of which he says that presence of 15 per cent. of lime in its soil makes its reclama-

نصوص الوثائق البريطانية التى استند اليها البحث

Foreign and Commonwealth Office, India Office ,Political and Secret Library London, B. 213., Notes and private telegram from the Viceroy regarding the future settelement of Eastern Turkey in Asia and Arabia.

(الوثيقة الاولـــى)

Note by the Secretary, Political and Secret Department, India Office.

At the beginning of the war with Turkey, His Majesty's Government gave assurances to the Sheikhs of Koweit and Mohammera and to the Amir of Nejd in return for their support, that Basra would never again be subject to Turkish authority. These notes are an attempt to indicate some of the factors that must be considered in determining what is to be done with it.

I. **Geography** - The area at present occupied by British troops is but a small part of the vilayet of Basra, But in thinking of the furture of the territory that is to be removed from Turkish rule at the end of successful war it is necessary to consider this area in its place against a somewhat wider geographical background. The background is the Abbsid Provinces of Jezireh and Irak Arabia, which under Ottoman rule became the single Province of Bagdad until it was divided into three by the separation of the Mosul vilayet in 1878 and the Basra vilayet in 1884.

This larger area is comprised within the mountains in which runs the Turco-Persian frontier to the east, the Syrian desert and the Arabian plateau to the west, the foothills of the Anti-taurus to the north, and the Persian Gulf to the south, and it measures about 100,000 square miles.

THE FUTURE SETTLEMENT OF THE EASTERN PART OF THE OTTOMAN EMPIRE, FROM THE POINT OF VIEW OF THE BRITISH GOVERNMENT OF INDIA, AT THE BEGINNING OF WORLD WAR 1.

By

FAROUK OSMAN ABAZA (Ph. D.)

Assistant Profesor of Modern History

Faculty of Arts. Alexandria University

٣٥٠ ح

١/١٢٢٣٦٧١

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل

الناشر منطقة الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشية)